القسم الثاني

العالَم السوفياتي

obeikandl.com

« بينما يتراجع النظام الاقتصادي والسياسي الحر في البلدان الرأسمالية ، نراه يزول كلياً في سدس اليابسة حيث كانت الثورة الروسية أولى مراحل تحول اساسي في المبـادىء الاجتماعية للحضارة الغربية » .

هـ . لاسكي

كانت اهم نتـائج الحرب العالمية الاولى الثورة الروسية — « اعظم حدث تاريخي منـذ الاصلاح ... » — لانها حطمت وحـدة العالم التي كانت شبه محققة في السنة ١٩١٣ . فتحت قيادة الدول الاوروبية الكبرى والولايات المتحدة ، اضطرت كافة الدول « المتخلفة » اقتصادياً وعسكرياً ، طوعاً او كرهاً ، الى اعتماد نظام اقتصادي واجتماعي واحد ، وتبني مثل عليـا واحدة وطرائق تفكير واحدة وتقنيـة واحدة . ثم جاءت السنة ١٩١٧ تحدث انفصاماً مفاجئاً . فمنذ هذا التاريخ اخذت تتكوّن في وجه عالم النظام الحر والرأسمالي طريقة جديدة كل الجدّة ، تختلف مبادؤها الاساسية كل الاختلاف ، ستتطور وفاقاً لقواعدها الخاصة . فقد انطلقت روسيا البلشفية من اقتصاد فردي بدائي لتتحول الى دولة صناعية وعسكرية من المرتبة الاولى . وقـد استطعنا — في الصفحات السابقة — تقدير التأثير الذي كان للدولة الروسية الجديدة على تطور العالم الرأسمالي : تأثير ايجابي محدود نسبياً اذ انـه ارغم على انكماش وعزلة اصبحا تامين في بعض الاحيان ، واذ ان تدخلاته المباشرة و غير المباشرة قد انتهت في النتيجة الى فشل ، وتأثير سلبي عظيم جداً بافقاده توازن العلائق بين الدول ؛ فلم يسهم هذا « الفراغ » السياسي والاقتصادي في تشويش نظام المقايضات والانتـاج فحسب ، بل ميزان القوى بين الدول ايضاً ، كما زاد من حدّة التوتر بين هذه الدول وبين الطبقات الاجتماعية في كل منها .

الفصل الأول

الثـورة الروسيّة

انهار النظام القيصري خلال ايام معدودة بفعل ضربات حركة تلقـائية لم يلعب الثوار في اعدادها ، في البدء ، سوى دور محدود . فما لبثت الملكية الدستورية التي رغب زعماء الثورة الاولون في تحقيقها ان افسحت المجال لجمهورية بورجوازية تدين بالنظام الحر انهـارت بدورها ، بعد اشهر قليلة ، بفعل وهن هذا النظام وافلاسه ؛ فأقدم الحزب البلشفي حينذاك على تأسيس دولة اشتراكية .

١ – النـــار في البيت

يفسّر سرعةَ حدوث هذا الانهيار انحلال النظام القيصري انحلالاً كلياً . فان امبراطورية نقولا الثاني ، المرتكزة الى الضغط على القوميات الخاضعة لها والى سيطرة ارستوقراطية قليلة العدد ، قد تعرضت لهزة عنيفة بفعل الهزيمة والمحـاولات الثورية في السنة ١٩٠٥ ؛ ولم يتيسر توطيد السلطة الا بفضل عملية قمع حازمة سهلتها مساعدة مالية فرنسية ؛ ولكن المنازعـات الداخليـة استمرت في كافة المستويات ؛ وقـد زادت الحرب من حدتهـا وجعلتها صعبة الاحتمال .

المنازعات الاجـتماعية والقومية

ان سياسـة التروبس ، التي اعتمدتها الحكومـة والكنيسة الارثوذكسية والجيش ، لا حيال القوميات الغريبـة فحسب ، بل حتى حيال الاوكرانيين ايضاً ، قد ثقلت وطأتها منـذ ١٩٠٥ – ١٩٠٦ واقامت في وجه النظام الشعوب الموحدة الرأي ، فتسببت في كل مكان بنشأة أحزاب قومية انفصالية الميول . كما ان تزايد عدد السكان قد ضاعف « سعار الارض » بـين الفلاحين بينما أدى نمو الصناعـة الكبرى الى قيام طبقة عمالية وفـيرة العـدد سهّل تجمّع الصناعات ، في صفوفها ، ولادة وعي طبقي . أضف الى ذلك ان البورجوازية ، القليلة العـدد

نسبياً ، لم تكن راضية بل كانت تشكو من تجبر الادارة وفسادها وعجزها ، ومن نظام بال يتجاهل صوالحها ويقيم العقبات في طريق تقدمها .

ثم جاءت الحرب تزيد من حدّة منازعات القوميات والطبقات . فالبولونيون ، الذين خاب املهم بسبب نكث العهود المقطوعة لهم في بيان الفراندوق نقولا ، ولّوا وجوههم شطر النمسا والمانيا ، والفنلنديون وسكان البلدان البلطيقية لم يخفوا ميولهم الألمانية او الثورية ، بينما افضى تشويش الاقتصاد والمحن الشعبية والهزائم الى تفاقم الاختلافات بين الفلاحين واصحاب الاملاك ، وبين العمال والبورجوازيين ، وبين الجنود والضباط .

الحكومة المؤقتة والبورجوازية

اذن انهار النظام شيئاً فشيئاً بدون مقاومة تقريباً تحت ضغط العمال والجنود الثائرين ، اذ ان مستلمي زمام السلطة ـ باستثناء بعض اجهزة الشرطـــة ـ قد تخلوا عنه . فشكل المنتصرون تلقائياً ، كما في السنة ١٩٠٥ ، مجلساً (سوفيات) مؤلفاً من مندوبي العمال والجنود ترأس لجنته التنفيذية احد المنشفيك و « كرنسكي » الذي كان اشتراكياً ثورياً . وشكلت الـ « دوما » ، من جهتها ، حكومة مؤقتة برئاسة الامير « لفوف » وزير الداخلية .

كانت نتيجة ذلك انزوال الملكية ، التي كان البورجوازيون والاشراف القائلون بالنظام الحر راغبين في الابقاء عليها بغية اعادة الانضباط العسكري والنظام الاجتماعي ، افسح المجال لنظام ثنوي تقابلت فيه حكومة موقتة « شرعية » تمثل بورجوازية الاحرار دون ان تتمتع بالسلطة اللازمة ، ومجلس السوفيات النشيط والقوي الذي يضغط عليها ويتعاظم تأثيره بقيام مجالس السوفيات حتى في اصغر القرى . فحققت الحكومة المؤقتة اصلاحات ادخلت الى روسيا الحريات الكلاسيكية التي تنعم بهـــا الدول الغربية : استقلال الكنيسة الارثوذكسية ، تعيين المحلفين في المحاكم ، مجالس ادارية محلية منتخبة بالاقتراع العام ؛ وحددت ساعات العمل بثمان في اليوم ، ولكنها تشبثت بمبدأ « روسيـــا واحدة ممتنعة التجزؤ » ، ولم تعارف الا باستقلال بولونيا ، وواصلت الحرب ، وأرجأت الاصلاح الزراعي وتقربت من الطبقات الحاكمة القديمة . فسهل موقفها هذا نجاحات حزب البولشفيك الذي استمال الشعب ببرنامجه الاصلاحي العاجل : سلم ، حرية القوميات ، انتزاع الاراضي من مـــالكيها وتأميم الارض والمصارف والمشاريع الكبرى ، رقابة عمالية على الانتاج . فجاءت ثورة تشرين الاول ، التي كانت دون ثورة آذار إراقة للدماء الى حد بعيد ، تسقط حكومة كرنسكي ، الذي تخلى عنه كافة من كان يعتبرهم أنصاره ، والسكان يشاهدون ما يحدث بلا مبالاة .

طليعة اعمـــال الحكومة البلشفيكية

اخذ كافة المعارضين ، انصار الحكومة المؤقتة ومقاوموها ، والاشتراكيون والضباط يجمعون شملهم . ورفضت لجنة انقاذ الوطن والثورة ، المؤلفة من بعض اعضـــاء مجلس بتروغراد البلدي ، ولجان اخرى مماثلة تأسست في المدن الهامة ، الاعتراف بحكومة لينين . فلم يكن

للحكومة الجديدة أية وسيلة عمل في مثل هذا الجو من الفوضى الغريبة . ولكنها ، على الرغم من ذلك ، تصرفت بحزم وجرأة احبطا تدابير خصومها المتحالفين . فاتخذت بسرعة ، على التوالي ، تدابير كثيرة بالغة الاهمية : نداء الى المتحاربين من اجل صلح مستعجل ، التخلي مجاناً عن الاراضي للفلاحين ، وفي كانون الثاني من السنة ١٩١٨ ، المناداة بـ « اعلان حقوق شعوب روسيا » الذي اعدّه ستالين مفوض الشعب الجديد للقوميات ، والذي بني على « سياسة تحالف حرّ وصادق بين شعوب روسيا » ، ثم « نداء للشعوب الاسلامية العمالية في روسيا والشرق »، وصهر مجالس سوفيات الفلاحين وسوفيات العمال والجنود ، واخيراً حل الجمعية التأسيسية المنتخبة في تشرين الثاني بعد ان اقرت قانوناً زراعياً . وحل الحزب بمناضليه محل كل الموظفين الذين بذلوا جهدهم لشلّ نشاطه ، مزيلا بذلك كل ما كان من شأنه اطالة بقاء جهاز الدولة القديم وتقاليده . وفي تموز من السنة ١٩١٨ تبنى المؤتمر الخامس لمجالس السوفيات دستوراً يكرس النظام المعمول به منذ عدة اشهر . فكان دستور كفاح اعظى البروليتاريا ، السند الرئيسي للنظام : ممثل لـ ٢٥٠٠٠ نسمة من سكان المدن مقابل ممثل لـ ١٢٥٠٠٠ نسمة من سكان الارياف، اقتراع عام على عدة درجات يتيح معرفة المنتخبين معرفة فضلى ، حرمان الفئات المشتبه فيها بتعلقها بالنظام القديم من حق التصويت : النبلاء ، اعضاء الاكليروس ، ارباب العمل ، السياسيون القدماء . واسندت السلطة الى مجالس عدة تتفاوت شأناً وتؤلف هرماً يرتكز في قاعدته الى مجالس سوفيات المدن او القرى المنتخبة وحدها بالاقتراع المباشر ؛ وفي القمة ، المؤتمر الاعلى الشامل لمجالس السوفيات الذي ينتخب لجنة قومية تنفيذية يفوض اليها بكافة سلطاته في الفترات الممتدة بين دورات التئامه وتعين مفوضي الشعب الذين تسند اليهم السلطة التنفيذية . هذه هي « جمهورية مجالس سوفيات مندوبي العمال والفلاحين والجنود » ، ولكنها ابعد من ان تكون ثابتة الاركان اذ انها اجتازت ازمة رهيبة تخللتها حرب اهلية وحرب خارجية ولم تنته الا في السنة ١٩٢٢ .

بوادر التدخل الاجنبي

لم يواجه مفوضو الشعب الصعوبات المادية الكبرى الناجمة عن تشوّش الاقتصاد وانهياره ، وانحلال الجهاز الحكومي والاداري ، ومعارضة الطبقات الحاكمة القديمة والاطر الاجتماعية القديمة فحسب ؛ بل توجب عليهم مجابهة حرب اهلية رهيبة نهضت بها عناصر مسلحة ساندها الحلفاء القدماء ، وحتى حرب خارجية حقيقية أيضاً .

فمنذ ان انتقلت السيطرة الى العناصر العازمة على عقد الصلح ، وقفت الحكومات الحليفة منها موقفاً عدائياً . وبموجب معاهدة « برست – ليتوفسك» التي اقتطعت من روسيا اكثر اراضيها سكاناً وثروات طبيعية ، احتل الالمان اوكرانيا الغنية بالحنطة حيث ساندوا حكومة « سكورا بادسكي » الانفصالية ؛ وانزلوا كذلك في فنلندا جيوشاً ساعدت القائد « مانرهايم » على سحق الحكومة البلشفيكية التي كانت قد تولت الامور فيها؛ ولبوا نداء الجمهورية المنشفيكية

التي تأسست في جيورجيا باسراعهم في ارسال الجيوش اليها، بينما كان الاتراك يدخلون القفقاس وباكو ويحتلون اذربيجان ويقومون بدعـــاوة طورانية شاملة في تركستان وحتى في القرم. فكان ان الامبراطوريات الوسطى قـــد سلخت بذلـك عن الاراضي الروسية طريـــدة تمتـــد من فنلنـــدا الى قزوين فوضعت ايديهـــا على خير الاراضي واوفر المناجم والصنـــاعات ثروة وبترول روسيا القديمة .

احتج الحلفاء على هذه « الخيانة » وسعوا لاعـــادة حكم يدخل روسيا الحرب مرة اخرى ويعيد انشاء جبهة في الشرق ، ويضع حداً للدعاوة البلشفيكية في الخارج ويعترف بالديون التي عقدتها الحكومة القيصرية ويحترم الممتلكات الاجنبية . فكان هـــذا منطلق سياسة التدخل التي تحولت تدريجياً ، بعد هزيمة المانيا ، الى سياسة حرب مباشرة تستهدف اسقاط النظام الجديد . وقد تميزت هذه السياسة اما بانزال جيوش حليفة في الاراضي الروسية ، واما بمساعدة «الروس البيض» المحافظين على اختلاف ميولهم ، والاشتراكيين الثوريين والمنشفيك ، انصار النظام القديم وانصار النظام البرلماني الحر ، وانصار القوميات ومعارضي استقلالها ، الراغبين جميعاً في إعـــادة وحدة روسيا ، بارسال الاسلحة والتجهيزات والاموال والبعثات العسكرية اليهم .

احتـــل البريطانيون مراكزهم على شواطىء بحر قزوين ، واقاموا حكومة منشفيكية — اشتراكيـــة — ثورية في اشكباد واستولوا على مرو . وفي الشمال انزلوا جيوشاً في مورمانسك وارکنجلسك بغية اهابة الجيوش الالمانيـــة الموجودة في فنلنـــدا . وفي الشرق انزلت جيوش يابانية الى البر في فلاديفوستوك بحجة تجميع الجيوش التشيكوسلوفاكية المؤلفة من جنود فارين او من اسرى حرب قدماء ينسحبون نحو شاطىء المحيط الهـــادىء للذهاب الى فرنسا والاشتراك في الحرب .

الحكومات المناهضة للحكومة البلشفيكية

في الوقت نفسه الذي ابتدأ فيه هذا التدخل المبـــاشر ، ساعد الحلفاء مناهضي الحكم البلشفيكي الذين تنظموا في الداخل ولا سيما في الولايات الداثرية . فقامت ولايات ثائرة مستقلة قلّصت الى حد بعيد الاراضي الخاضعة خضوعاً فعلياً لسلطة حكومة موسكو (شكل ١١) : ثورة « سافتكوف » في « ياروسلاف » في شهر تموز ، تنظيم جيش منـــاهض للحكم البلشفيكي في اراضي قوزاق الـ « دون » بقيادة « كورنيلوف » و « الكسياف » من بعـــده ، قيام حكومة « بيضاء » في ارکنجلسك ؛ وفي الوقت نفسه اوقف الجنود التشيكوسلوفاكيون انسحابهم وعادوا واتجهوا شطر الغرب واحتـــلوا سامارا وقازان . وفي ايلول تألفت في « أومسك » حكومة اشتراكية ثورية . ثم أتاح عقد الهدنة في ١١ تشرين الثاني تدخل الحلفـــاء بنشاط وقوة : نزلت جيوش فرنسية في « اوديسا » ، وفي شهر كانون الاول من السنـــة ١٩١٨ استولى جنود فرنسيون وبولونيون ويونانيون على طريدة ساحليـــة حول البحر الاسود يناهز

عرضها ١٥٠ كيلومتراً . ومن جهة أخرى قلب بعض ضباط سيبيريا حكومة اومسك ونادوا بالاميرال « كولتشاك » « رئيساً اعظم لروسيا » ؛ وتحقق توحيد النضال ضد البلشفيك : فان دنيكين الذي خلف « الكسياف » في قيادة جيوش « كوبان » اعترف بسلطة كولتشاك . وقد كتب كليمنصو في ٢١ كانون الاول : « ان مخطط عمل الحلفاء يستهدف محاصرة البلشفيك اقتصادياً وتنظيم الامن على ايدي العناصر الروسية » . فنفذ البرنامج في اوائل السنة ١٩١٩ وخلال الاشهر الاولى منها ؛ ففي الشرق توفق الاميرال كولتشاك ، بمشورة القائدين « جانين » و « نوكس » ، الى ارغام البلشفيك على الانسحاب نحو الفولغا . وتوفق القائد « يودنيتش » ، الذي جهزه البريطانيون بالاعتدة ، الى الاستيلاء على بسكوف وبلوغ مشارف بتروغراد ، كما ان دنيكين هدّد موسكو بفضل فرقة فرسانه المختارة ؛ ولكنه منذ اواخر السنة ١٩١٩ ارتد الى الوراء امام الفرسان الحمر وتخلى عنه القوزاق كما تخلى الاستونيون عن يودنيتش . وفي اوائل السنة ١٩٢٠ كان الانسحاب عاماً . فقد ارغمت جيوش كولتشاك على الهرب سيراً على الاقدام او بواسطة المزالج الى سيبيريا ، وقتل الاميرال رمياً بالرصاص منذ شهر شباط . كما ان دنيكين ، الذي حل « رانجل » محله ، قد عاد يجيوشه الى القرم التي سيجلو عنها في شهر تشرين الثاني . وجاء التهديد الاخير من بولونيا التي قامت بهجوم في اوكرانيا ، فاستولت على كييف في شهر نوار ، ولكن جيوشها رُدّت الى الوراء وغزيت بولونيا وهددت فارصوفيا ، فأنقذها هجوم معاكس في شهر آب ورقّعت في شهر تشرين الاول الخطوط الكبرى لمعالجة الصلح التي ستعقد في « ريغا » . وفي اوائل السنة ١٩٢١ توقفت الحرب الاهلية والحرب الخارجية وابيدت الجيوش البيضاء او نفيت ، وفي السنة نفسها سقطت جمهورية جيورجيا المنشفيكية التي كان الحلفاء قد اعترفوا بها اعترافاً قانونياً . وحين جلا اليابانيون ، تحت ضغط البريطانيين والاميركيين ، عن الولاية البحرية في شهر ايلول من السنة ١٩٢٢ ، انهار الحكم الابيض في جمهورية الشرق الأقصى التي اعيدت اراضيها الى الوحدة الروسية .

فشل التدخل

اذن حالف النصر الحكم البلشفيكي . أما اسباب نصره فكثيرة ومتنوعة . فالحلفاء الذين حاربوه توخوا اهدافا متناقضة احيانا ، كما ان الرئيس ولسون ، الذي عارض كل تدبير من شأنه النيل من وحدة الاراضي الروسية قد كبح بصورة دائمة جماح القائلين بوجوب التدخل . اضف الى ذلك من جهة ثانية حوادث العصيان والفرار في وسط الجيوش التي ملت الاستمرار في الحرب ؛ ووقوف العمال الفرنسيين والبريطانيين موقفاً عدائياً صريحاً من هذه السياسة : اعتراضات الاتحاد العام للعمل والحزب الاشتراكي الفرنسي ، واعمال الشغب والاضرابات في المدن العمالية الانكليزية ، وتبني حزب العمال هذا الشعار : « لا تقسوا روسيا » . واقتضى اخيراً إرسال جيوش الى الهند ، وايرلندا ، ومقاومة الثورة الهنغارية ، كما ان الاضطرابات في المانيا والخشية من اعراض الحكومة الالمانية عن توقيع معاهدة الصلح قد حدت بالحلفاء الى الفطنة والحكمة . زد على ذلك ان الحملة العسكرية تستلزم ، كي

تكون مجدية ، ٤٠٠،٠٠٠ رجل لم تكن تعبئتهم لهذه الغاية موضوع بحث . واخيراً اقتنع انصار إعادة بناء اوروبا في اسرع وقت ممكن ، ومنهم العديد من رجال الاعمال البريطانيين ، بانها عملية مستحيلة اذا ابقيت روسيا على انفراد . وكان من شأن مساعيهم النافذة من اجل إعادة العلائق الاقتصادية بكافة البلدان ان ضعفت سياسة التدخل . فتخلى الحلفاء من ثم عن التدخل المباشر ، وجلوا عن اوديسا والقفقاس ، واعتمدوا سياسة الحجر الصحي .

هزيمة الثورة المعاكسة

اما مناهضو البلشفيكية الروس ، فكانوا هم ايضاً ضعفاء ومنقسمين : فالى اليسار مثّل اعظم قوة شعبية شأناً الاشتراكيون الثوريون والمنشفيك ، ولكنهم اناطوا الاصلاح الزراعي باقتراع جمعية تأسيسية . والى اليمين حيث عدد الضباط الشباب لم يكن مرتفعاً ، كانت القوة الى جانب عناصر اليمين واقصى اليمين : كبار الملاكين ، وكبار الموظفين ، ولا سيما الضباط ، وجلهم ملكيون ، الذين لم يتراجعوا عن اعمال العنف في سبيل إزاحة خصومهم واقامة حكومات دكتاتورية . وهو هذا الموقف الهجومي تقفه الطبقات الحاكمة القديمة ما حدا بالطبقات الشعبية الى الالتحاق بالبلشفيكية . ففي الاقاليم الخاضعة للحكومات المناهضة للبلشفيكية استعاد الملاكون الاراضي التي انتزعت منهم وحاولوا استعادة سلطتهم على « فلاحيهم » ، وكان العمال المشتبه ، دون برهان ، بميولهم البلشفيكية ، موضوع مراقبة وعرضة للتوقيف ، فافتقرت من ثم هذه الحكومات الى مرتكز شعبي ، ولم تتمكن في يوم من الايام من تعبئة جيوش على بعض الأهمية ؛ لا بل انفجرت ثورات قروية هائلة ، حين تألفت وراء جيوش كولتشاك ودنيكين زمر انصار ميالة الى مجالس السوفيات او زمر فوضوية فقط كزمر « ماكنو » في اوكرانيا ؛ وجاءت القوميات اخيراً تقف في وجه سياستهم التوحيدية . فان انتصارات يودنيتش الاولى قد احرزت بفضل مساعدة الاستونيين ، ولكن حين رأى هؤلاء ان انتصاره سوف يخضعهم مرة اخرى للسيطرة الروسية ، احبطوا هجومه الذي انتهى الى الفشل ؛ وللسبب عينه تخلى قوزاق الدون وكوبان و« ترك » عن كراسنوف ودنيكين ؛ وفي اوكرانيا وقف السكان منهم موقفاً عدائياً دائماً ، ولم يقاوم « بتليورا » البلشفيك مقاومته لمناهضيهم . زد على ذلك ان غطرسة القادة وجهلهم وتحكمهم وتقصيرهم ، وما سيطر على ادارتهم وقياداتهم العسكرية من فوضى وتبذير وفساد ، كل ذلك قد ابعد عنهم السكان ، لا سيما وقد ظهروا لهم وكأنهم عملاء الاجنبي . فالهجوم البولوني بصورة خاصة وغزو اوكرانيا قد اثارا شعوراً وطنياً متأججا انضم بتأثيره الى الجيش الأحمر القائد بروسيلوف ، القائد العام الاخير للجيش القديم ، والعديد من الضباط القيصريين .

وفي وجه « البيض » المنقسمين ، انتصرت الحكومة البلشفيكية بفضل عزم لينين ومعاونيه وذكائهم ؛ وان سلطتها المسلم بها قد اعطت الجيوش التي قامت بعملياتها في مثل هذه المساحات الشاسعة وحدة عمل عجز خصومها عن تحقيقها . وقد طمأنت سياسة السوفيات الاتحادية القوميات وسياسة الحكومة الزراعية الفلاحين ، بينما انطوى برنامج البيض على العودة الى

«الوحدة» وعلى إعادة الاراضي الى مالكيها السابقين ، وبدا النظام الجديد اخيراً وكأنه الذائد عن حياض الوطن ضد حلفاء الاجنبي. وقد دعم هذا الموقف المعنوي القوي تنظيم الجيش الاحمر الذي تـــألف ، في صيف السنة ١٩١٨ ، من جنود قدمـــاء وعمال شباب وفلاحين استلم زمام قيادتهم ضباط من بينهم او من الجيش القديم نفسه . فان هؤلاء الجنود والفلاحين الذين سبق لهم ، منذ اشهر قليلة ، وولوا الادبار عن الجبهة الالمانية ، ولاذوا بالفرار ، ورفضوا القتال ، قد قبلوا بان يجندوا مرة اخرى حين ادركوا اهمية هـــذا الصراع ضد عودة قوى الماضي . ولا عجب بعد ذلك اذا ما ارتفع عدد افراد القوى المسلحة من ٣٥٠ ٠٠٠ في تشرين الاول من السنة ١٩١٨ الى ١ ٥٠٠ ٠٠٠ في ايار من السنة ١٩١٩ . وحين اقترب يودنيتش من بتروغراد وبلغت جيوش دنيكين « اوريل » حمل عمال المصانع السلاح وتجندوا وعبأ الحزب الشيوعي في اوكرانيا ٩٠ ٪ من عماله وارسلهم للاشتراك في القتـــال . فكان الجيش الاحمر متفوقاً عدداً ومناقبية ، وقد استفاد بالاضافة الى ذلك من مركزه الوسطي ، اي من قـدرته على المناورة في الخطوط الداخلية ، ومن وسائل نقل فضلى .

نتائج التدخل والحرب الاهلية

انتهت الحملة على البلشفيكية الى الفشل اذ ان القوى الحليفة كانت اقـــل عدداً من ان تلعب دوراً حاسماً ، و « الحكومات » المساعدة ، المحدثة ، والمؤلفة تأليفاً صنعياً في بعض الاحيان ، قد برهنت عن عجزهـــا . فهي لم تتقدم يوماً من السكان الا ببرنامج ملكية دستورية يكتنفه الغموض ، بينما نم سلوكهـــا عن تصميمها على اعادة النظام الاجتماعي القديم .

اطال التدخل امـد الحرب الاهلية وزاد في تفشي الفوضى الادارية واغرق البلاد ، ولا سيما اوكرانيا وسيبيريا ، في بلبلة لم تسمع بها اذن من قبل. فكانت نتيجة الحرب الاقتصادية والحرب الخارجية ، طيلة ثلاث سنوات ، مزيداً من السلب والتقتيل والنهب والبؤس والدمـار في كافة الاراضي الروسية .

اختار المهزومون المنفى : فان الروس البيض على اختلاف نزعـــاتهم ، ويناهز عددهم المليوني نسمة بين ارستوقراطيين وضباط وصناعيين وتجار وممثلي طبقات الاحرار وافراد جيوش رانجل وكولتشاك ، ورجال فكر ، واشتراكيين – ثوريين ، وجيورجيين واوكرانيين ، قـد اقاموا في منشوريا والصين وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ويوغوسلافيا وكافة انحاء الشرق واميركا، وفرنسا بنوع خاص ، متكيفين جهد المستطاع وفاقاً لظروفهم الجديدة ، وغـارقين احياناً في اسوأ حالات البؤس . وقد انقسموا سياسياً الى فئات متعادية حمّل بعضها البعض مسؤولية فشل الثورة المعاكسة وتبادلت تهم الخيانة ، ولكنهم ، على الرغم من ذلك ، اثروا على الحكومـات وعلى شطر من الرأي العام في البلدان التي لجأوا اليها ، تأثيراً كبيراً وطـد العداء ضد روسيا البلشفيكية .

لذلك تركت الحرب الاهلية اثرها العميق حتى بعد زوال الدمار الذي خلفته وراءها . فان سياسة التدخل وتأثير المهاجرين على الحكومات قد اثبت للسوفيـات تصميم العالم الرأسمالي على

قلب نظامهم بكل وسيلة ممكنة ، وهذا هو مرد حذرهم امام كل تكتل وخوفهم من التطويق والحصار الذي سيرافقهم ابداً . وبسبب عزلتهم التي فرضها عليهم نظامهم الاجتماعي الجديد وحصار اعدائهم الحاقدين المحيطين بهم ، سيصادفون صعوبات جمة في اعادة الحياة الى اقتصادهم ، وسوف يعوج تطورهم الداخلي الى حد بعيد بفعل اضطرارهم الى تجهيز وابقاء آلة حربية قوية مستعدة لمواجهة كافة التهديدات ، وبفعل حرصهم على ملاشاة كل معارضة من شأنها اضعاف طاقات الامة وعزمهم على الدفاع عن النظام . وليست بعض مميزات الدكتاتورية سوى نتيجة التدخل الحليف وذيوله .

٢ – الشيوعية الحربية والسياسة الاقتصادية الجديدة
١٩٢١ – ١٩٢٤

اقتضى عشر سنوات لانتقال النظام البلشفيكي من الاقتصاد الرأسمالي الى الاشتراكية . فالطبقات الحاكمة القديمة لم تفقد قوتها الاقتصادية والسياسية فحسب ، بل زالت بمعظمها من الوجود مادياً . وصودرت اراضيها ومصانعها وكل الرأسمال الاجنبي . فبدت الظروف من ثم مؤاتية لمراقبة وادارة الانتاج وللسيطرة على مفاتيح الاقتصاد والمصارف ووسائل النقل . ولكن روسيا كانت اكثر البلدان الاوروبية تخلفاً في حقل الصناعة ، من حيث ان المزارعين كانوا يمثلون ٨٠٪ على الاقل من مجموع السكان (نسبة اوروبا الغربية حوالي السنة ١٨٠٠) ، والطبقة العمالية ، التي كانت الركن الركين للحزب البلشفيكي ، لم تمثل سوى اقلية ضئيلة ، واذا وقف ملايين الفلاحين في وجه « البيض » ببسالة ، فهم لم يفعلوا ذلك من اجل السوفيات ، بل لانهم كانوا عالمين بأن هزيمة البلشفيك سوف تفقدهم الارض التي حصلوا عليها .

مرحلة الانتقال التي تكلم عنها لينين

ولذلك ادرك البلشفيك الحاجة الى مرحلة انتقالية تؤمن ازالة الخراب الذي تركته الحرب الخارجية والحرب الأهلية وتعد الرأي العام لبناء الاشتراكية .

خلال اشهر الثورة الاولى . اشبعت التدابير المعتمدة ، على الفور ، رغائب الفلاحين والعمال والجنود ، ولكن واحداً منها لم يرتد طابع الاشتراكية او الشيوعية المميز ؛ فقد نادى بالكثير منها بعض البورجوزيين الراديكاليين . فلم يواجه لينين من ثم – على الفور – اشتراكية وسائل الانتاج وانتزاع املاك الرأسماليين ، بل رقابة الدولة عن كثب على مراكز الاقتصاد الاساسية ، أعني بها المصارف ، فان هذه الأخيرة سوف تؤمم ، كما ستؤمم شركات التأمين والشركات الاحتكارية (سكر ، بترول ، فحم حجري ، صناعة المعادن) ، وبرغم الصناعيون والتجار على الاتحاد في نقابات والتخلي عن السر التجاري ، وبجمع السكان جماعات استهلاكية . ولم يكن المقصود من ثم برنامجاً اشتراكياً ، اعتبر سابقاً لاوانه ، بل نظاماً انتقالياً معداً لأن يؤدي الى الاشتراكية التي لا يمكن تحقيقها ما لم يستطع العمال تأمين المشاريع بأنفسهم ، وما لم يع سواد

السكان « الحاجة الملحة الى ثورة اشتراكية » .

وزاد من عزم لينين على السير في طريق الفطنة هذه اعتقاده بأن من شأن الثورة الاوروبية الشاملة وحدها ان تتيح لروسيا تحويل النظام الرأسمالي الى نظام اشتراكي . وهو المخطط الذي تعتمده الطبقة الرأسمالية ، كما لفت الانتباه الى ذلك ، ما ارغمه على الشروع في اصلاحات اقتصادية عميقة الجذور قبل ان ينوي القيام بها . فان هذه السياسة كانت تفترض تعاون الطبقات المتملكة ، والموظفين القدماء ، والفنيين البورجوازيين . والحال رغبت كل هذه القيادة الاقتصادية وسواد المثقفين في جعل كل حكم مستحيلا وارغام رجال النظام الجديد على الانسحاب ، فقاطعت النظام . لذلك كان من الصعوبة بمكان تنفيذ التدابير المقررة خلال الاسابيع التي تلت الثورة والمدخلة بعد ذلك في قانون العمل الذي صدر في السنة ١٩١٨ : فرض العمل على كافة المواطنين (« من لا يعمل لا يأكل ») ، رقابة عمالية على الصناعة ، تأميم المصارف والارض والتجارة الخارجية ، تنظيم تعاونيات استهلاكية ، مصادرة الاملاك الكبرى دون تعويض ، الغاء حق الملكية العقارية ونقله الى الدولة ، نقل حق التمتع بالأرض الى أولئك الذين يحرثونها بأيديهم وتحريم كل عمل زراعي مأجور . ونص القانون على تأليف لجان زراعية من صغار الفلاحين ومتوسطيهم تكون مهمتها مراقبة التقسيم .

الا ان تلف الآلات وسوء حالة وسائل النقل قد حالا دون استثمار الارض استثماراً معقولاً ومنظماً ، وأرباب العمل الذين ما زالوا يمتلكون مشاريعهم ساندوا الحركات المناهضة للبلشفيكية وأثاروا ارتياب العمال الذين اتهموهم بالتخريب . وعلى الرغم من تدني عدد سكان المدن الكبرى الى أكثر من نصفه في بتروغراد ، و٤٥٪ في موسكو ، و٣٣٪ في عواصم اربعين ولاية ، فان تموينهم وتموين الجيش قد اثارا شجونا كبرى كادت تقضي على النتائج المرتقبة من التدابير المتخذة . وان الحكم الجديد ، الذي حرم من آلة جباية الضرائب القديمة ، لم يستطع تمويل المدن والجيوش الا عن طريق المصادرة في الارياف . فلما كان تموين المدن مؤمناً من قبل بفائض انتاج الاملاك الكبرى ، افقد توزيع هذه الاخيرة أسواق المدن ٣/٤ القمح الذي يرد عليها . لذلك توجبت المصادرة .

اما الانتاج الصناعي فقد تأخر تأخراً محزناً : ففي السنة ١٩٢٠ لم يبلغ انتاج الحديد المصبوب سوى ٢و٤٪ من معدله في السنة ١٩١٣ ، وانتاج الفولاذ سوى ٤٪ ، وانتاج معامل القطن سوى ٥٪ ، وانتاج معامل السكر سوى ٥و٨٪ ؛ ولم تواز قيمة البضائع المصنوعة المسلمة للاستهلاك سوى ثمنها في السنة ١٩١٢ . وكانت نتيجة التعبئة وفقدان العديد من العمال ابان الحرب ، ونزوح الكثير من الجياع الى الارياف ، انخفاض عدد العمال ٢٤٪ بالنسبة للمجموع ، و ٣٧٪ في اعمال الخطوط الحديدية ، و ٢٤٪ في أعمال البناء .

شيوعية الحرب

في مثل هذه الظروف اعتمدت التدابير التي تميز ما دعي بـ « شيوعية الحرب » . فقد استهدفت هذه الاخيرة « تنظيم الاستهلاك والانتاج تنظيماً دقيقاً ملزماً في بلاد محاصرة » ، ولكنها احدثت في نظام الاقتصاد تغييرات نهائية . فهناك اولاً تأميم كافة المشاريع التي تستخدم خمسة عمال على الاقل ، اذا كان لديها محرك واحد ، وعشرة عمال في الحالات الاخرى . وهذا يعني انتزاع ملكية الصناعة الكبرى ومعظم المشاريع الصغرى والمتوسطة ، واستبدال مجرد الرقابة العمالية بالادارة العمالية ، واسناد ادارة كل مشروع الى مدير تعينه النقابات ويعاونه مجلس عمالي منتخب ، وتنظيم انتاج كل فرع من فروع الصناعة الى ادارات مركزية . فأحدثت حينذاك ادارة حصر الحبوب الرسمية و « لجان الفلاحين الفقراء » المكلفة محاربة النفوذ السياسي الذي كان للزراعيين الميسورين من اصحاب الماشية والمعدات والمحرضين على العصيان والمقاومة ، ومصادرة مخازين الحنطة من الفلاحين الاثرياء . واسندت الى هذه اللجان كذلك مهمة توزيع البذار والتجهيزات الزراعية ، وتحديد الاسعار والاجور ، ومراقبة التعاونيات والاسواق . واخذت تتنظم اخيراً ، كلياً او جزئياً ، مزارع جماعية للانتاج والاستهلاك لم يجاوز عددها ، في السنة ١٩٢١ ، ١ ٪ من كافة الاستثمارات القروية .

الا ان الحرب التي عانت فساداً ، منذ ست سنوات ، في اغنى الاراضي الزراعية (اوكرانيا) ، لم تخلف فيها سوى الخراب والدمار ؛ فتوجب اللجوء الى فائض انتاج الفلاحين المتوسطين والفقراء والاقتطاع من مؤنهم العائلية ، مما اثار استياءهم وجعلهم يثورون على اعمال المصادرة وينكمشون على انفسهم ؛ فاحجموا عن انتاج كميات تفوق ما يستلزمه استهلاكهم الشخصي ، لا سيما وقد استحال عليهم الحصول على الادوات المنتجة في المصانع والبترول والصابون التي كانوا بحاجة اليها ؛ وانخفضت المساحات المزروعة من ثم ٣٠ ٪ ، ولم يبلغ محصول السنة ١٩٢٠ سوى ثلثي محصول السنة ١٩١٧ ونصف محصول السنة ١٩١٣ . وبعد ان تخلص الفلاحون ، بفضل هزيمة البيض ، من خطر فقدان الارض وعودة النظام القديم ، وقفوا آنذاك من الحكومة موقفاً معادياً . وبلغ اخيراً من زيادة التضخم المالي ان هذه الاخيرة حاولت جهد المستطاع الحد من دور النقد بتنظيمها ، بين العمال ومستخدمي الدولة ، طريقة معادلة مجانية للخدمات المتمثلة ببطاقات خاصة تؤمن المقايضة والدفع عيناً دون ان توقف ، من جهة ثانية ، تيار التضخم وارتفاع الاسعار الجنوني ؛ فدفعت الاجور عيناً ، وسار النقد ، الذي تزايد انخفاض قيمته يوماً بعد يوم ، في طريق التلاشي والزوال .

وهكذا امسى الاقتصاد السوفياتي اقتصاداً طبيعياً ، بفعل تفكك المجتمع والقضاء على القوى المنتجة وندرة المحاصيل واليد العاملة . ولكن مقاطعة خطيرة قامت بين الارياف والمدن، فصرف النظر عن شيوعية الحرب .

السياسة الاقتصادية الجديدة

في الوقت الذي انتهت فيه الحرب الاهلية ، وجه النداء الى المبادهة الشخصية من اجل اعادة بنـــاء الاقتصاد ، فاستبدلت المصادرات بالضريبة العينية ، وشجعت نهضة الصناعة الصغرى الضرورية لتمكين الفلاحين من تنمية انتاجهم ، واعيدت معها الرأسمالية الى حد ما . انه « انكفاء استراتيجي » لم يكن سوى حيلة مؤقتة ، لان جزءاً من تدابير شيوعية الحرب سيعتمد مرة اخرى وسوف يصبح عنصراً اساسياً من عناصر الخطـــة الخمسية (تأميم ، رقابة الصناعة ، تعبئة العمل) ؛ ولكن تدابير اخرى تتعلق بالشؤون المالية والنقد قد صرف النظر عنها نهائياً . ووضع نظام اقتصاد مختلط صادرت الدولة بموجبه قطاعاً هاماً يشمل وسائل النقل والمصارف والتجـــارة الخارجية والصناعة الكبرى والمتوسطة . وقد استخدمت مشاريع الدولة هذه من جهة ثانية ٨٤٫٥ ٪ من مجموع اليد العاملة انتجت ٩٢٫٤ ٪ من الانتاج النقدي ، بينما انتج اقل من ١٥ ٪ من اليد العاملة المأجورة ٢٫٧ ٪ منه في التعاونيات ، ووفرت المشاريع الخاصـــة — ولا سيما التغذية والجلود — ٤٫٩ ٪ من قيمة البضائع بواسطة ٢ ٪ فقط من العمـــال . فيتضح من ثم ان القطاع الصناعي الذي بقي حراً كان ضيقاً جداً .

ان السياسة الاقتصادية الجديدة التي اصبحت سارية المفعول في شهر اذار من السنة ١٩٢١ كانت في جوهرها تنازلاً للفلاحين والمنتجين الذين مست الحاجة الى ترغيبهم في الانتاج . فقـد خففت وطأة الضرائب ، وكان للفلاح ، بعد تسديدها ، ملء الحرية في بيـع باقي حصيـده في الاسواق ؛ وعمل مجدداً ، في الوقت نفسه ، بالاقتصاد النقدي ؛ وألغيت المقـايضات المباشرة الالزامية ، وأجيز لصغار الصناعيين اليدويين — على غرار الفلاحين — بيع مصنوعاتهم بحرّية ؛ واعاد مصرف الدولة ، الذي تأسس في تشرين الاول ، الحسابات الجارية ، والغي تحديد المبالغ المالية الممكن اقتناؤها ، وأجيز انتقـال الاراضي بالارث ، وحظـر بيع العقـارات وسمح بتأجيرها ، واجيز اخيراً استخدام العمال المأجورين . وفي السنة ١٩٢٤ استبدلت الضريبـة العينية بالضريبـــة النقدية ، وأوقف تيـار التضخم باصدار نقد جـديد اطلق عليـــه اسم « تشرفونتز » .

وانسجاماً مع مبادىء السياسة الاقتصادية الجديدة ، لم يعد قانون العمل ، الصادر في السنة ١٩٢٢ ، مبنياً على الزاميـــة العمل (التي يؤكدها دستور السنة ١٩٢٥ مع ذلك) ؛ فهو قد اوقف العمل بها بالنسبة لشطر كبير من السكان ، ملغياً « عملياً ان لم يكن قانوناً » احد المبادىء الاساسية التي عمل بها في الفترة السابقة ، وعاد الى بعض مفاهيم الاقتصاد الرأسمالي ، فاعتـــبر عقد العمل بمثابة عقد بيع لطاقة العمل ، وحددت الاجور باتفاقات جماعية تعقـد بين النقابات وارباب الاعمال ، وواجه القانون حداً ادنى من المكافأة وحمـــاية العامل معاً ونص في الوقت نفسه على دفع الاجور عن ساعات العمل والقطع المنجزة .

اما الجدة الكبرى في السياسة الاقتصادية الجـديدة فكانت في محاولة تنشيط انتـاج المواد

الاستهلاكية وتنمية « استقلال ومبادهة » مشاريع الدولة ، بحيث تصبح مسؤولة عن ادارتها الخاصة وتؤمن سيرها بمواردها الخاصة ، وقد واجهت تجميع هذه المشاريع في اتحادات تعتمد الطرائق نفسها . وفي اواخر السنة ١٩٢٢ كان هناك ٤٢١ اتحاداً خارج صناعة الفحم الحجري والبترول ضمّ ٣٨٠ منها ٨٤٠ ٠٠٠ عامل ، وكان اعظمها شأناً اتحاد صناعات النسيج في « ايفانوفو – فوسنسنسك » الذي ضم ٥٤ ٠٠٠ عامل ، واستخدم ٢١ اتحاداً اكثر من ١٠ ٠٠٠ في الاتحاد الواحد . وبات اتحاد الدولة الشكل الرئيسي لتنظيم الصناعة في الدولة السوفياتية .

النتائج

بفعل هذه التنازلات تقدم انتاج الزراعة تقدماً سريعاً . وعلى الرغم من الجفاف الذي قضى في السنة ١٩٢١ على محاصيل اوكرانيا ومناطق الفولغا الوسطى ، متسبباً في حدوث مجاعة رهيبة ، فقد ارتفعت المساحات المزروعة من ٦٣ مليون هكتار في السنة ١٩٢٢ الى ٨٢ في السنة ١٩٢٣ ، و ٨٧ في السنة ١٩٢٤ ، و ٠٠٠ ٤٠٠ ٩٤ في السنة ١٩٢٧ . وتحسن الدخل ، وارتفع عدد الماشية من ٤٦ مليوناً في السنة ١٩٢٢ الى ٦٢ في السنة ١٩٢٥ . وبفضل حصادي ١٩٢٢ و ١٩٢٣ الوفيرين كاد الانتاج يبلغ مستواه في السنة ١٩١٦ . وتفسر سرعة هذه النهضة بالطابع البدائي للزراعة الروسية : فلم تمس الحاجة لا الى رؤوس اموال ، ولا الى آلات ، ولا الى طرائق معقدة ، بل اغرى الفلاح الروسي بعودة التجارة الخاصة ، فعاد الى محراثه الخشبي ومنجله . فكان تحسن مصيره من ثم عظيماً جداً اذ ان السياسة الاقتصادية الجديدة قد مكنته من بيع محاصيله بسعر مرتفع ، وقانون الفلاحين الصادر في السنة ١٩٢٢ ضمن له اقتناء الارض ، واستقرار النقد التدريجي حماه من عودة التضخم الذي كان هو اولى ضحاياه ، فرأى نفسه بعد حصاد السنة ١٩٢٢ الوافر ، الذي اتاح تصدير بعض المحاصيل ، على خير ما يرام منذ الثورة .

كان حدوث نهضة على مثل هذه السرعة امراً مستحيلاً في حقل الصناعة . فقد دمر العديد من المصانع أثناء الحرب واهملت الآلات وصدئت وبقيت دون استعمال . وكانت الحرب الاهلية قد شتتت العمال ، فهلكت اكثر عناصر الطبقة العمالية نشاطاً واعظمها وعياً اجتماعياً في ساحات المعارك ، او وزعت على الادارات الجديدة للاشراف عليها . وكان عدد كبير من العمال قد تشتتوا في الأرياف وعادوا مجدداً الى صفوف الفلاحين التي كانوا ينتسبون إليها منذ زمن قريب . أضف الى ذلك ان طلب المواد الاستهلاكية المتزايد واستعادة التجارة الخاصة واقتصاد الكسب نشاطها قد دفعا بصناعة المواد الاستهلاكية الى الامام ، ولكن الصناعة الثقيلة بقيت مصابة بالشلل . وارتفع الانتاج – مع بقائه متأخراً جداً – ، ففي الصناعات الريفية او البدوية بلغ ٥٤٪ من مستواه في السنة ١٩١٢ ، وفي الصناعات الصوفية ٥٥٪ ، وفي الصناعات الكتانية ٧٢٪ ، وفي صناعة القطن ، الذي لم تأت مادته الخام الا من تركستان طيلة اكثر من سنتين ، ١٥٫٥٪ فقط ؛ وفي الصناعات الاستخراجية ٣٦٪ ، وفي البترول ٣٩٪ ، وفي صناعة استخراج

المعادن التي تعتبر انطلاقتها ضرورية جداً لتصنيع البلاد لم يبلغ سوى ٧٪ في السنة ١٩٢٢ . وفي السنة ١٩٢٣ لم يستعد مجموع الصناعة سوى ٣٤٪ من طاقتها . وجملة القول ان الزراعة بلغت ٣/٤ انتاجها قبل الحرب بينما لم تبلغ الصناعة سوى ١/٤ انتاجها فقط .

يرد ذلك الى ان السياسة الاقتصادية الجديدة لم تستلزم ، اكراماً للعامل ، تنازلات شبيهة بتلك التي استفاد منها الفلاح . فان طرائق المحاسبة الجديدة التي فرضت على الصناعة ، والزام المشاريع بان تكفي نفسها بنفسها قد حرماها من اعتمادات الدولة المالية ، بينما ارغمتها الحاجة الى دفع الاجور عيناً على تصفية مخزوناتها في السنة ١٩٢١ باسعار منخفضة نسبياً ، ادنى من اسعار الانتاج . ولذلك عمدت المشاريع ، للتخفيف من الأعباء الملقاة على عاتقها ، الى تسريح شطر من المستخدمين ، فارتفع عدد العاطلين عن العمل من ١٥٠ الفاً في تشرين الاول ١٩٢١ الى ٦٥٠ الفاً في كانون الثاني ١٩٢٣ و ١٫٢٤٠٫٠٠٠ في كانون الثاني ١٩٢٤ ، لا سيما في منطقتي موسكو وبتروغراد . وتدنى عدد النقابيين من ٨٫٤٠٠٫٠٠٠ في تموز ١٩٢١ الى ٤٫٥٠٠٫٠٠٠ في تشرين الأول ١٩٢٢ ولم يرتفع ثانية الى ٥٫٥٠٠٫٠٠٠ الا بعد مرور سنة كاملة .

ولم تلبث ان برزت نتائج اخرى للسياسة الاقتصادية الجديدة سبق للينين ان ارتقبها منذ السنة ١٩٢١ .

« اذا نحن تكلمنا عن التجارة الحرة ، فهذا يعني تشجيع الاحتكارات ، كما يعني استبدال الاقتطاعات العينية بالضرائب ان طبقات المحتكرين ستغدو اقوى واعظم شأناً منها من ذي قبل » .

والواقع هو ان ازدهار الزراعة عاد بالفائدة على اثرياء الفلاحين وقد شوهد في الارياف تمييز متزايد مطرد بين الاثرياء والفقراء . فقد هبط البعض الى دون المستوى الضروري للحفاظ على استقلالهم ، واضطروا الى تأجير اراضيهم وسواعدهم لمن هم اوسع ثروة منهم ؛ ومنذ السنة ١٩٢٣ استخدم ٤٠٠٫٠٠٠ فلاح و ٦٠٠٫٠٠٠ عامل مأجور ، وفي السنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ كان هناك ٥٫٨٠٠٫٠٠٠ عامل زراعي ، واتسعت هجرة الفلاحين الفقراء الى ما وراء الاورال أو الى المدن حيث رفعوا عدد العاطلين عن العمل .

وفي الصناعة قضت الحاجة الى الانتاج الجدي بنقل الادارة الى « اختصاصيين » ينتسبون الى الطبقات الحاكمة القديمة ، فاعطوا صلاحيات واسعة تتناول الاستخدام والاجور والتسريح. أما التجارة الداخلية ، واعني بها شراء الاتحادات والتعاونيات للخامات التي تحتاج اليها وتوزيع ما يصنع منها ، فقد كانت حرة وسيطر عليها (بنسبة ٨٣٪ في اوائل السنة ١٩٢٤) رجال الاعمال السابقون وجماعات جديدة ايضاً من المضاربين والمغامرين الذين فرضوا وجودهم وتسللوا الى التعاونيات التي امسى بعضها مجرد مشاريع خاصة . وقد انفق هؤلاء دون حساب وحققوا ثروات طائلة هربوا منها قسماً الى الخارج . ويروي « كراسين » ان موسكو استعادت وجه ما قبل الحرب بملهيها الليلية ومقاهيها ومقامرها وبغاياها وسائقي سياراتها العمومية وخدام مقاهيها الذين حيوا زبائنهم من جديد بلقب « بارين » .

ازمـــة المقص

واخيراً اشتد التوتر بين الصناعة والزراعة الذي لم تتوفق السياســـة الاقتصادية الجديدة الا الى اخفائه بظواهر كاذبة فترة من الزمن . وفي اواخر صيف السنة ١٩٢٣ انفجرت أزمة المقص . فان التفاوت بين الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية ، الذي اعتقد المسؤولون بانهم تمكنوا من ايقافه ، قد ازداد بروزاً يوماً بعـــد يوم . فكانت اسعار المجمل والمفرق للمنتجات الصناعيـــة ، في شهر تشرين الاول ، ١٨٧ و ١٨١ ٪ بالنسبة لمستواها في السنة ١٩١٣ ، واسعار المجمل والمفرق للمحاصيل الزراعيـــة ٥٨ و ٤٩ ٪ . وعلى نقيض الازمات السابقة التي كانت منذ السنة ١٩١٧ ازمات حاجـــة وعوز ، فالمخازن آنذاك كانت ملأى والحصاد وفر فائضاً هاماً من المحاصيل الزراعية . فليست علة الازمة من ثم نقصاً في الانتاج بل استحالة تأمين مقايضة المنتجات الصناعية والزراعية . فالفلاحون ، عـلى الرغم من حاجتهم ، كانوا عاجزين عن ابتياع المنتجات الصناعية الباهظة الثمن . ومن جهـة ثانية برز قلق العمال باضرابات واسعة انفجرت تلقائياً في الصناعة الثقيلة . فبات لزاماً إعـادة الرقابة على اسعار المجمل ولا سيما المفرق التي سلمت من الرقابة بفعل وجودها في ايدي التجارة الخاصة ، وتخفيض عدد الوسطاء ، فألقي القبض عـلى الوف المضاربين والمغامرين وأبعدوا عن موسكو . وفي أواخر السنة ١٩٢٣ خفت حدة أزمة المقص . ففي سنتين متواليتين اتاح حصاد وفير تصدير كميات هامة افضى الى رفع الاسعار الزراعية في الوقت الذي ادى فيه تقلص الديون والتدابير الرسمية المتخذه لمراقبة الاسعار الى تخفيض الاسعار الصناعية . ولكن الانتاج الصناعي في السنة ١٩٢٣ لم يبلغ بعد سوى ضعفه في السنة ١٩٢٢ (اسوأ سنة منذ الثورة) ، والصناعة الثقيلة ، اكثر قطاعـــات الاقتصاد صعوبة ، لم تجـــاوز ٣٤ بالمائـــة من مستواهـــا في السنة ١٩١٣ .

في السنوات التالية ، واصل الانتاج الزراعي تقدمه ، ولكنه لم يبلـــغ في السنة ١٩٢٧ الا ٧٢٧ مليون قنطار ، اي اقل من انتاج السنة ١٩١٣ بـ ٤٠ مليوناً ، بينما ارتفـــع عدد السكان ١٠ ملايين نسمة وبلغت نسبة الارتفـاع ٣ ملايين نفس كل سنة ؛ وفي السنتين ١٩٢٨ و ١٩٢٩ استقر الانتاج حوالي هذا الرقم بسبب حد الفلاحـين من نسلهم بعد ان لمسوا ان الحبوب لا توفر لهم كسباً وفيراً . وبات تموين المدن اكثر صعوبة يومـاً بعد يوم بسبب نقص الحبوب المرسلة الى الاسواق التي لم تجاوز ١١٪ في السنة ١٩٢٨ (مقابـــل ٢٥٪ في السنة ١٩١٣) . فتكشفت السياسة الاقتصادية الجديدة من ثم عن عجزها عن تنمية الاشكال الزراعية الانتـاجية ، وباتت البلاد على « ابواب المجاعة » . وزادت حدة التفاوت الاجتماعي ، فاكترى الفلاحون الميسورون مزيداً من الاراضي واليد العاملة وجمعوا بين ايديهم استخدام الأرض ووسائـل الانتاج . ففي السنة ١٩٢٧ كان لدى ٦ ٪ من الاستثمارات الزراعية ٥٨٪ من الحبوب المعدة للتجارة ، وكانت الاستثمارات « الفقيرة » سائـــرة نحو الزوال . فتكونت بسرعة من ثم بورجوازية قروية كانت خطراً على النظام بمصالحها الاقتصادية ونزعاتها الايديولوجية .

في سبيل استمالة هذه الطبقة اضطرت الحكومة الى رفع سعر شراء القمح كل سنة ، جاعلة حياة سكان المدن وتوازن الموازنة ، وبالتالي تصنيع البلاد ، اشد صعوبة سنة بعد سنة ، فهبات الكولاك ، بفضل المخزونات التي كدسوها ، قادرين في السنة ١٩٢٨ على تجويع المدن . اما الانتاج الصناعي ، اذا استثنينا الطاقة الكهربائية ، فلم يحقق سوى نتائج متوسطة ، وكانت الصناعة الثقيلة متأخرة بصورة خاصة . واذا اخذنا تزايد عدد السكان بعين الاعتبار ، رأينا استهلاك الفرد ينخفض في كافة الحقول بالنسبة للسنة ١٩١٣ ، ونقص البضائع يتزايد اكثر فاكثر ، واسعار الكافة ترتفع ارتفاعاً كبيراً (اعلى منها في الاسواق العالمية بمرتين ونصف على الرغم من ان الاجور كانت اكثر تدنيا) بسبب دروس المعدات وبعثرة المواد الخام والنفقات الادارية . ولم يكن الوضع المالي احسن حالاً : فالدولة لم تستطع سد عجزها الا بقروض عقدتها بفوائد مرتفعة جداً لدى الكولاك الذين تعاظم تأثيرهم الاقتصادي بفعل ذلك، وباصدار اوراق نقدية خفضت قيمة الروبية ، وبالتالي قيمتها الشرائية .

« السياسة الاقتصادية الجديدة » الدبلوماسية

وخاب كذلك الامل في الحصول على رؤوس الاموال من الخارج. فبموازاة السياسة الاقتصادية الجديدة في الداخل ، اعتمدت سياسة اقتصادية جديدة في السياسة الخارجية . ومع ارتجاء لينين نجاح الثورات البروليتارية الخارجية ، فانه تدارك ان روسيا اعجز من ان تتطور داخلياً وتواجه حرباً خارجية في آن واحد ؛ كما ادرك اهمية كسب الوقت بالنسبة لها ؛ وهذا ما جعله يوقع في « برست ليتوفسك » « معاهدة تلسيت » التي عيره خصومه بها . ومع ان حروب التدخل قد اثبتت له بطلان ارتجاء المساعدة من البلدان الرأسمالية، فانه قد سعى لاعادة العلائق الطبيعية بالدول الاخرى الى حالها . وقد تحددت هذه السياسة الاقتصادية الجديدة بالمفاوضات التجارية مع انكلترا في ١٩٢٠ – ١٩٢١ ولا سيما بمعاهدة « رابالو » في السنة ١٩٢٢ – التي حطمت حصار الدول لروسيا – وبمعاهدات الصداقة والحياد التي عقدت مع البلدان المجاورة ، وبالاسهام في المؤتمرات الدولية المنعقدة باشراف جمعية الامم ، الخ . ولكن هذه الجهود لم تضع حداً للعداء الذي استهدف روسيا ، حتى في آسيا ، حيث عقدت معاهدات مع تركيا وايران وافغانستان تخلت فيها روسيا عن « المعاهدات غير المتساوية » وعن الامتيازات التي كان الحكم القيصري قد حصل عليها ؛ وهي معاهدة السنة ١٩٢٣ مع « صن يات صن » وحدها ما اتاح لروسيا ان تلعب دوراً ناشطاً خارج حدودها . ثم اعترفت معظم الدول الكبرى والصغرى بحكمها في السنتين ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ، ولكنها بقيت منعزلة عملياً . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان فشل محاولة الثورة البلشفيكية في المانيا في السنة ١٩٢٣ ، بعد ازمة الرور ، قد جاء دليلا على ان الآمال في اندلاع الثورة في اوروبا كانت سابقة لاوانها .

فقد اثبت الاختبار من ثم ، على الصعيد السياسي والصعيد الاقتصادي معاً ، ان الاتحاد السوفياتي يجب الا يعتمد الا على نفسه .

خلال السنوات التي شكّلت، منذ مرض لينين ، ما عرف بفترة الخـــلو ، بين السنة ١٩٢٣ والسنة ١٩٢٩ ، أُعدّ ، تحت تأثير مصاعب السياسة الاقتصادية الجديدة في الداخل وفشل السياسة الاقتصادية الجديدة الدبلوماسية ، الحل الذي سيقرّر اعتماده ، اعني به حل « الاشتراكية في بلاد واحدة » .

ان عداء الحكومات والطبقات الحاكمة ، التي اعتبرت السياسة الاقتصادية الجديدة بمثابة اقرار بالضعف ، والخطوة الاولى التي خطاها « كلب اوروبا الكلِب » نحو « العودة الى العقل »، والمساعدة والحماية اللتين توفرتا للمهاجرين ، والحملات الصحفية المستمرة ، وذكريات حرب التدخل ، وضعف الاحزاب الشيوعية الخارجية الذي خيب الآمال ، كل ذلك يفسر وقوف الحكم السوفياتي الدائم ، طيلة هذه الفترة ، موقف الحذر من العالم الرأسمالي ، وكابوس الخشية من التحالف المناهض له الذي تخيل له قيامه في كل يوم . وفي كافة مجموعات الوثائق الدبلوماسية السوفياتية ما يثبت هذه الحالة النفسية . فقد ظُنّ بمشروع « داوز » انه يعدّ « جبهة متحدة من الدول الرأسمالية ضد الاتحاد » ، وباتفاق لوكارنو انه يطلق أيدي المانيا في الشرق « لمواصلة سياسة تطويق الاتحاد السوفياتي » . وفي السنة ١٩٢٧ اثار قطع العلاقـــات الدبلوماسية بين بريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي ، ومقاطعة « تشان كاي تشك » للشيوعيين الصينيين قلقاً وجزعاً كبيرين ، فصرح ستالين ان « المسألة الهامة اليوم هي خطر حرب استعمارية جديدة » ؛ وقد اضاف الى ذلك قوله : « ان التعايش السلمي بين الاتحاد السوفياتي والبلدان الرأسمالية ، الذي قام حتى الآن ، قد دخل في التاريخ » .

توقفت السياسة الاقتصادية الجديدة الى انهاض الزراعة واستمالة الفلاحين الى النظام الجديد والدفع بالصناعة الى الامام ؛ ولكنها تسببت في قيام طبقة قروية ميسورة وبورجوازية مؤلفة جزئياً من أعضاء الطبقات الحاكمة القديمة لعبت دوراً متزايد الاهميـــة في الحياة الاقتصادية . فلم يتأخر بناء الاشتراكية فحسب ، بل ارتسمت في الافق عودة النظام البائد الهجومية . بينما اتضح ان الطبقة العمالية التي قامت بالثورة وكانت خير حماتها لم تستفد استفادة تذكر من النظام الاقتصادي ؛ واخيراً كانت الصنـــاعة الثقيلة ، المعول عليها في بناء مجتمع اشتراكي مستقل ومزدهر ، اعجز من ان تتقدم ، في اطار السياسة الاقتصادية الجديدة ، تقدماً هاماً وسريعاً ، بسبب افتقارها الى رؤوس الاموال في الدرجة الاولى .

انعكست كافة هذه المتناقضات في تضارب الاتجاهات داخل الحزب الشيوعي نفسه حين افقده موت لينين زعيماً كبيراً اعترف بفضله كافة الاعضاء . وبعد سبع سنوات في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة وجد الاتحاد نفسه امام مأزق ؛ فانطلاقة الزراعة اعاقتها تجزئة الاراضي وفقدان المعدات العصرية ، والمنتجات الزراعية والصناعية لم تتوفر للاسواق الداخلية ، وتدني الصادرات هدد بالحد من استيراد الخامات الضرورية، والتوتر بين المدن والريف زادت

حدثه ، وروسيا عجزت عن توفير رؤوس الاموال التي كانت بحاجة اليها لتنمية اقتصادها ، لذلك اضطر النظام السوفياتي الى التخلي عن السياسة الاقتصادية الجديدة خوفاً من ان يرغم على اعادة نظام رأسمالي صرف ، وان يرغم من ثم على الزوال . لذلك فرضت اعتبارات السياسة الداخلية والخارجية هذه «التبديل الذي اقره المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي حين شرع في تنفيذ الخطة الخمسية الاولى .

obeikandl.com

الفصل الثاني

الارتقاء الى مصاف الدول الاقتصادية الكبرى
الانكماش والتنظيم الاقتصادي الجديد

١ – الخطط الخمسية

هي الاسباب العملية ، لا الاسباب النظرية ، ما فرضت سياسة الخطط الخمسية ؛ المنفـــذ الوحيد الذي كان امام الحكم السوفياتي للخروج من مأزق السياسة الاقتصادية الجديدة ، وهو حل متأخر وشبه ميؤوس منه يفسّر طابعَه الجذري منذ البدء .

اثبتت الاملاك الصغرى المألوفة انها غير خليقة بزيادة الانتاج والطاقة الانتاجيـــة ، ولن يكون خليقاً بها سوى استثمارات زراعيـــة رسمية كبرى او تعاونيات تستخدم آلات متقنة وتعتمد طرائق علمية . وكي توضع في تصرفها معـــدات عصرية وفيرة ، من جرارات ومحاصد ودرّاسات واسمدة كيميائية ، وكي يؤمن كذلك استقلال البلاد ، يقتضي صناعة قوية ولا سيما في حقل استخراج وانتاج الحديد والحديد المصبوب والفولاذ ؛ وسوف يتيح استخدام الآلات في الزراعة تزايد الانتاج بيد عاملة اقل عدداً ، فيتحول العمال الذين يستغنى عنهم الى الصناعة ، ويمكن اذ ذاك رفع مستوى الجماهير القروية والمدنية ، وازالة الاختلافات جزئياً بين المدن والارياف ، وجعل الانسان سيد الانتاج لا مقيدا بقوانين الاسواق التجارية .

اعداد الخطة

هذا هو البرنامج الذي اتجـــه اليه الحزب الشيوعي خلال السنتين ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ؛ فقد وقف ستالين موقفاً عدائياً صريحـــاً من الاقتصاد القروي الصغير في شهر تشرين الثاني من السنة ١٩٢٩ بمقـــاله الشهير « سنة الازمة الكبرى » ، الذي برر التصنيع وعلله . وسوف يبدأ حينذاك الاختبار الكبير الاول للتخطيط المعد « لان يحدث »

obeikandl.com

على مستوى قارة وفي اطارها ، انظمة اقتصادية جديدة » . وسينفذ التصنيع والتأميم لمصلحة الجماعات في وقت واحد ، وفاقاً لتصميم واضح مدروس بكل دقة . وقد سبق ، منذ سنوات عدة ، ان بوشر جمع وثائق احصائية ، وان وضعت برامج اقتصادية لهذا الفرع او ذاك من فروع الصناعة ، وان اسند منذ السنة ١٩٢٠ الى لجنة الكهربة الروسية الشاملة (غويلرو) ، ومنذ السنة ١٩٢١ الى لجنة مجلس العمل والدفاع (غوسبلان) اعداد تصميم شامل واحد ؛ وقد استمرت هذه الاعمال والدروس حتى بعد ان افضى اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة الى ارجاء كل تخطيط .

ما ان تقرر « العدول عن حافز المنافسة الرأسمالية » ، حتى عمد الغوسبلان ، بالاتفاق مع لجان التصميم المؤلفة في المناطق (اوبلبلان) والدوائر (رايبلان) والمدن (غوربلان) وخلايا المشاريع ، الى مباشرة عمل مراجعة الدروس السابقة وتنسيقها . فلم تكن الخطة الخمسية الاولى من ثم مرتجلة ارتجالاً ، اذ ان اعدادها الفطري استغرق سبع سنوات واعدادها التقني استلزم سنتين .

بعد اقراره « شمول التصميم كافة النشاطات الصناعية » ، اتخذ الحكم السوفياتي قراراً ثانياً بالغ الاهمية : حصر الجهود في القطاعات التي تتحكم بكافة القطاعات الاخرى : الطاقة ، الصناعة الثقيلة ، صناعات المواد الانتاجية التي سوف تتبع ، في المستقبل ، زيادة المواد الاستهلاكية بسرعة ، واضعاً بذلك رفع مستوى معيشة السكان في المرتبة الثانية . « وبعد مدّة طويلة اثبت هذا البرهان انه ينطوي على مزيد من الفطنة والفعالية » (الاب شامبر) ، ولكن الصعوبات التي اصطدم بها كانت عظيمة جداً : وفي الدرجة الاولى الافتقار الى رؤوس الاموال واحجام العالم الرأسمالي عن الاقراض ، الذي جعل استيراد التجهيزات بكميات كبرى امراً مستحيلاً . فتوجب البحث من ثم عن الوسائل الضرورية لبناء صناعة قوية في الموارد الداخلية دون غيرها ، وتطوير الاقتصاد في استقلال اقتصادي حقيقي . وتوجب كذلك ، من جهة ثانية ، تحقيق تصنيع سريع وتأميم زراعي معاً ، اي احداث ثورة اجتماعية عميقة في هذا الحقل . واخيراً ، في الفترة التي تلت السنة ١٩٣٠ ، فرض خطر الحرب ومستلزمات الدفاع خطوة سريعة جديدة في التصنيع وتحويرات غير مرتقبة في التصاميم الجاري تنفيذها . ولكن هذا التنفيذ قد غير شكل العالم في سنوات معدودة ؛ ففي غضون عشر سنوات جعل من بلاد متخلفة دولة اقتصادية عظمى ، وقلب في الوقت نفسه نظام المجتمع السوفياتي رأساً على عقب .

الخطة الخمسية الاولى
١٩٢٨ - ١٩٣٣

لحظت الخطة (بياتيلتكا) ان مجموع الانتاج سيضاعف ، ولكن من حيث هي استهدفت تصنيع البلاد ولاسيما تنمية الصناعة الثقيلة بنوع خاص ، فقد توجب ان ينتقل نصيب الصناعة من ٦٠٠ ٨ مليون روبية الى ٨٠٠ ٢٥ اي بزيادة ٣٠٠٪ ، ونصيب الكهرباء من ١٠٠٠ مليون الى ٥٣٠٠ مليون اي بزيادة ٥٣٠٪ ؛ اما نصيب الزراعة فلن ينتقل الا من ٧٠٠ ٠٠٠ ، ٢٨ الى ٩٠٠ ٠٠٠ ، ٣٨

أي بزيادة ٣٦ ٪ فقط . وقد اختلفت نسبة الزيادة في كل فرع من فروع الصناعة : ٣٫٣ في وسائل الانتاج ، و ٢ فقط في المواد الاستهلاكية ، وعلى صناعة التعدين ان تزيد طاقتها الانتاجية ثلاثة اضعاف ، والصناعة الكيميائية خمسة اضعاف ، وصناعة مواد البناء ثلاثة اضعاف ونصف الضعف ، وصناعة انتاج المحروقات الجامدة ضعفين ونصف الضعف . وسوف ينتقل عدد عمال الصناعة من ١١ الى ١٦ مليوناً . وسوف يؤمن التمويل ، الذي سيستلزم ٨٠ مليار روبية ، من زيادة قيمة العمل القومي : كل سنة تقتطع الموازنة ٣٠٪ من الدخل القومي لتوظف في المشاريع ، وتضاف الى ذلك القروض التي يؤمنها التوفير وزيادة الصادرات على الواردات الضرورية بغية التمكين من شراء الادوات اللازمة من الخارج (سيتوجب تصدير خمسة الى ثمانية ملايين طن حبوباً) .

يجب ان يحقق هذا التصنيع في اطار الوحدات الاقتصادية الكبرى : المشاريع والمناطق . وسوف يكون للمصانع الجديدة اتساع وطاقة اهم المصانع الاميركية : محطة دنيبر الكهربائية ، المجموعات التعدينية في ماغنيتوغورسك وكوزنتسك وكريفوي — روغ وزابوروبه ، ومصانع الجرارات في ستالينغراد ، ومصانع الآلات الزراعية في روستوف ونيجني — نوفغورود ؛ وسوف تنشأ مراكز صناعية جديدة واستثمارات منجمية جديدة في الشرق ، في الاورال وآسيا ، بعيداً عن العواصم والحدود ، في ماغنيتوغورسك وكوزنتسك وقاراغندا ، الخ ...

تحقيقها

كان تحقيق هذه الخطة الاولى ناقصاً وغير متساو وتميز بتوقفات فجائية وصعوبات غير مرتقبة نجمت اما عن حصاد سيء ، واما عن الازمة العالمية التي خفضت حجم وقيمة التجارة الخارجية الى مستوى متدن جداً . وجاء النقص في اليد العاملة ، المؤهلة وغير المؤهلة على السواء ، ووسائل النقل للتجارة المتزايدة ، يزيد في الطين بلة . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان نتائج السنة الاولى ، التي فاقت كل التقديرات ، قد ولدت تفاؤلاً عظيماً حمل على الاسراع في تنفيذ الخطة واطلاق صيغة «تحقيق الخطة في اربع سنوات» ؛ ولكن سرعان ما توجب التخلي عن هذه الصيغة امام الاستياء الذي اثاره الاسراع في التأميم وانتزاع الملكية وانخفاض مستوى المعيشة الذي فرضه هذا المجهود . وخلال السنة الثانية انتهت بعض القطاعات الهامة ، كالفحم الحجري والفولاذ والحديد المصبوب ، الى عجز جسيم بالنسبة للتقديرات ؛ ولكن الوضع تحسن خلال السنة الثالثة حين بوشر العمل في بعض المصانع الكبرى ، وحين ادت زيادة الانتاج الزراعي ، بفضل استخدام الآلات ، الى جعل التموين اسهل منالاً . وجملة القول ان النتيجة النهائية انطوت على بعض التفاوت : اذا ما تحقق مشروع صنع الآلات بنسبة ١٨١٫٢٪ ، والتجهيز الكهربائي بنسبة ١٣٦ ٪ ، وانتاج البترول بنسبة ١٠٢٪ ، فان استخراج الفحم الحجري لم يحقق الا بنسبة ٨٦ ٪ والفولاذ بنسبة ٥٧ ٪ والحديد المصبوب بنسبة ٦٢ ٪ والصوفيات بنسبة ٣٤٪ (نتيجة لابادة المواشي) ، والسكر بنسبة ٣٢ بالمائة . اما الاموال الموظفة ، فاذا بدا انها وظفت ١٠٠ ٪ بالارقام المطلقة ، فان ارتفاع الاسعار الذي بلغ ٣٢ بالمائة

(بينما قُدّر انها ستنخفض بنسبة ٢٣ ٪) قد كذّب كافة التقديرات .

الخطتان الخمسيتان الثانيـــة والثالثة

بينما ضحي بكل شيء في الخطة الخمسية الاولى على مذبح ما اعتبر جوهرياً : الصناعة الثقيلة وزيادة المساحات المزروعة ، عـــلى حساب فروع الانتاج الاخرى : الصناعة الخفيفة ، وسائل النقل محاصيل الزراعة ، الخ . ، تميزت المرحلة التالية بتخطيط كافة قطاعات الاقتصاد تخطيطاً اكـثر تساوياً على الرغم من ان بعضها قد اعير اهمية خاصة. يضاف الى ذلك ان تحقيق الخطة قـد اصبح اكثر سهولة بفضل اعتمادات اكثر وفرة وتمويل اكثر تيسراً .

في آخر الخطة الثانية (١٩٣٣ – ١٩٣٧) ازدادت الصناعـة الثقيلة ، منذ السنة ١٩٢٨ ، ٦,٩ اضعاف والصناعة الخفيفة ٣,٩ اضعاف . وبـــلغ تحقيق الخطة العام ١٠٢ ٪ ، ولكن التوزيع كان على بعض التباين : ١٠٧٪ في صناعة الاحذية و ١٠٤٪ في صناعـــة السكر ، ١٠٠٪ في صناعة تصفيح المعادن و ١٠٤٪ في صناعة الفولاذ ، و ٩٦٪ في الكهرباء ، و ٩١٪ في الحديد المصبوب ، و ٨٩٪ في استخراج الفحم الحجري ، و ٦٤٪ فقط في صناعة القطنيات و ٤٦٪ في صناعة الصوفيات. أما الخطة الثالثة المطلوب منها إنماء صناعات التخصص ، ولا سيما الصناعات الكيميالية ، فكان مقدراً لتقدمها ان يكون اعظم سرعة من تقدم الخطتين السابقتين ؛ ولكن الحرب العالمية الثانية اوقفت تحقيقها الذي ربمـــا كان بلغ ٧٠٪ في السنة ١٩٤١ على الرغم من ارتفاع النفقات العسكرية ارتفاعاً كبيراً (منذ السنة ١٩٣٦) .

النتائج في السنة ١٩٤٠

حين ادخل الهجوم الالماني الاتحاد السوفياتي في الحرب العالميـة الثانية ، كان التصنيع واقعاً راهناً والتأميم الزراعي امراً منجزاً عملياً ؛ فألغيت التجارة والصناعة الخاصة ، واضطربت كافة علائق الدولة الصناعية : لقد غـدا الاتحاد الدولة الاقتصادية الثالثة في العالم والثانية في اوروبا ، وغدا الدولة الثانية في العالم في حقل انتاج الحديد والبترول والذهب ، والثالثة في حقل انتاج الطاقة الكهربائية والحديد المصبوب والفولاذ والقطن ، والرابعة في حقل انتاج الفحم الحجري ومحركات السيارات ، الخ. . ولعل خير مثل على هذا التطور انطلاقة الكهربة التي قفزت من انتاج ٢٥٠٠ مليون كيلو وات ساعة في السنة ١٩٢٨ الى ٤٠ ملياراً في السنة ١٩٣٨ . وقد انتجت هذه الطاقة معامل حرارية واسعة ، ومعامل مائية ايضاً كان اهمها معمل الدنيبر السفلي الذي انشيء بين السنة ١٩٢٧ والسنة ١٩٣٢ واتاح تسيير ٩ عنفات بقوة ١٠٠,٠٠٠ حصان ، وحدث الشيء نفسه في صناعة المطاط – الشبه المعدومة حتى هذا التاريخ – التي سدّت نصف الحاجـــات ، وقد استخدمت النباتات الصمغية المبلدة وانتجت المطاط التركيبي .

وحُسّنت وسائل النقل تحسينا عظيماً ، ولكنها ما زالت احد عوائق الاقتصاد الرئيسية . وحسنت كذلك شبكة الأقنية والانهر بقنـــاة البلطيك – البحر الابيض التي فتحت في السنة ١٩٣٣ ، وقناة موسكوفا – فولغا التي انجزت في السنة ١٩٣٧ وجعلت من موسكو مرفأ نهرياً

كبيراً ، ولكن وسيلة النقل الرئيسية كانت السكك الحديدية. فقد انجزت اعمال كبرى جددت الخط الحديدي عبر سيبيريا بين اومسك وتشليابنسك ، والخطوط الحديدية بين موسكو ولينينغراد والـ « دونباس » ، وبين اركانجلسك وموسكو ، وأعيد بناء الخط الحديدي بين موسكو وخاركوف ، وتحقق خط «توركسيب» وخطوط الاورال – كوزنتسك ، وقاراغندا – بالكاش ، والاورال – قاراغندا ، ووضع اخيراً مشروع خط ستراتيجي من شأنه تسهيل استثمار وادي الـ « آمور » الاسفل بغية ربط بايكال بالمحيط الهادي ، هو خط بايكال – آمورسكي – ماجيسترال .

المميزات الجديدة لهذه الانطلاقة الصناعية

تبدل وجه هذه الصناعة تبدلا كبيراً لا لأن اهميتها المطلقة قد ازدادت الى حد بعيد فحسب ، بل لأن نظامها وتوزيعها الجغرافي قد انقلبا رأساً على عقب ايضاً. فان صناعة انتاج المواد الاستهلاكية التي كانت في السنة ١٩١٣ ضعف صناعة مواد الانتاج والتي ما زالت في السنة ١٩٢٩ تفوقها بنسبة ٥٠ بالمائة ، لم تبلغ في السنة ١٩٤٠ سوى ٦٧ بالمائة منها اذ ان نسبة الزيادة قد بلغت ٢٢ في مواد الانتاج و ٦٫٥ فقط في المواد الاستهلاكية . وزاد الانتاج الزراعي ٥٧ بالمائة بالنسبة للسنة ١٩١٣ (٣٢ بالمائة للحبوب ، ٩٨ بالمائة للشمندر السكري ، ٢٨١ بالمائة للقطن) ، ولكن الانتاج الصناعي زاد بنسبة ٧١٤ بالمائة . أما مركز الاتحاد في التجارة العالمية ، الذي كان ابداً محدوداً ، فقد تضاءل اكثر فاكثر : بعد ان تدنى الى ١٫٤ بالمائة من التجارة العالمية ، ارتفع الى ٢٫٣ بالمائة في السنة ١٩٣٢ ثم عاد فهبط الى ١٫٣ بالمائة في السنة ١٩٣٧ ، وكان ذلك نتيجة الازمة العالمية وتزايد الاستهلاك الداخلي الذي لم يترك للتصدير سوى ٨٫٠ بالمائة من الانتاج القومي مقابل ١١٫٦ في السنة ١٩١٣ . وهناك تبدل آخر يظهر تطور النظام الاقتصادي في البلاد ، اعني به تزايد نسبة المنتجات المصنوعة في الصادرات ، التي ارتفعت من ٢٩٫٤ بالمائة في ١٩٠٩ – ١٩١٣ الى ٦٨٫١ بالمائة في السنة ١٩٣٢ ، وفي الوقت نفسه تزايد نسبة استيراد الخامات .

ويزيد في أهمية هذه الانطلاقة انها صادفت في الزمن الأزمة الاقتصادية الدائمة التي ثقلت وطأتها على العالم الرأسمالي ، حين هبط فيه الانتاج بسرعة وبشكل محسوس لم يعرفها من ذي قبل . ففي السنة ١٩٢٨ بلغ الانتاج الصناعي في الولايات المتحدة ٤٤٫٨ بالمائة من الانتاج العالمي ، وفي المانيا ١١٫٦ بالمائة ، وفي بريطانيا العظمى ٩٫٣ بالمائة ، وفي روسيا ٤٫٧ بالمائة ؛ وفي السنة ١٩٣٢ تغيرت النسبة في كل من هذه الدول كما يلي : ٣٤٫٤ ، ٨٫٩ ، ١١٫٣ ، ١٣٫١ بالمائة . ويتضح من ذلك ، خلال السنوات العشر الممتدة بين اوائل الازمة والحرب العالمية الثانية ، ان العالم الرأسمالي لم يستطع بلوغ مستوى الانتاج في السنة ١٩٢٩ الا بصعوبة كبرى ، بينما رفع الاتحاد السوفياتي مستواه مرّات عدة . وبينما لم تبلغ اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، خلال عهد انطلاقتها الكبرى ، سوى نسبة زيادة سنوية تقارب

٥ بالمائة ، حقق الاتحاد السوفياتي بين السنة ١٩٢٨ والسنة ١٩٤٠ زيادة ١٣ — ١٤ بالمائة سنويا ، اي ضعفين وثلاثة أضعاف واربعة أضعاف نسبة الزيادة الطويلة الأجل في البلدان الرأسمالية . وان مقارنة هذا الرقم بارقام اوروبا الغربية التي كان معدل الزيادة فيها ٣٫٥ بالمائة بين السنة ١٩٠٠ والسنة ١٩٢٩ ، وبرقم اوروبا جمعاء (باستثناء الاتحاد السوفياتي) بين السنة ١٩١٣ والسنة ١٩٣٨ ، حيث تراوح معدل الزيادة بين ١٫٤ و ١٫٧ بالمائة ، لدليل على ان هذا التقدم كان بالغ السرعة .

احرز التقدم بفضل اعداد الاختصاصيين بتعليم تقني تأسست مدارس كثيرة بغية توزيعه ، والاستعانة باكثر من ٢٠ ٠٠٠ فني واختصاصي اجنبي ، الماني او اميركي — من امثال « هيو كوبر » الذي وضع التصاميم لسدّ الدنيبر — ، وتنظيم العمل تنظيماً عقلياً جعل عامل المناجم « ستاخانوف » يستخرج اكثر من ١٠٠ طن فحماً حجرياً (مقابل معدل ٦٫٥) في يوم عمل واحد ، و « المنافسة الاشتراكية » التي دفعت ، في كافة فروع الصناعة ، الى ضرب ارقام إنتاجية قياسية .

لم يتوقف الاتحاد السوفياتي من ثم في مراحل الثورة الصناعية . فحتى ذاك التاريخ لم تحقق البلدان الزراعية تصنيعها الا ببطء ولم تتوفق الى ذلك الا بالارتباط مالياً بالدول الرأسمالية المتقدمة ؛ اما الاتحاد السوفياتي فقد بات في السنة ١٩٣٩ الدولة الصناعية الثالثة في العالم دون ان يضحي بشيء من استقلاله لمصلحة الدائنين الأجانب ، وبات لديه الآن المرتكز الصناعي المتين اللازم لكل دولة عسكرية . الا ان مستوى الانتاج بالنسبة للشخص الواحد ما زال ادنى منه في البلدان الصناعية الأخرى الى حد بعيد : ٣٫٤ مرات اقل منه في الولايات المتحدة ، ٢٫٧ اقل منه في انكلترا ، نصفه في المانيا ، ادنى منه قليلاً في فرنسا .

وقامت الجدّة الكبرى اخيراً في الطابع النظامي والشامل الذي ارتداه تدخل الدولة في الاقتصاد .

فحتى ذاك التاريخ أقرت بعض انواع الرقابة خلال الحرب وبذلت الجهود في كافة الدول المحاربة لتوجيه الاقتصاد ، ولكن هذه الرقابة وهذه الجهود لم تكن سوى حيل فرضتها الظروف وقد اهملت منذ توقف الأعمال الحربية . وحين اقدم الاتحاد السوفياتي على تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، كان هو الدولة الاولى التي تتولى ، عن قصد وتصميم ، وفي ايام السلم ، رقابة مجموع نظامها الاقتصادي وإعادة تنظيمه . فاعطى بذلك مثلاً سارت عليه دول كثيرة فيما بعد . يضاف الى هذا ان الهدف هنا لم يكن تنسيق نشاط اقتصاد بلاد في إطار النظام القائم فحسب ، بل تحويله كلياً وتبديل النظام الاجتماعي باكمله .

٢ – تحول قارة

ادى التصنيع والتأميم الى تحول عميق في الشكل الطبيعي « للجزء السادس من العالم » الذي يؤلفه الاتحاد السوفياتي ، فقد انقلب توزيع الكتل البشرية وتوزيع مراكز الانتاج رأساً على عقب ، بينما تبدلت طرائق الانتاج نفسها ايضاً .

الانطلاقة الديموغرافية

على غرار الولايات المتحدة التي يبرز فيها التضاد الكبير نفسه بين سكان قليلي العدد نسبياً وموارد وفيرة ومتنوعة ، استطاع الاتحاد السوفياتي الاستفادة في وقت واحد من انطلاقة ديموغرافية عظيمة الشأن ومن تقدم اقتصادي سريع الخطى . فقد قدر عدد السكان بـ ١٤٥ مليوناً في السنة ١٩١٤ (في حدود ما بعد الحرب) ، فبلغ في السنة ١٩٢٦ ، عند الاحصاء الاول ، ١٤٧ مليون نسمة . وقدرت الخسائر بالارواح الناجمة عن الحرب ، والاوبئة – لا سيما التيفوس – وسوء التغذية والمجاعة في ١٩٢١ – ١٩٢٢ ، ومذابح الحرب الاهلية ، والهجرة السياسية ، بـ ١٥ الى ٢٥ مليوناً . ومنذ نهاية الحرب الاهلية ، اصبح الازدياد سريعاً على الرغم من الوفيات الناجمة في ١٩٣٢ – ١٩٣٣ عن المجاعة الكبرى التي فتكت فتكاً ذريعاً بسكان اوكرانيا ومنطقة الفولغا الاسفل وبعض انحاء سيبيريا الغربية . فارتفعت زيادة الولادات بالنسبة للوفيات ، في القسم الاوروبي ، من ١٩٠٣ ٪ في السنة ١٩٢٣ الى ٢٤ ٪ في السنة ١٩٢٤ ؛ وبلغت ١٩ ٪ في مجموع انحاء الاتحاد في السنة ١٩٣٠ ، ثم ارتفعت الى ٢٠٥ بالمائة في السنة ١٩٣٨ . وقد بلغ عدد السكان ، في السنة ١٩٣٩ ، ١٧٠ مليون نسمة اي بزيادة ٢٣ مليوناً منذ السنة ١٩٢٦ ؛ واتصفت الزيادة بمزيد من السرعة عند الاعراق غير الروسية حيث تحسنت الظروف الصحية تحسناً كبيراً ؛ كما اتصف هؤلاء السكان اخيراً ، في السنة ١٩٣٩ ، بنسبة عليا من الشباب ، اذ ان الذين كانوا دون العشرين من سنهم بلغوا آنذاك ٤٥٠١ بالمائة .

حركات انتقال السكان

كانت حركة الانتقال عظيمة جداً ، شبيهة بها في الولايات المتحدة بين السنة ١٨٧٠ والسنة ١٩٢٠ ، او في انكلترا خلال القرن التاسع عشر . اجل ان هذه الحركة لم تترك اثراً يذكر خلال الحرب ، ولكن ما ان شُرع في تنفيذ سياسة التصنيع حتى بدأت عملية توزيع السكان توزيعاً نظامياً . فقد كان الهدف استثمار الموارد الطبيعية استثماراً منظماً وصوابياً ، وفي مكان وجودها ، اذا امكن ذلك ، بغية الحد من نفقات النقل ، وتقريب المصانع من مراكز انتاج الطاقة والمعادن الطبيعية ، وانشاء مراكز صناعية جديدة في داخل البلاد بعيداً عن مناطق الحدود ، وتوزيع مراكز الانتاج توزيعاً اكثر تساوياً . لذلك وُجّه الفلاحون الكثيرون ، الذين لم تعد الارياف بحاجة اليهم بعد اعتماد الآلات ، نحو المناطق الغنية بالموارد غير المستثمرة او المستثمرة جزئياً ، او نحو نقاط قريبة من خطوط المواصلات ، ولا سيما خطوط المواصلات المائية .

الإعمار

منذ السنة ١٩٢٦ حتى السنة ١٩٣٩ ، اي خلال ١٢ سنة ، انتقل ٢٣ مليون نسمة ، على هذا النحو ، من الارياف نحو المدن . وقد حدث قبل ذلك ، اي بين السنة ١٩٢٣ والسنة ١٩٢٧ ان ارتفع عدد المدن التي تضم اكثر من ١٠٠ ٠٠٠ نسمة ، من ٢٢ الى ٣١ ، ثم ارتفع في السنة ١٩٣٩ الى ٨٢ ضم ٤١ منها اكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة ، وبين السنة ١٩٢٧ والسنة ١٩٣٩ قفز عدد سكان المدن من ٢٦ ٣٠٠ ٠٠٠ الى ٥٥ ٦٠٠ ٠٠٠ ، اي ما يوازي ٣٢٫٨ بالمائة مقابل ١٧٫٩ بالمائة ، بينما تراجع عدد سكان الارياف من ١٢٠ ٧٠٠ ٠٠٠ الى ١١٤ ٦٠٠ ٠٠٠ ، اي من ٨٢٫١ الى ٦٧٫٢ بالمائة ، وفي السنة ١٩٣٩ كان خمسا سكان المدن فلاحين استقروا فيها منذ اقل من ١٢ سنة . وللمرة الاولى في تاريخهـــا ، بلغت روسيا درجة التطور التي مرت بها اوروبا الغربية منذ زمن بعيد : كانت المدن المستفيد الوحيـد من زيادة عدد السكان . ففي ١٢ سنة استوطن موسكو زهاء مليوني نسمة (٤١٣٧ ٠٠٠ في السنة ١٩٣٩) ، وارتفع عـــدد سكان اقليمها بنسبة ٧٤ بالمائة ، وبلغ عـــدد سكان ليلينغراد ٣ ١٩١ ٠٠٠ نسمة . واستقبلت منطقة الحديد والفحم الحجري في اوكرانيا الشرقية ، مـع مدينتي خاركوف ودنيبر وبتروفسك الصناعيتين ، اكثر من مليوني شخص جديد ، وارتفع عدد سكان ماريوبول من ٦٣ ٠٠٠ الى ٢٢٢ ٠٠٠ نسمة ، وسكان ماكيافكا من ٧٩ ٠٠٠ الى ٢٤٠ ٠٠٠ ؛ كما ارتفع سكان اقليم ستالينو بنسبة ٩١ بالمائـة ، وسكان اقليم فوروشيلوفسك بنسبة ٣٧ بالمائة ، وخـلال ١٢ سنة ارتفع عدد سكان ٩ مدن في هذه المنطقة الى ثلاثـة اضعافه ؛ وقفز عدد سكان خاركوف من ٤١٧ ٠٠٠ الى ٨٠٠ ٠٠٠ ، وسكان روستوف من ٣١٨ ٠٠٠ الى ٦٣٠ ٠٠٠ . وفي الشمال ، قفز عـدد سكان مورمانسك من ٨ ٠٠٠ الى ١٠٠ ٠٠٠ نسمة . ولم تنحصر المدن السريعة النمو في اوروبا وحدها ، اذ ان المراكز الصناعية الجديدة في آسيا قد عرفت نمواً سريعاً جداً ايضاً .

وتغير مظهر المدن القديمة ، اذ انها فقدت احـــد ادوارها القديمة الرئيسية ، اعني به دور السوق التجارية ، بفعل زوال التجارة الخاصة ؛ فاحيطت بمدن تابعة حين قامت الصناعة في ضواحيها ، والا عاشت في ضيق وتأخرت . اما المدن الجديدة التي نشأت على مقربة من الخامات فكانت مدنا — مصانع استخدم كافة سكانها في المشاريع الصناعية . ونجم عن ارتفاع عـــدد السكان حركة بناء واسعة لم تتوفق الى حل « ازمـــة إسكان » حادة جداً ؛ وكانت الابنية الجديدة امّا مساكن — مدناً عمالية كبرى احياناً ، او بيوتاً فردية صغرى احياناً اخـرى ، وفاقاً لمواد البناء المتوفرة — واما مساكن جماعية وابنية عـــامة باعداد كبرى : مدارس ، مستوصفات مجانية ، دور توليد ، مستشفيات ، امكنة اجتماع ، قاعات لعب ، مسارح ، ملاعب ، نواد رياضية . وتشابه السكان في كل مكان ، فكانوا عمالاً او موظفين لا يميز بينهم لا نوع المعيشة ولا الزي .

وفي الوقت نفسه الذي اعمرت فيه بورات الفولغا الاسفل وصُنّعت ، استقرت قبـــائل

البدو الرحل ، ولم يستمر في حياة البداوة ، في السنة ١٩٣٥ ، سوى ٤٥٠٠٠٠ من اصل مليونين او ثلاثة ملايين عائلة بدوية : ففي قازاخستان نقص عدد سكان الارياف اكثر من مليون نسمة بفعل زراعة المراعي والتصنيع ، بينما ارتفع عدد سكان المدن من ٥٠٠ ٠٠٠ الى ١٧٠٠ ٠٠٠ . وتحولت كذلك قبائل الـ « واروت » في الالتاي والـ « بوريات – المغول » ، البدو او شبه البدو ، والكرغيز والكالموك الى رعاة يتنقلون مع الفصول من مكان الى مكان ويسلكون مسالك ثابتة . وما لبث هؤلاء ان استقروا وتحضروا تدريجياً ، حيثما انشئت المروج الصنعية واستثمرت الغابات والمناجم .

تحول مظهر البلاد

تبدل ظاهر البلاد نفسه تبدلاً عميقاً . مظهر الحقول اولا ، التي تمتد الى ما لا نهاية له في كافة الاتجاهات دون اثر للحدود ، والتي حلت محل فسيفساء الطرائد القديمة المحدّدة تحديداً دقيقاً ، بعد ان اتاح انشاء تعاونيات الانتاج زراعة مئات الهكتارات زراعة متماثلة في وقت واحد ؛ وغير الاقتصاد الزراعي الجديد طابع القرية ؛ فالمجموعة السكنية ، المؤلفة من بيوت عمال التعاونيات وما يحيط بهـا من نظائر وحدائق ، منفصلة عن ابنية الاستثمار التي باتت جماعيـة : المطامير والزرائب والسقائف والمخازن التعاونية والمستوصفات المجانية وقاعات الاجتماع والمدارس تتجمع حول مستودع المياه . وامتدت المساحات المزروعة التي ارتفعت من ١٠٥ ملايين هكتار في السنة ١٩١٣ الى ١١٣ في السنة ١٩٢٨ و ١٤٠ في السنة ١٩٣٨ . وان تصريف المياه والري والاحتياطات المتخذة للحؤول دون ضياع التربة وغزو الرمول قد وفرت للزراعة اراضي بائرة ومهملة : ٤ ملايين هكتار من المستنقعات المجففة في بييلوروسيا ومنطقة لينينغراد وموسكو وسيبيريا وكوبان ، حيث تحولت الى مرزّات ، وفي منطقة بحـر ازوف حيث تحولت الى بساتين . ووفر الري مساحة مماثلة . واتاح تحسين التربة وتقدّم فن الزراعـة استثمار الاراضي استثماراً افضل : اتسعت زراعة القطن في روسيا الجنوبية والارز في الشمال وفي آسيا الوسطى . وادت دروس معهد ليسنكو للانتاج النباتي حول اختصار فترة نمو النباتات المزروعة الى امتـداد الزراعات حتى المناطق القطبية حيث زرعت في شبه جزيرة « كولا » ، في ما وراء الدائرة القطبية ، الحنطة والاشجار المثمرة والبقـول . وادخلت زراعات جديدة (البسلّى الصيفية الى اوكرانيا) ، ووسعت في كل منطقة الزراعات الاكثر ملاءمة لطبيعة الارض والمناخ : احتـل دوّار الشمس مساحات شاسعة في اوكرانيا وكيرغيزيا والقرم ، وزراعة البقـول والاشجار المثمرة في تاجيكستان . ولم تحتل شجرة الشاي ، في السنة ١٩١٣ ، اكثر من الف هكتار ولم تنتج اكثر من ٢٠٠٠ قنطـار ، فاحتلت في السنة ١٩٤١ اكثر من ٥٠٠٠٠ هكتار وانتجت اكثر من ١٤٥٠٠٠ قنطار . وادخلت الى تركمانيا واذربيجان ، من آسيا الوسطى والمكسيك ، نباتات برية تنتج المادة الصمغية التي يصنع منهـا المطاط . اما القطن الذي لم يزرع في السنة ١٩١٥ الا في ٨٢٥٠٠٠ هكتار ، و ٩٧١٠٠٠ هكتار فقط في السنة ١٩٢٧ ، فقد احتـل

٢ ٥٠٠ ٠٠٠ هكتار في السنة ١٩٤٠ بفضل بنـــاء السدود الكبرى على الـ « فاخه » وتنظيم مياه الـ « كورا » والـ « اراكس » ونجاح زراعة القطن « البعلية » على ضفاف البحر الاسود .

نظـــام الصناعة

ارتكز تنظيم الصناعة الجديد الى تأسيس اتحادات تضم بعض الوحدات الصناعية على الصعيد الافقي ، بلغ عددها ٦٤٠ في السنة ١٩٤٠ وادارت ٥٧٣٠٠٠ مؤسسة ، ووحدات صناعية كبرى توحّد على الصعيد العمودي المشاريـع المترابطة النشاطات ؛ هذه كانت « جبابرة » الصناعة : « وحدة » ماغنيتوكورسك التي تأسست في السنة ١٩٢٧ عند لحف « ماغنيتنايا غورا » ، جبل المعدن الحديدي الادبس اللون ، وانتجت في السنة ١٩٤١ مليوني طن فولاذاً ، وتوفرت لديهـا افران الحديد المصبوب ومصاهر الحديد وآلات تصفيح المعادن ومعامل المواد الكيميائية ومعامل انتاج الكهرباء ، الخ . ، ووحدة كونراد على مقربة من بحيرة بالكاش التي استثمرت معـــدن النحاس الطبيعي المكتشف في السنة ١٩٢٨ ، وانتجت ، بالاضافة الى النحاس ، كبريتور الكوبون والحمض الكبريتي ، الخ ؛ ووحدة « ميكويان في موسكو » للحوم التي استخدمت ١٠ ٠٠٠ عـــامل وامتدت فروعها المختلفة على طول ٤٣ كلم ؛ فقد جزر فيها ١٠ ٠٠٠ حيوان في اليوم ، وصنع فيها الآجين ، والمواد الصيدلية ، والمواد المجردة عن الماء ، والغراء ، الخ . واستلزمت هـــذه الوحدات مصانع جبارة خاصة ، كمصنع كراماتورسك الذي انتج الآلات وامتد على مساحـة ١٠ كلم ٢ ، ومصنع موسكو للاجهزة الكهربائية « الكتروسيل » الذي استخدم ١٠ ٠٠٠ عامل وامتد ، مع المدينة العمالية ، المتسعة لـ ٢٠ ٠٠٠ شخص ، على مساحة ٥ كلم ٢ . وان الوحدة الصناعية المزدوجة « اورال – كوزنتسك » التي جمعت بين حديد الاورال الطبيعي وفحم كوزباس الحجري اتاحت للمنطقتين الكبريين اللتين تفصلهما مسافة ٢ ٠٠٠ كيلومتر تبادل المعدن والفحم وتنمية مركزين ضخمين لصناعة التعدين .

الا ان تبدلاً ارتسم عند الشروع في المشروع الخمسي الثالث ، فلم يعد « الجبار الصناعي » ليعتبر خير مثال للتنظيم ، بل بدا من الافضل ، عـلى الصعيد الاقتصادي والصعيد الاجتماعي معاً ، توزيـع المؤسسات الصناعية على كافة انحاء البلاد وتقسيمها الى مراكز صناعية اكثر عدداً وادخالها في الوقت نفسه في مجموعة اقليمية واسعة .

تحول مراكز الانتاج

ان البحث عن مناجم جديدة غنية والتصميم على نقل مراكز الانتاج الى الشرق قد ادخلا تغييراً كبيراً على الاهمية النسبية للمراكز المنجمية والصناعية . اجل ما زالت منطقة دونباس تتقدم تقدماً مستمراً ، وقد بقيت اهم منتج للفحم الحجري ، ولكنها ما عادت لتنتج سوى ٦٠ ٪ من الفحم الحجري السوفياتي مقابل ٨٧ ٪ في السنة ١٩١٣ ؛ ومرد ذلك الى تقدم هذا الانتاج في مناطق آسيوية مختلفـة : منطقه كوزباس التي كانت تنتج اقل من مليون طن في السنة ١٩١٣ وباتت تنتج اكثر من ٢٠

مليوناً في السنة ١٩٤٠ ، وحوض قاراغندا الذي بوشر استثماره قبل الحرب ، ثم توقف ، ثم تجدد في السنة ١٩٣٠ ، والذي بلغ انتاجه ٥ ملايين طن في السنة ١٩٣٨ ، وحـــوض الاورال الذي انتج اكثر من ٥ ملايين طن ، وحوض « بتشورا » الذي انتج ٣ ملايين .

ويصح هذا القول كذلك في البترول الذي ارتفع انتاجه ، بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٤٠ ، من ١٤,٤٤٧,٠٠٠ الى ٣٥,٥٠٠,٠٠٠ طن ، والذي لم يعد ينبع في المنطقة القفقازية وحدهـــا بعد ان افضى استثمار بترول « باكو الثانية » ومنطقة « فولغا ـ الاورال » ومنطقتي « امبـا » و « نفتيباد » الى خفض نسبة انتاجها من ٩٥ بالمائة في السنة ١٨٣٥ الى ٨٠ بالمائة في السنة ١٩٤٠ .

وتحول استخراج الحديد بفعل اكتشاف واستثمار مناجم جديدة غنية جداً في الاورال (ماغنيتوكورسك) وشبه جزيرة كرتش ، ولا سيما في منطقة كورسك ، في آسيـــا الوسطى ، وفي منطقـــة « خوريا » الجبلية ، قبالة حوض كريفوي ـ روغ لا ينتج سوى نصف الحديد السوفياتي . وتقاسمت منطقة الاورال ومنطقة كونراد و « الملك » قرب طشقند انتاج النحاس .

وانتقلت الصناعات النسجية تدريجياً كذلك نحو مناطق انتاج الخامات ، اي نحو آسيا الوسطى حيث يزرع القطن ، ونحو آسيا والقفقاس واوكرانيا الجنوبية حيث ينتج الصوف ، ونحو الشمال الغربي حيث يزرع الكتان ؛ وانتقلت صناعة الجلود من الوسط نحو مناطق تجزر المواشي وتربيتها ، وصناعة التبغ نحو الجنوب ، في جيورجيا ، على مقربة من مواطن زراعة التبغ .

آسيا السوفياتية

لعل التغييرات الكبرى حدثت في آسيا الروسيا (ثلث اسيا) وعالم المناطق المتجمدة الشمالية . وكانت في آسيا نتيجة سرعة الاعمار وتنقل السكان وتطور طرائق معيشتهم . فقد استقبلت سيبيريا ١٠ ملايين شخص لم يكونوا ، كما في اوائل القرن ، موظفين ، وعسكريين ، وفلاحين جاؤوا لاعمار الارياف ، بل كان معظمهم عمالاً اتوا ـ هنا كما في آسيا الوسطى التي استقبلت ٥ ملايين مهاجر ـ للعمل في المناجم والمصانع . وفي مناطق الشرق الأقصى حيث بلغ عدد السكان ٣ ملايين نسمه في السنة ١٩٤٠ ، ارتفع هـــذا العدد الى خمسة اضعافه منذ السنة ١٩٢٣ ؛ وارتفع عدد سكان اقليم « خاباروفسك » بنسبة ١٣٦ بالمائة . ونشأت بعض المدن بسرعة خاطفة : ارتفع عدد سكان « تشليابنسك » خلال ١٢ سنة ، من ٥٩ ٠٠٠ الى ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة ، وعدد سكان ماغنيتورسك من بضع مئات الى ١٥٠ ٠٠٠ .

وفي القفقاس عجّل التخصص الاقتصادي ، والتصنيع حول باكو وتفليس ، وري مزروعات القطن في الشرق وفي الغرب ، وادخـال المزروعات التخصيصية (شجرة الشاي ، والكرمة ، والتبغ والحمضيات) ، في تفكيك الوحدات الاقليمية القديمة ولا سيا في الحيـــاة الراعوية ؛

وتقلصت الحياة البدوية ، هنا ايضاً ، لتحل محلها طريقة الانتقال بالمواشي الى المراعي الجبلية . وارتفع عد السكان بنسبة ٥٠ بالمائة بين السنة ١٩٢٦ والسنة ١٩٣٩ ، ولكن عدد سكان المدن تضاعف بينما لم يرتفع عدد سكان الارياف ارتفاعاً يذكر . وصنّعت كذلك ارمينيا المهملة والمنعزلة نسبياً ، بفضل احتياطيها الهام من طاقة توليد الكهرباء من القوة المائية .

اما في آسيا الوسطى فهي منطقة قازاخستان ما عرفت اعظم تطور . فان ثروة باطن ارضها التي تشمل ، بالاضافة الى بترول امبا ، وفحم قاراغندا ونحاس بحيرة بالكاش ، الرصاص والخارصين والقصدير والمنغنيز والكروم والمولبدين والذهب ، اجتذبت العمال الى « بورة الجوع » القاسية المناخ شتاء وغير الصالحة للزراعة والمقفرة حتى هذا التاريخ ، فنمت مدن — مصانع جديدة نمواً سريعاً جداً : بريبالكاش ، كارساك — باي ، تشمكنت ، قاراغندا ، جزكازغان ، بينما تضاعف عدد سكان العاصمة « الما — آتا » . واتاحت الزراعة غير المروية الزراعة حول الوحدات الصناعية ، واخذت المنطقة الجنوبية التي التفت من قبل سلسلة من الواحات المتشتتة ، تتحول كلها الى منطقة مروية متصلة ؛ وفي « اوستراليا السوفياتية » هذه حوّلت نباتات الكلأ البدو الرحل الى تعاونيين يربون الماشية ، ولكن عدد سكان الأرياف تدنى بنسبة ٣٠ بالمائة . وبات باستطاعة آسيا السوفياتية ، التي لم تلتج في السنة ١٩٢٨ سوى ٦,٦٠٠,٠٠٠ طن فحماً حجرياً ومليون طن فولاذاً ، انتاج ٥٧ مليوناً و٦,٥٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٤٠ ، اي ٣٤,٣ ٪ من فحم الولايات المتحدة الاميركية و ٣١,٦ بالمائة من فولاذها .

على الرغم من ارتفاع عدد السكان في هذه المنطقة ، منذ السنة ١٩٢٦ حتى السنة ١٩٣٩ ، بين ٢٥,٦ بالمئة و ٤٥,٧ بالمئة ، بحسب الجمهوريات ، فان هذا الارتفاع لم يحصل الا في المدن بصورة خاصة ؛ فبلغ هذا العدد ثلاثة اضعافه في تاجيكستان واكثر من ضعفه في تركمانستان و ١٥٠ ٪ في ازبكستان ؛ واصبحت هناك عشرة مدن جاوز سكانها ٥٠,٠٠٠ نسمة ، مقابل ٦ في السنة ١٩٣٦ ؛ ومنذ السنة ١٩٢٦ ، ارتفع عدد سكان « تشارجوي » بنسبة ٤٠٠ بالمائة ، وعدد سكان « فروزيه » واشقباد ٢٥٠ بالمائة ، وطشقند قرابة ٢٠٠ بالمائة . وانميت المزروعات المروية بفضل السدود والاقنية . وساعد بناء خط توركسيب المعد لتصريف القطن نحو الشمال وتموين البلاد عن طريق سيبيريا ، على تسهيل التخصيص الذي جعل المساحة المزروعة قطناً في الجمهوريات الاربع ترتفع من اقل من نصف مليون هكتار الى مليون ونصف المليون . وتقدمت الصناعة النسجية ولاسيما صناعة الصوفيات والقطنيّات في اشقباد وفرغانا وستالیناباد وخوجند وتشارجوي وكيروفاباد وطشقند . وبات مجموع آسيا الوسطى منذئذ المركز الاول في الاتحاد لتعدين المعادن غير الحديدية .

بلدان المنطقة المتجمدة

اما بلدان المنطقة المتجمدة ، فقد استفادت من مجهود منظم انتهى ، بفضل العزم العنيد ، الى خلق مراكز نشاط ما كان احد ليحلم بها من قبل . وكان استثمارها وتطويرها ثمرة اتعاب « معهد المنطقة المتجمدة »

و « مصلحة استكشاف الطريق البحرية الشمالية » التي استخدمت منذ السنة ١٩٢٢ عدداً كبيراً من علماء طبقات الارض ، وعلماء النبات ، وعلماء الحوادث الجوية ، والملاحين ، وعلماء آخرين كثيرين ، وزودتهم بالطائرات والبواخر المعدة لتحطيم الجليد ، فتوسعت بفضل استكشافاتهم معرفتنا للمنطقة القطبية وللقطب نفسه (بابانين) . واجتازت الـ « سيبيرياكوف » منذ السنة ١٩٣٢ ، والـ « تشليوسكين » منذ السنة ١٩٣٣ ، الجاز الشمالي الشرقي في رحلة واحدة ، فعُرفت مواطن الموارد المنجمية وأنشئت تحت سطح الارض (بغية تجنب اضرار الجليد في فصل الشتاء) مصانع لتوليد الكهرباء انتجت مليون كيلوات في شبه جزيرة كولا حيث اتاح اكتشاف فلوروفوسفات الكالسيوم في جبل « خيبني » تنمية صناعة هامة لانتاج الفوسفات . فقامت في هـذا « الجو القمري » وفي هذه المنطقة الباردة مدينة صناعية تضم ٤٠،٠٠٠ نسمة ، هي كيروفسك ، التي انتجت الفوسفات والمعادن غير الحديدية . وعلى الشاطىء غدت مورمانسك مرفأ كبيراً ، وقد انشئت فيها ، بفضل خط لينينغراد – مورمانسك وقناة البلطيق – البحر الابيض ، منطقة صناعية عاشت من استثمار الماجم ، وصناعات خشبية وسلولوزية ومصانع لبناء السفن ، ومصانع لحفظ الاسمـاك . وادى مجهود العلماء الروس العنيد في توسيع نطاق المـزروعات الغذائية أكثر فأكثر نحو الشمال الى نتائج هامة جداً ، فبات الملفوف والجزر والبصل والبقول تنتج منذئذ ، في ما وراء الدائرة القطبية ، بكمية كافية لسدّ الحاجات المحلية . واينعت البقول في مدافىء منشأة تحت الارض تنار بكهرباء تنتجها مراوح هوائية مثبتة فوق سطح الارض (لذلك قيل : « عواصف الشمال تنبت البقول ») . والى الشرق باتت اركانجلسك الـتي ضمت ٢٨١،٠٠٠ نسمة في السنة ١٩٣٩ (مقابل ٣٥٠٠٠ في السنة ١٩١٣) مركزاً صناعياً كبيراً ايضاً . وفي آسيا الشمالية ، عند الـ « ياقوت » الرحّل ، وفي اقصى الشمال الشرقي ، عنـد الـ « كمشدال » والـ « تشوكتش » اخذت في الترعرع حضارة شمالية جديدة بفضل تعاونيات ضمت مربي الايليات والبقريات وساعدت على استقرار السكان ، ومحطات اشتاء انشئت على الشاطىء بغية اعداد النقل ، خلال فصل الشتاء الطويل ، الذي لا يمكن تأمينه الا خـلال اسابيع معدودة والذي يجري منـذ السنة ١٩٣٥ بدون محطـات اشتاء بين مورمانسـك وفلاديفوستوك عن طريق المرافىء على مصاب الـ « اوب » و « ينيسايي » و « لينا » .

الفصل الثالث

قلب الأنظمة

في السنة ١٩١٨ ، كتب لينين ما يلي :

« الاشتراكية هي الغاء الطبقات . ولإلغاء الطبقات يقتضي أولاً قلب مالكي الأراضي والرأسماليين . لقد نفذنا هذا الجزء من المهمة ، ولكنه ليس سوى جزء وليس أصعب ما علينا تنفيذه . ولالغاء الطبقات يتوجب علينا ثانياً تحويل كافة العمال والفلاحين الى « عمال » ... »

كان « التوقف » ، الذي شكلته السياسة الاقتصادية الجديدة ، خطراً يهدد بالقضاء على النتائج الأولى التي حققتها ثورة تشرين الأول ، لأنه اتاح قيام طبقة المحتكرين البورجوازية المدنية وطبقة الكولاك الريفية ؛ ولكن هذه النتائج اصبحت نهائية بفضل سياسة التخطيط والتصنيع وتأميم الأرياف .

١ – النظام الاقتصادي الجديد

ليس هناك ما يشبه استثمار « القارة السوفياتية » ، من حيث اتساعه ، سوى استثمار القارة الاميركية ، ولكنه يختلف عنه ببعض المظاهر الاساسية . فهو اولاً عمل الدولة بدالة تصميم وضعته هي ، لا عمل افراد بدالة السعي وراء كسب مرتقب . واعطيت الأولوية لانتاج مواد التجهيز بحسب مفهوم معين للصالح العام ، ونظم الانتاج في مجموعه دونما اهتمام لدخل الافراد ولطاقتهم على الشراء . واخيراً اختلف النظام القانوني للملكية اختلافاً جذرياً : فبينما ارتكز الاقتصاد الرأسمالي الى الملكية والمبادهة الشخصيتين ، ارتكز الاقتصاد السوفياتي الى الملكية والمبادهة العامتين .

الملكية الاشتراكية والملكية الفردية

الغى الحكم السوفياتي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وحول الى ملكية الدولة الارض والغابات والمناجم والمصانع والمصارف ؛ والى جانب هذا القطاع العام، سمح باستمرار قطاع خاص قوامه بعض استثمارات ، اما جماعية كالتعاونيات ، واما خاصة وفردية ، زراعية أو صناعية ، ترتكز

الى العمل الشخصي وتتنافى واستثمار عمل الغير ؛ وقوامه كذلك الملكية الخاصة التي يحققها المواطنون بدخول عملهم . لذلك كان لحق الملكية الخاصة عند مواطني الاتحاد السوفياتي دور « استهلاكي » في جوهره ، وهو يقوم باستخدام دخل العمل والتوفيرات الممكن تحقيقها للاستحصال على مواد الاستهلاك والرفاهية : المساكن ، الادوات المنزلية الخ. . فباستطاعة الفرد « استثمار معمل صغير شريطة الا يستخدم فيه اي عامل ، اي ان لا يحقق كسباً بفضل عمل شخص ثالث » ؛ هذه هي حال الحرف الصغرى ، كحرفة الحداد وحرفة الاسكاف ، أو بعض التجارات الصغرى .

والملكية الشخصية « لا تشمل الا المواد التي تستخدم لسد الحاجات الفردية او العائلية » ؛ فوظيفتها ، كما حدّدها دستور السنة ١٩٣٦ ، هي سدّ حاجات الفرد الشخصية وحاجات عائلته وتمكينه من بلوغ حياة ثقافية رخية . وحق ارث مواد الاستهلاك الشخصي والانتاج الفردي من ثم حقيقة راهنة ، فـ « المسكن والدخول والتوفير وثمرة العمل والاقتصاد البيتي الاضافي وأدوات المنزل والأدوات الشخصية والترفيهية » تدخل في هذه الملكية الشخصية .

تأميم الأرياف

كان الهدف منه إعادة تنظيم الزراعة وفاقاً لأسس جديدة ، اعني بها ضم ملايين الاستثمارات الخاصة التي كانت تتناول مئات ملايين قطع الارض الصغرى على العموم ، والتي كانت تؤلف عائقاً في طريق تنمية زراعة منظمة . ففي شهر كانون الاول من السنة ١٩٢٧ قرر المؤتمر الخامس عشر للحزب « الانتقال الى الهجوم الاشتراكي » ضد الاقتصاد الفردي ، وتنمية القطاع الاشتراكي الذي لم يضم في السنة ١٩٢٨ سوى ٣٣ ٠٠٠ تعاونية تنتمي اليها ٣٧٠ ٠٠٠ عائلة (١,٥ بالمائة من الاستثمارات القروية) و ٤٠٠٠ مزرعة رسمية مثالية تضم ٦٠٠ ٠٠٠ عامل وتوفر بمجموعها بين ٣ و ٤ بالمائة من الانتاج الزراعي . وعند البدء بتنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، دُفع بتنظيم التعاونيات دفعاً سريعاً الى الامام منذ السنة ١٩٢٩ ، فاوفد ٢٥٠ ٠٠٠ عامل الى الأرياف بغية تشجيع تاسيسها وتسيير « محطات الآلات والجرارات » التي ستؤجر الفلاحين معداتها . ونجحت عملية التأميم لمصلحة المجموع ، التي منحت الفلاحين المنضمين الى التعاونيات حق الاولوية في بيع الدولة حاجاتها ، نجاحاً كبيراً مطرداً ، ولا سيما في المناطق التي يزيد انتاجها عن طلب السكان : اوكرانيا ، منطقة الفولغا الاسفل ، شمالي القفقاس ، القرم ، المناطق المجاورة لموسكو ؛ وفي الوقت نفسه تعزز الهجوم على الكولاك : ضريبة تصاعدية ، مصادرة ممتلكاتهم ، نفي . وخلال شتاء ١٩٢٩ — ١٩٣٠ تقدمت عملية التأميم تقدماً ناشطاً ، وإنما برزت بوادر استياء كثيرة . فطمأن ستالين الفلاحين في مقاله « النجاح ينفخ في رأسنا » ؛ فسمح للفلاحين بالانسحاب من التعاونيات التي انخفض عددها — المتفاوت تفاوتاً كبيراً بحسب المناطق — الى نصفه بصورة عامة ؛ ثم تجدد التقدم في السنة ١٩٣١ ولم يتوقف بعد ذلك : فارتفع عدد المشاريع المؤممة من

٢٣,٦ بالمائة في السنة ١٩٣٠ الى ٥٢,٧ بالمائة في السنة ١٩٣١ ، و ٧١,٤ بالمائة في السنة ١٩٣٤ ، و ٩٠,٥ بالمائة في السنة ١٩٣٦ ، و ٩٦,٩ بالمائة في السنة ١٩٤٠ .

في غضون هذه السنوات الاولى حدد التشريع شروط الاستثمار الجماعي : عمل بالقبالة بغية ارغام الكسالى على الانتاج، منع تأميم الابقار والحيوانات الداجنة الاخرى ، حق البيع في الاسواق حين تقدم التعاونية ما هو مطلوب منها . وفي السنة ١٩٣٥ صدر « نظام الشركة التعاونية الزراعية » : للتعاونية حق التمتع الدائم بالأرض التي تملكها الدولة ، ولكل عضو حق تملك بيته وبستانه او مبقلته (بين ¼ هكتار وهكتار) وامتلاك بقرة او عدة عنزات . فلم يشمل التأميم من ثم المساكن والمواشي الصغيرة والحديقة القريبة من المساكن . وقد اختلفت التعاونيات اختلافاً كبيراً ، فاستثمرت بين ٥٠٠ و ٣٢٠٠ هكتار وضمت بين ٦٠ و ٢٠٠ عائلة .

اما المزارع المثالية الـ ٤٠٠٠ فمشاريع زراعية تملكها الدولة وتخضع لنظام شبيه بنظام الصناعات . وهي تؤلف استثمارات كبرى اذ ان مزرعة مثالية لزراعة الحبوب قد تبلغ بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ هكتار ، ومزرعة مثالية لتربية المواشي قد تبلغ ٢٠٠٠٠ هكتار وتمتلك عدّة آلاف من المواشي . كما انها تقوم بأعمال تخصيصية (قطن ، حنطة ، اغنام ، حليب وزبدة ، الخ .) وتعتمد الآلات المتوفرة لديها ، وتؤلف الحادات بحسب تخصصها . وقد ارتفعت مساحتها من ٧٠٠ ٠٠٠ ١ هكتار في السنة ١٩٢٨ الى ٢٠٠ ٠٠٠ ١٣ في السنة ١٩٣٠ والى ١٦ مليوناً في السنة ١٩٣٦ ، ثم تدنت الى ١٠٠ ٠٠٠ ١٢ في السنة ١٩٣٨ (٨٠٩ بالمائة من المساحات المزروعة مقابل ١٢٠١ بالمائة) ، حين وزعت الحكومة اراضي بعضها على التعاونيات المجاورة ، فهبط عددها من ثم من ٤٣٣٧ في السنة ١٩٣٢ الى ٣٩٦١ في السنة ١٩٣٨ ؛ يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان وضع العمال اخذ يشبه وضع التعاونيين حين منحوا حق تملك قطعة ارض صغيرة .

تنظيم التعاونيات

تحتل التعاونية من ثم المركز الاول بين اشكال الاستثمار الزراعي . فهي تمتلك ، جماعياً ، الارض وابنية الاستثمار والآلات والماشية وكل ما ليس ملكاً شخصياً لعضو التعاونية كما حدده النظام . وفي داخل التعاونية يعدّ قواعد العمل مجلس الادارة المنتخب وتتبناها الجمعية العامة . ويقوم الاعضاء بعمل مشترك ، ولكن الريع يوزع عليهم بنسبة العمل الذي يأتيه كل منهم ؛ اما وحدة القياس فهي « يوم العمل » الذي يوافق عدداً معيناً من الآرات المحروثة او كمية معينة من الحب المدروس . وقد قسمت كافة الاعمال الزراعية الى سبع فئات عودلت بأيام عمل توجب على كل عضو تأمين حدّ ادنى منها يتراوح بين ٦٠ و ١٠٠ وحدة . وتجمع الآلات الزراعية ، التي هي ملك الدولة ، في محطات الآلات والجرارات بمعدل واحدة لثلاثين تعاونية تقريباً ، وتوضع بتصرف هذه التعاونيات مقابل فريضة عينية او نقدية .

يسلم الريع جزئياً للدولة التي تحدد قيمته وفاقاً لسعر تقرره ، ويخصص جزء من هذا الثمن لمكافأة خدمات محطات الآلات والجرارات ، وجزء آخر لشراء البذور اللازمة للتعاونية وجمع حبوب احتياطية ، ويوزع الباقي على الاعضاء بحسب ايام عملهم . فيستفيد عضو التعاونية من ثم من مكافأة عمله في الاستثمار الجماعي ومن انتاج الأرض والماشية الذي يعود له شخصياً والذي يستطيع بيعه بسعر حر اما في السوق واما في التعاونية ، ومن اجر العمل الذي قد يقوم به اما في القرية واما في المدينة .

التنظيم الصناعي

الدولة تملك وسائل الانتاج والمقايضة : المناجم والمصانع ووسائل النقل والمصارف ، كما تملك الارض ، وتسند ادارتها الى جماعات خاصة تنفذ موجبات الخطة . فالاقتصاد في هذا الحقل اشتراكي كله ، ان من حيث التملك وان من حيث اشكال الاستثمار .

اعداد الخطة

تتناول الخطط كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد . وقد بنيت كل خطة على دراسة دقيقة لكافة الموارد المستثمرة او الدفينة التي وضع بها جدول منظم ، ولحالة القوى الاقتصادية وامكانات نموها ، وهي تعد بالاتفاق مع الاقتصاديين والاختصاصيين في مختلف الحقول ، فهي « خطة ابعادية » ، اي انها ترسم برنامجا لفترة طويلة الاجل (٥ سنوات)— الطريقة الوحيدة لتحقيق تغييرات هامة في الانظمة— ، ولكنها تنطوي في الوقت نفسه على خطط قصيرة الاجل (سنوية بصورة عامة) تعين الاهداف العملية الواجب بلوغها في آخر كل من السنوات الخمس ، او حتى في آخر كل فصل ، آخذة بعين الاعتبار الامكانات الجديدة التي ترتسم خلال الاعمال ، بحيث يصبح التكيف الدائم امراً ممكناً .

فالحكومة ترسم التوجيهات والـ « غوسبلان » ، وهو مجرد جهاز فني استشاري ، يحدد مهام كل فرع من فروع الصناعة ، ثم تدرس اجهزة التخطيط الدنيا هذه المشاريع ، فترفع ملاحظاتها او مقترحاتها ، « التي ليست مجرد كتب بالموافقة » ، الى الـ « غوسبلان » الذي ينقح المشروع الشامل النهائي . حينذاك يؤمن صغار الموظفين تنفيذه تحت اشراف ورقابة الادارات المتخصصة المعروفة باسم « غلافكي » .

تعين الخطة كميات ونوعيات المنتوجات الاستهلاكية والتجهيزية المفروضة على كل فرع من فروع الانتاج وعلى كل دائرة اقليمية ، وطريقة توزيعها ، والنسبة الممكن تصديرها ، وتنطوي كذلك على نصوص خاصة بالتعليم بسبب الحاجة الماسة الى التقنيين والعمال الاكفاء ، وتحاول مراعاة النسبة بين تخصصهم وكفاءتهم وبين حاجات العمل .

ولما تعذر الاعتماد على قروض خارجية هامة لتوفير الاموال اللازمة عول في تمويل الخطة على فائض العمل القومي بشكل ضريبة على قيمة الاعمال ، وضريبة على الارباح ، وضريبة استهلاك ، ويرد ذلك الى ان القروض الخارجية واحتياطي الذهب والبلاتين (بعض مئات ملايين الروبيات) وزيادة دخل الصادرات بالنسبة الى الواردات (بضع عشرات الملايين) لم

تمثل سوى مبلغ زهيد جداً . فضحي من ثم برفـــاهية السكان على مذبح رفاهية اجيال المستقبل .

سير الخطة

لكل مشروع مخططه الفني ومخططه الخاص المرتكز الى هذا المبدأ : « كل زيادة انتاج يجب ان يقابلهاتدني مستوى اسعار البيع بالتفصيل وزيادةحجم الاجور» . وتتمتع المشاريع باستقلال حقيقي وبمحاسبة مستقلة ، وتتصرف باموالها المتداولة الخـــاصة ، ولها محاسبتها الخاصة وحسابها الجاري في المصارف ، وتسدد ديونها ، فيما بينها ، بعمليات تقييم ومقايضة . ويجب ان يؤمن سيرها ارباحها دون ان تحتاج يوماً الى مساعدة مالية . ولكل منها مدير تعينه السلطة العليا او تعزله عند الاقتضاء ، ويتحمل مسؤولية نشاط مصنعه اداريـــاً وجزائياً. وينص قانون الجزاء على عقوبات صارمة يتعرض لها المهندسون والمديرون والمراقبون الفنيون المسؤولون « عن عمل تخريبي ضد الثورة ، او عدم تنفيذ واجبـــات معينة عن قصد وتصميم ، او اهمال مقصود في تنفيذها » ، وكذلك عن مخـالفات « النظام الاداري المرتكبة دون قصد مناهضة الثورة ، التي تزعزع مرتكز الدولة الاداري وطاقتها الاقتصادية » . فيتضح من ثم ان العقوبة تتناول سوء الادارة والاهمال وسوء النية والانتاج الدوني .

باستطاعة المصانع ومجموعات المصانع والاتحادات والوحدات الصناعية الحصول على اعتمادات قصيرة الاجل من مصرف الدولة ، وعلى اعتمادات طويلة الاجل ، لتموين الاعمال الكبرى ، من المصارف الخاصة : مصرف الصناعة ، ومصرف الزراعة ، ومصرف التجارة ؛ وهنالك ايضاً مصرف الاشغال العامة .ويكرس كل مشروع محصول بيع منتوجات مصانعه لدفع ثمن الخامات المشتراة والطاقة التي احتاج إليها عند الاقتضاء ، ولصيانة معداته ، ولدفع الضرائب والاجور وأقساط التأمينات الاجتماعية (وهي على عاتق المشاريع لا على عاتق الاجراء) وفاقاً لنسبة مئوية تختلف باختلاف الصناعات ويبلغ معدلها بين ٦ و ٩ ٪من الاجور .

وباستطاعة المشاريع من ثم — ومن واجبها — اذا ما احسنت ادارتها تخفيض أسعار الكلفة المقدرة في تخطيط الـ « غوسبلان » وتحقيق بعض الادخارات . وقد جاءت النتائج مختلفـــة باختلاف الصناعات ، ولكن اسعار الكلفة كانت في السنة ١٩٣٧ ادنى على العموم منها في السنة ١٩٣٢ بنسبة ٣٢٫٥ ٪ في الصناعة الثقيلة ، و ٤٠ بالمائة في صنع الآلات ، و ٣٣ بالمائة في صناعة الفولاذ و ٣٢٫٤ ٪ في استخراج الفحم الحجري .

موازنة الدولة هي ما يؤمن رؤوس الاموال والمساعدات بواسطة المصارف الخاصة ؛ فتمويل الاقتصاد من ثم يرتكز بمعظمه لا الى الادّخار الخاص الفردي بل الى الادخار الجماعي والالزامي اذ ان اكثر من نصف واردات الموازنة يصرف في هذا السبيل ؛ وتؤمن هذه الواردات الضريبة على مجموع المعاملات(٥٠بالمائة في السنة ١٩٣١و ٧١٫٤ بالمائةفي السنة ١٩٣٨) والضريبة علىارباح مشاريع الدولة (بين ٨٫٦ بالمـائة من الواردات) ، والقروض من صناديق التوفير والقروض العامة (٦ بالمائة في السنة ١٩٣٧) .

اما الصناعة اليدوية فـــلا تلعب بعد اليوم سوى دور ثانوي ، اقله الصناعة اليدوية الفردية ، ولكن هنـــاك صناعة يدوية تعاونية يؤلف فيها الخياطون والحذاؤون والحلاقون تعاونيات انتاجية ؛ اجل لا يخضع عملها لمخطط انتاجي ولكن نشاطها مراقب (لجهة نسبة الخامات الموزعة بنوع خاص) كي لا تتحول الى مشاريع رأسمالية تستخدم الاجراء .

التنظيم التجاري

التنظيم التجاري مخطط ايضاً ويتميز بالغاء الرأسمال التجاري الغاء كلياً . والتجارة الداخلية امـــا في ايدي الدولة واما في ايدي التعاونيات . الا ان تجارة الدولة لم تمثل في السنة ١٩٢٩ سوى ١٣ بالمائة من عدد المخازن و ٢٠ بالمائة من مجموع المعاملات التجارية ، فارتفعت هذه النسبة في السنة ١٩٣٧ الى ٧٤ بالمائة بفضل انضمام المئات من تعاونيات المستهلكين المدنيين . وابقي قسم هام من التجارة الريفيـة (١٥ بالمائة من تجارة التفصيل) للسوق التعاونية ،— « سوق بدون تجار » —التي ارتدت طابع الفردية والمنافسة ، من حيث ان الباعة هم المنتجون انفسهم ، يصرفون في السوق المحلية المواد الغـذائية التي يحق لهم التصرف بها بحرية وبسعر يحدد بحرية ، ولكنه يكاد لا يختلف عن سعر مخازن الدولة باستثناء ايام الحاجة والفاقة .

كائناً من كان مالك المشروع التجاري ، الدولة او المشروع المؤمم او التعاونية ، فان البيع والشراء في اطار التخطيط كانا حرّين وكان ممكناً ان يوفرا الارباح او يجرا الخسائر . فهنالك من ثم سوق تنافسية . والكل يدفعون ضرائب على الارباح ومجموع المعاملات التجارية ويوظفون فوائد مالهم .

« لا نستطيع تكوين فكرة عن النظام التجاري السوفياتي الا بتأمل النظام التجاري في مدينة فرنسية صغرى وفرعيها « كوب » و « بوتين » (« ج. رومو ف ») .

في تجارة الدولة تحدد الاسعار في الخطة وتكون الزامية للمشاريـع البائعة والمشترية . وهي تتكون من حاصل عناصر ثلاثة : سعر الكلفة ، والضريبة على مجموع المعاملات ، والمبالغ التي تدخل في الاموال المعدّة للتجميع (الفوائد المدفوعة للمصارف ، الكراء ، الخ.) ، ويضاف اليها زيادة تجارية . وكان من شأن عدم الحاجة الى نفقات الاعلان وضآلة اعباء الفوائد وانعدام المزاحمة في منطقة بيـع واحدة وضآلة عـدد المستخدمين العاملين في التجارة ، ان نفقـــات التوزيع لم ترفع الاسعار الا بنسبـة ٧ الى ٨ بالمائة تقريباً . ولما كان سعر الجملة وحده خاضعاً للتخطيط ، فكلما كانت نفقات الادارة قليلة تدنت أسعار بيع التفصيل وزادت الارباح . ولمـــا كان لمستخدمي المخزن نصيبهم من الارباح ، كان من مصلحتهم حصر كلفة التوزيع ؛ اضف الى ذلك من جهة ثانية ان الارباح التي حققتها الاجهزة التجارية كانت زهيدة جداً : ٢٢ر. بالمائة في السنة ١٩٣٤ ؛ و ٦٤ ، بالمائة في السنة ١٩٣٦ . فالتجارة السوفياتية هي تجارة لا تعمل « من اجل الربح بل من اجل المستهلكين» (بتلهايم). وفي السنة ١٩٣٤ اسند الى مفوضتين — تجارة داخلية وصناعة المواد الغذائية — مهمة الاشراف على التوزيع وتحديد الاسعار ورقابة مؤسسات

البيع بالتفصيل وادارة مخازن الدولة، مخازن البيع بالجملة ومخازن البيع بالتفصيل. وتأمين تموين منطقة معينة بجهـــاز خاص (تورغ) ، متخصص او غير متخصص ، يتمتع في اغلب الاحيان بالاستقلال المالي ويوزع المنتوجـات بواسطة فروعه في المنطقة . وهناك بالاضافة الى ذلك مخازن كبرى ومخـازن عامة للتغذية . والى جانب شبكة اجهزة الدولة هذه ، تمثّل تجارة البيع بالتفصيل في الارياف بمخازن تعاونية (سلبو) في القرية ومجموعات تضم بعض المخازن التعاونية الصغرى (ريزويوز).

التقنين

تميزت سنوات التخطيط الاولى بنقص كافة المنتوجات تقريباً ؛ فاضطرت الحكومة الى الالتجـــاء الى التقنين كي تتمكن من تأمين السلع الضرورية لكل شخص . وقـــد اعتمد التقنين في موسكو في السنة ١٩٢٨ ، ثم شمل المدن الكبرى ، واخيراً شمل كافة انحاء الاتحاد السوفياتي ، وطبّق على كافة السلع المعتادة ، شرط التسجيل الالزامي في مخزن معين عرف باسم « المخزن المقفل » . وغالباً مـا قامت ، الى جانب هذه السوق القانونية ، سوق غير قانونية ، غض النظر عنها حيناً وتعرضت لمكافحة قاسية حيناً آخر ، ارتكزت في معظم الاحيان الى المقايضة واستعمال الحلي والذهب والنقد الاجنبي . وبغية مكافحتها مكافحة فعّالة ، تأسست في السنة ١٩٣٢ سوق قانونية ثانية شملت مخازن عرفت بـ « المخازن التجارية » سمح بالشراء منها دون تسجيل ودون تقديم بطاقات ، ولكن بأسعار اعلى منها في المخازن المغلقة بصورة ملموسة ؛ وحين زال التقنين في السنة ١٩٣٥ ، لم يبق مـا يميز بين السوقين . فكان هنالك في آن واحد ثلاث حلقات تجارية تختلف الاسعار فيها بعض الاختلاف : تعاونيات المشاريع او القرى (افضلها) واسعارها ادنى من اسعار التجارة العادية بنسبـــة ١٠ الى ١٥ بالمائة ، سوق التعاونيات الانتاجية المقتصرة على المواد الغذائية ، سوقا مخـــازن الدولة ذات الاسعار الحرة ومخازن الدولة ذات الاسعار القانونية المحددة . ولكن المواد الاستهلاكية لم تنتج يوماً بكمية كافية لسد كافة الحاجات نظراً لتزايد عدد السكان تزايداً اسرع من تزايد انتاج المواد الاستهلاكية ، مما ادى ، حتى بعد زوال التقنين في السنة ١٩٣٥ ، الى استمرار التباين بين العرض والطلب ، والى مساس الحاجـة مساساً دائما الى الاحـــذية ، والمنسوجات ، ولا سيما الألبسة . ولذلك عمدت الدولة الى الحد من طلب المستهلكين اما برفع اسعار البيـع بالتفصيل وتخفيضها واما باللجوء الى السوق المزدوجة .

التجارة الخارجية –

اما التجارة الخارجية فقد أُممت دون ان يترك فيها اي مكان للمبادهة الخاصة . فوزارة التجارة الخارجية هي ما تعـد مخططات التصدير والاستيراد وتراقب نشاط « الوكالات التجارية المركزية » المتخصصة في تصدير بعض المنتوجات او الادوات ، التي يجب ان تجري بواسطتها كافة العمليات التجارية . ولا توجد وكالات تجارية خاصة بكل بلد الا للتجارة – بشروط معينة – مع الشرقين الادنى والاقصى . فان هـــذه الوكالات ، التي تتمتع بالاستقلال المالي ، ممثلة باستمرار في الخارج بعملاء ، عرفوا باسم « الممثلين

التجاريين » ، يسهل معاملاتهم المالية مصرف الدولة او مصرف التجارة الخارجية او المصارف السوفياتية المؤسسة في الخارج (مصرف التجارة الروسية في لندن ، المصرف التجاري لاوروبا الشمالية في باريس ، الخ.) او المصارف الاجنبية التي تفتح الاعتمادات للمستوردين السوفيات ، واخيراً القروض الطويلة الاجل التي تعطيها بعض الحكومات الاجنبية للشراء من بلدانها (تشيكوسلوفاكيا في السنة ١٩٣٥ ، بريطانيا العظمى في السنة ١٩٣٦) .

صعوبات التطبيق

لم يكتمل مثل هذا التنظيم دفعة واحدة وبدون صعوبات جدية احياناً، ولم يتح الاختبار اصلاح اخطاء السنوات الاولى الا تدريجياً. فاشتراكية الصناعة قد تحققت عملياً خلال فترة الخطة الخمسية الاولى ، اذ هبطت حصة القطاع الخاص الى ٥٫٠ بالمائة في السنة ١٩٣٢ بعد ان كانت ٥٫٦ بالمائة في السنة ١٩٣٠ . اما تأميم الزراعة فكان اقل سرعة الى حد بعيد وقد اصطدم بمقاومات عنيفة من قبل الفلاحين الذين تعرضوا لتدابير قسرية وتسببوا في تأخير الانتاج وانقاصه احياناً ، ولا سيما في حقل تربية المواشي . وهي « محطات الآلات والجرارات » ، الموقع الستراتيجي الرئيسي للدولة في الارياف، ما سهلت تحقيق هذا التأميم بفضل رقابتها على الزراعة وعملها التنسيقي.

اصطدم تنفيذ الخطة الصناعية بصعوبات من نوع آخر اكثر تعقيداً الى حد بعيد ، فهي قد استلزمت تنسيقاً وثيقاً بين الخطط الجزئية المترابطة : خطة التمويل ، والتجهيز ، واليد العاملة، والطاقة ، ووسائل النقل ، الخ. ، وكان ضرورياً ، كل سنة ، ان تصحح الخطة السنوية الخطة الابعادية وتكيفها وفاقاً للمتطلبات الجديدة والنتائج المحققة . والحال كان الكثير الكثير من اقسام الخطة الاولى قد رسم « تقديرياً » دون معرفة كافية بالشروط العامة لتنفيذها ، وانطوى تخطيط اسعار البيع بالجملة على عيوب كثيرة احياناً لانه لم يترك اي مجال لارباح المشاريع ، فحدث تشويش جزئي بين فروع الاقتصاد المختلفة مما ادى الى الفشل احياناً .

اضف الى ذلك من جهة ثانية ان تطبيق الخطة الاولى قد جرى بسرعة فائقة ادّت الى نهكة المستخدمين وخلق المعدات ، فبرزت عيوب في المصنوعات نجمت عن استثمار سريع وتقديرات خاطئة للموارد ، وحاجة الى المستخدمين الاختصاصيين او المعدات الضرورية ، وسوء توزيع في الاموال (بين مصانع غزل القطن ومصانع حياكته مثلاً) ، وعجز في بعض مراحل التنفيذ (ولا سيما في وسائل النقل) ، وسوء تقدير للحاجات . الا ان الخطة الخمسية الثانية توفقت الى ازالة هذه الصعوبات جزئياً . وحينذاك تعززت اللامركزية في هذه البلاد التي قامت احدى نقاط الضعف فيها في نقص وسائل النقل ، وفضّلت مصانع اكثر تواضعاً ودخلاً على المصانع « الجبارة » الاولى . وكانت هناك صعوبة اخرى غير مرتقبة : فخلال الخطة الخمسية الاولى ، بلغ التجاوز في خطة اليد العاملة نسبة ٥٠ بالمائة ، مما ادى الى تجاوز كبير في خطة الاجور تسبب في مزيد من التشويش بين ازدياد حجم الدخول الاسمية وزيادة حجم المواد الاستهلاكية المتوفرة في السوق التجارية .

بيد ان اجهزة التخطيط تكاملت تدريجياً يوماً بعد يوم ، ففي اوائل الخطة الخمسية الثالثة تيسّر تكيّف التنظيم وفاقاً لقاعدة تتطور تطوراً دائماً ، ولانت اساليب ادارة الاقتصاد كما يثبت ذلك توسع المحاسبات المستقلة والتموّل الذاتي وانخفاض مساعدات الدولة . فان المشروع الذي اعتبر في الاصل « كمجموعة مهام حسية واجبة التحقيق » قد اخذ يتحول شيئاً فشيئاً الى مجموعة تدابير اقتصادية تضايق متطلبات الشخص اكثر فأكثر .

ولم يرسم تخطيط استخدام اليد العاملة بطريقة استبدادية بعد اليوم ، فقد كان حساب الاجور التفاضلي كافياً لاجتذاب اليد العاملة نحو فروع الصناعة الخاسرة ، كما اتاح تقدم المدارس والدروس التقنية التغلب على الصعوبات التي صودفت في البدء بسبب يد عاملة جاهلة آتية من الارياف وعاجزة عن تطبيق التقنيات الجديدة .

الاتحاد السوفياتي في الازمة الاقتصادية العالمية

بينما كانت الدول الاخرى غارقة في الازمة الاقتصادية الخطيرة التي ابتدأت في السنة ١٩٢٩ ، خلّص التخطيط واشتراكية الاقتصاد الاتحاد السوفياتي من نتائج الازمات الكلاسيكية : البطالة ، هبوط الاسعار ، تضخم الانتاج . فان الاقتصاد الروسي قد عمد – خلال اسوأ سنوات الازمة – الى توظيف رؤوس اموال كبيرة جداً ، واستخدم مزيداً من العمال وزاد انتاجه زيادة كبرى حين كان هذا الانتاج آخذاً في الهبوط في كافة البلدان الاخرى . وفي العالم اجمع لم تجد منتوجات الزراعة والصناعة من يشتريها ، لا لأن الحاجات كلها كانت مشبعة ، بل بسبب عدم توفر طاقة الشراء الكافية للاستحصال عليها ، فالبطالة كانت نتيجة استخدام التقدم التقني والتنظيم اللذين خفضا عدد الاجراء ، فحدّا من عدد المستهلكين ، وأدى هذا الحد بدوره الى تفاقم البطالة . اما الاتحاد السوفياتي ، الذي توفرت له موارد عظيمة في ارضه وباطن ارضه ، فقد تمكن في آن واحد من تحسين تقنياته وانتاجيته واستخدام كافة عماله ورفع مستوى الاستهلاك تدريجياً .

في الحقل الصناعي احرز الانتاج تقدماً عظيماً ، ففي السنة ١٩٣٢ ارتقى الاتحاد السوفياتي الى المرتبة الثانية بين البلدان الصناعية ، ويبدو ان هذا الارتقاء كان سريع الزوال ، لان المانيا تفوقت عليها بسرعة مرة اخرى بفعل نشاط صناعات التسلح ، إلا ان روسيا توفقت في السنة ١٩٣٩ الى احتلال مرتبة القوة الكبرى الثالثة بصورة نهائية ، قبل بريطانيا العظمى وفرنسا ؛ وقد بلغ انتاجها آنذاك ٤/٥ انتاج المانيا .

هل يعني ذلك ان الازمة العالمية لم تترك انعكاساً على تطور الخطط ؟ ان الأزمة قد شوشت تشويشاً خطيرا النتائج المقدّرة للخطة الخمسية الاولى باهباطها الصادرات الى ما دون المعدل المرتقب او المرتجى ؛ فبات لزاماً ، من اجل استيراد معدات التجهيز الضرورية ، اللجوء الى احتياطي الذهب والنقد الأجنبي ، وعلى الرغم من ذلك بقيت المعدات المستوردة دون تقديرات الخطة . لذلك فان الحصة المقدرة للتجارة الخارجية في الخطة الخمسية الثانية قد خفضت تخفيضاً

هاماً لا بالنسبة للسنوات السابقة فحسب بل بالنسبة للسنة ١٩١٣ التي لم يُبلغ سوى ٣/٢ مستواها. فاضطر الاقتصاد السوفياتي من ثم الى الانعزال اكثر فاكثر والاتجاه نحو مزيد من الاستقلال عن التجارة الخارجية ؛ ففي السنة ١٩٣٩ بلغ من هبوط هذه الاخيرة انها لم تمثل سوى ١,٠٣ بالمائة من التجارة العالمية بينما بلغ الانتاج الصناعي ١٢ بالمائة (في السنة ١٩١٣ : ٤ بالمائة من الانتاج الصناعي ، و ٣ الى ٤ بالمائة من التجارة العالمية) .

عبء التسلح

في حقول اخرى ، زادت الازمة العالمية من حدة التوتر بين الدول فتركت اثراً عظيماً في تطور الاتحاد السوفياتي . فمنذ ان اصبحت النازية سيدة المانيا ، اتضح الخطر الذي خشيه الاتحاد السوفياتي ابدأ . وكانت النتيجة الطبيعية لتعزيز الاقتصاد الحربي الالماني ارغام الاتحاد على بذل مجهود عسكري عظيم . وعلى نقيض ردود الفعل الضعيفة والبطيئة في الدول الغربية امام الخطر الالماني ، عمد الاتحاد السوفياتي دون تأخر الى زيادة نفقاته العسكرية ؛ ومنذ السنة ١٩٣٥ بلغت هذه النفقات ثلثيها في المانيا الى ان بلغت خمسة اسداسها في السنة ١٩٤٠ ، اي ان المجهود السوفياتي كان مساوياً للمجهود الالماني ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار طاقة الاتحاد الصناعية .

لا شك في ان الأموال الطائلة التي استلزم توظيفها انتاج الاسلحة هذا ووجوب تخزين كميات كبرى من المنتوجات الغذائية والمواد الخام ، لمواجهة حرب محتملة، وتعزيز الجيش الاحمر بانتزاع ملايين الشبان من الصناعة والزراعة ، قد زادت صعوبات تنفيذ الخطط . وعلى نقيض هتلر الذي جمع جنود جيشه وعمال مصانعه الحربية من بين ملايين البطالين ، اضطر الاتحاد السوفياتي الى جمعهم من بلاد لم يكن فيها بطال واحد. وكانت النتيجة تأخراً في انتاج مواد الاستهلاك (عينت الخطة الخمسية الثالثة الهدف الواجب بلوغه في السنة ١٩٤٢ في حقل المنسوجات بمستوى ادنى من المستوى الذي قدرته الخطة الثانية في السنة ١٩٣٧) . وبلغ من نقص اليد العاملة ان التدابير قد اتخذت لاستقرارها وتأمين تعبئتها : منذ السنة ١٩٣١ عقدت اتفاقات مع المزارع المؤممة لتقديم عدد من العمال بأجر محدد لفترة تتراوح بين ستة اشهر واثني عشر شهراً؛ وفي السنة ١٩٣٨ بلغ عدد مثل هؤلاء العمال ١ ٥٠٠ ٠٠٠ ؛ وفي هذه السنة نفسها، وبغية الحد من ابطال العقد من طرف واحد ، وضعت « بطاقة » تدون فيها ظروف انتهاء الاستخدام الاول . ونظمت الاجازات المدفوعة وخدمات الضمان الاجتماعي ؛ وفي حزيران من السنة ١٩٤٠ ، تحولت الصناعة الى انتاج المعدات الحربية ، وحدد يوم العمل بثماني ساعات بدلا من سبع ساعات ، وحظرت مغادرة العمل بدون اجازة . ونُظم في شهر تشرين الاول — بغية اعداد مسؤولين يشرفون على الاعمال — « احتياطي عمل » يضم بين ٨٠٠ الف ومليون شاب تتراوح اعمارهم بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة، يلحقون بمدارس فنية حيث تتعهدهم الدولة وتعلمهم وتدربهم على نفقتها ؛ وكان عليهم بعد ذلك العمل طيلة اربع سنوات في احد المصانع او احد المشاريع ، فيعفون بالمقابلة من كل واجب عسكري. يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان المفوضيات الصناعية

منحت صلاحيات مطلقة لنقل العمال والفنيين الى حيث تمس الحاجة اليهم .

الدخل القومي

اتاحت انطلاقة الانتاج الصناعي وزيادة الدخل القومي مواجهة هذه النفقات العسكرية الباهظة . وقد قدر « كولين كلارك » ارتفاع الدخل القومي للشخص العامل الواحد من ١١٧ في السنة ١٩٢١ الى ٢٩٠ في السنة ١٩٢٨ ، و ٣٧٩ في السنة ١٩٣٧ ، وهو ارتفاع اسرع منه الى حد بعيد في الدول الاخرى ، وان بقيت النسبة في هذه الدول اكثر ارتفاعاً (للسنة ١٩٢٨ والسنة ١٩٣٦ او ١٩٣٧ ، ١٠٩٠ و ١٢٧٥ في بريطانيا العظمى ، ٢٩٣ و ٣٣٧ في اليابان ، ٦٧٥ و ٧٤١ في المانيا) ، في حين هبطت في الولايات المتحدة من ١٥٥٧ الى ١٤٨٥ وفي فرنسا من ٧٢٩ الى ٦٤١ (في السنة ١٩٣٤). وعلى الرغم من هذه النجاحات الجبارة فان الاتحاد السوفياتي كان في السنة ١٩٤٠ ابعد من ان يدرك منافسيه .

اذا كان هدف الاشتراكية «تأمين اشباع حاجات المجتمع المادية والثقافية المتزايدة تزايداً دائماً بتنشيط واتقان الانتاج الاشتراكي ابداً على اساس تقنية رفيعة » (ستالين) ، جاز لنا القول ان هذا الهدف لم يتحقق تحققاً كاملاً قبل السنة ١٩٤٠ وان توزيع المنتجات مع مراعاة اذواق المستهلكين لم يكن ممكناً في يوم من الايام ، وذلك بسبب الاخطار الخارجية وارتفاع عدد السكان والفرق المتعاظم بين الاجور المتزايدة ومواد الاستهلاك التي لم يرتفع حجمها بالنسبة نفسها .

٢ – النظام الاجتماعي الجديد

تحديد الاجور

ليس شكل البلاد المادي ما تحول فحسب ، بل المجتمع ايضاً . فان الاقتصاد السوفياتي ، الذي لم يكن بعد اقتصاداً شيوعياً ، لم يحاول تطبيق المبدأ القائل : « من كل شخص بحسب طاقاته الى كل شخص بحسب حاجاته » . والى ان يمكن تحقيق مجتمع يتقاضى كل شخص فيه اجره عينا ودون اي تحديد سوى حاجاته ، يجرى توزيع مواد الاستهلاك بدالة القيمة الاجتماعية التي ينطوي عليها العمل المؤدى للجماعة . وقد سبق للينين ان لفت الانتباه الى ما يلي:

« الزعم باننا سنجعل كافة البشر متساوين فيما بينهم كلام اجوف وبلاهة ادباء » ؛ ثم قال ستالين موضحاً : « المساواة في كافة حاجات الحياة الخاصة بلاهة بورجوازية رجعية خليقة بشيوخ النساك القدية ، لا بمجتمع اشتراكي منظم تنظيماً ماركسياً ، لاننا لا نستطيع ان نفرض على الناس ان تكون لهم حاجات واحدة واذواق واحدة وان يعتمدوا في حياتهم الشخصية معياراً معيشياً واحداً » .

فعدم المساواة في مكافأة العمل هو من ثم القاعدة ، وسلم الاجور غايته تشجيع الانتاجية والمساعدة على ترقية العمال . وقد قال ستالين في السنة ١٩٣١ :

« لن تتحقق زيادة الانتاج الصناعي الا بوضع سلم للدخول يبرز الفوارق بين العمل الاختصاصي والعمل غير الاختصاصي ، وبين العمال المتمرنين والعمال المبتدئين » .

ولكن الاجر ، خلافاً لمفهومه في الاقتصاد الرأسمالي ، اي « ثمن طاقة العمل المبيعة في سوق العمل » ، هو « نتيجة توزيع القسم القابل الاستهلاك من الدخل القومي بنسبة العمل الذي ينجزه كل شخص » . ويجري هذا التوزيع بناء على « مخطط اجور » يوازن بين حجم الاجور الموزعة في كافة حقول الاقتصاد وبين حجم — وثمن مبيع — المواد الاستهلاكية : يحدد « مال الاجور » لكل صناعة ولفروع الاقتصاد المختلفة بدالة عدد العمال في كل منها ، ومستواهم التقني ، وانتاجيتهم ، والصعوبات الخاصة التي قد تعترضها ، وينفذ العمل بعد ذلك بين المصانع بواسطة اتفاقات جماعية ، اما عامة (معقودة بين الوزارات او الادارات المركزية للصناعات المختلفة وبين النقابات المحلية) ، واما محلية (معقودة بين الاجهزة والنقابات المحلية) ، توزع في كل مشروع الاموال المخصصة لعماله . وتعقد هذه الاتفاقات لمدة سنة ، اي انها تدخل في صلب الخطط السنوية وتعدّل بدالة تقديرات السنة . اما موظفو ومستخدمو الادارات الذين يتقاضون اجورهم مباشرة من موازنة الدولة ولا ينتسبون لمؤسسات تتمتع بالاستقلال المالي ، فهم الوحيدون الذين لا تشملهم العقود الجماعية .

عناصر الاجر

يتألف الاجر من ثم من عدّة عناصر : الاجر الاساسي ، المكافآت ، الاجر الجماعي . ويؤلف « الاجر الاسمي الاساسي » الحد الادنى اللازم للمعيشة ويؤمن لكل شخص سبل الحصول على المنتجات والخدمات الضرورية له . هذا هو اجر القبالة الذي اصبح هو القاعدة منذ السنة ١٩٣١ (٨٠ ٪ في السنة ١٩٣٥ و ٩٠ ٪ في بعض الصناعات) . ويختلف هذا الجزء من الاجر لا بحسب كمية ونوعية العمل المنجز فحسب ، بل بحسب طبيعة الاعمال (المتفاوتة مشقة وظروفاً صحية) والكفاءة الشخصية وحاجات اليد العاملة ايضاً ، بحيث يُجتذب العمال نحو فروع الصناعة المفتقرة اليهم . ويتوزع العمال على ثماني فئات اولاها فئة العمال المبتدئين العاديين واخيرتها فئة العمال الاكفاء جداً ، ففي سنوات الخطة الاولى كانت النسبة بين هاتين الفئتين القصويين نسبة ١ الى ٢٫٨ ، وفي السنة ١٩٣١ اتسعت الفوارق بين الفئتين وارتفعت النسبة الى ٣٫٦ (في فرنسا : خمس فئات كانت النسبة بين درجتيها القصويين نسبة ١ الى ١٫٧٠) . وبصورة عامة كاد متوسط الاجر الاسمي يتضاعف خلال كل من الخطط الخمسية ، مرتفعا من ٩٢٩ روبية في السنة ١٩٢٩ الى ١٥٧٩ في السنة ١٩٣٣ ، و ٢٩٠٠ في السنة ١٩٣٧ ، و ٤٠٦٧ في السنة ١٩٤٠ . اما الاجر الحقيقي فلم يسلك الطريق الصاعدة نفسها ، وربما بدا ، كما يقول بتلهايم ، ان ارتفاع الاجر الحقيقي كان بنسبة ٢٥ ٪ بينما ارتفعت اسعار البيع بالتفصيل الى اربعة اضعافها خلال الفترة نفسها . كما يبدو ، بعد السنة ١٩٣٧ ، ان هذا التحسن اصبح اكثر ظهوراً وانه ربما بلغ ٣٠ ٪ .

يضاف الى هذا الاجر الادنى مكافأة انتاج حين يتخطى العامل المستقل او الفريق الذي

ينتسب اليه المعدل المحدد ، وهي مكافأة تصاعدية بحيث يتضاعف الاجر ، كما في المناجم مثلاً ، اذا بلغت نسبة تخطي المعدل ١٠ بالمائة ، ويرتفع الى ثلاثة اضعافه اذا بلغت ٢٠ بالمائة ، الخ . وهناك طريقة اخرى للمكافأة تأخذ بعين الاعتبار نوعية الانتاج ، بحيث ترتفع المكافأة اذا كانت هناك نسبة معينة من القطع المنتجة « غاية في الجودة » . ويضاف اليه كذلك مكافآت اقدمية تستهدف استقرار اليد العاملة ، قد تبلغ ١٥ بالمائة بعد مرور ٥ سنوات ، و ٣٠ بالمائة بعد مرور ١٥ سنة . وباستطاعة العمال اخيراً تقاضي حصة من ارباح المشروع الذي يعملون فيه . وكان هذا التوزيع سهلاً في التعاونية الزراعية او المصنع اليدوي ، ولكن عمال الصناعة الثقيلة استفادوا منه اما بشكل فوائد يقدمها لهم المشروع وتدخل في الاجر الجماعي ، واما بشكل مكافآت فردية تحدد قيمتها النقابات نفسها . ففي الحقيقة يشمل الاجر قسما لا يُقبض نقداً ، هو « الاجر الجماعي » المتساوي للجميع الذي يكفي الانتساب الى جماعة للاستفادة منه . الا انه ينطوي على الرغم من ذلك على بعض التفاوت لأن هنالك ، الى جانب الاجر الجماعي الذي هو واحد في كافة انحاء الاتحاد ، « اجر المشروع الجماعي » الذي تغذيه ارباح المشروع . ويشمل هذا الاجر معاش التقاعد في سن الخمسين ، وبعد عشرين سنة عملاً للنساء ، وفي سن الخامسة والخمسين وبعد خمس وعشرين سنة عملا للرجال ، وهو مساو لنصف الاجر الاخير ، وقد يبلغ الـ ٦٠ بالمائة في بعض فروع الاقتصاد ، والعناية الطبية المجانية ، والمعالجة الوقائية ، وخدمات الامومة ، والتعويضات العائلية منذ السنة ١٩٣٦ للعائلات التي تضم سبعة اولاد على الاقل (ثلاثة اولاد منذ السنة ١٩٤٤ ، حين اقرت في الوقت نفسه منح ولادة) ، واجازات الامومة ، والاجازات المرضية ، والملاجىء النهارية للاطفال ، والمخيمات الصيفية ، والتعاونيات ومحلات بيع المأكولات والمشروبات ، والاجازات (بين ١٢ و ٤٨ يوم عمل بحسب طبيعة العمل ، مع اضافة تتراوح بين اسبوعين و ٣٦ يوماً للحرف الشاقة : عمال المناجم وعمال مصانع الفولاذ والتعدين ، وبين ٢٤ و ٤٨ يوماً للعمال المثقفين ، و ٤٨ يوماً للهيئة التعليمية) ، والنوادي والمكتبات والمسارح والملاعب الرياضية ، الخ . وان هذه الفوائد ، التي كانت في السنوات الاولى نظرية اكثر منها حقيقية ، تمثل في السنة ١٩٤٠ زهاء ٣٠ بالمائة من الاجر الاسمي ، وسوف تزداد اهمية يوماً بعد يوم ، حتى اذا ما مثلت ١٠٠ بالمائة من الاجر يكون المجتمع الشيوعي قد تحقق .

اما اجور مستخدمي التجارة والمكاتب وصغار الموظفين فقد حددت بالاستناد الى قواعد الاعمال المأجورة الاخرى نفسها ، ولكن معدلها ادنى من معدل اجور فئات العمال الاخرى ، ففي السنة ١٩٣٩ كانت تتراوح بين ١٠٠ روبية شهرياً لادنى البياعين اجرا شهرياً و٢٠٠ الى ٣٠٠ روبية لمدير المتجر او المكتب ، وكان يضاف اليها مكافآت نسبية لمدخول المبيعات .

وحددت اجور المهندسين والمستخدمين الفنيين استناداً الى القواعد نفسها التي حددت بموجبها

اجور العمال ، مع سلم تصاعدي ومكافآت انتـــاج قد تضاعف الاجر الاسمي . وعلى العموم تقاضى المستخدم الفني المبتدىء اجراً يفوق اجر العامل الاختصاصي . فاذا تقاضى العامل غير الماهر ١٠٠ ، فان العامل يتقاضى بين ١٠٠ و٣٧٠ ، ورئيس العمال بين ١٥٠ و٤٠٠ ، والمهندس المبتدىء بين ٢٠٠ و٦٠٠ والمهندس المدرب بين ٣٠٠ و١٠٠٠ ، ومـــدير المشروع الصغير بين خمسمائة و الف ، ومدير المشروع الكبير بين ٨٠٠ و ٢٠٠٠ ، اي بنسبة ٢٠ الى ١ . وحـددت اجور العلماء والمهندسين المشتغلين في المختبرات استناداً الى القواعد نفسها ايضاً وبالنسبة عينهـا مع امكانية تقاضي مكافآت تعادل الفوائد التي يمكن ان يجنوهـــا ، في البلدان الاخرى ، من براءات الاختراع، فتتراوح مرتباتهم من ثم بين المعدل ٤ والمعدل٢٥ الاستثنائي (بالنسبة للعامل غير الماهر) . وبصورة عامـــة « يمتاز وضع الفنيين عن وضع اقرانهم من الاجـــانب » (ج. روموف) . أما مرتبات كبار الموظفين والقادة ، وهي ادنى من مرتبـات ارفع الفنيين رتبة ، فتبلغ المعدل ٢٥ بالنسبة للمستخدم المبتدىء ، ويصل بعض كبـــار الموظفين الى المعدل ٣٠ . وتفرض على الاجور ضريبة تصاعدية متفاوتة تمثـــل ٢١ بالمائة من مرتب موظف اعزب يتقاضى ١٢ الف روبية .

اما ذوو « المهن الحرة» ، من اطباء ومحامين ، فموظفون ايضاً، وهم يتقاضون مرتباً يوافق ، فيما خص الطبيب ، خمس ساعات عملا ويختلف باختلاف المكان وقيمة الشخص الذي قـــد يتقاضى عدة مرتبات (في عدة مشاريع معاً مثلاً) ويقبض بعض المكافآت .

الفئات الاجتماعيـــة

منذ ثورة تشرين الاول تأكد الهدف الاخـير للحزب الشيوعي وهو خلق مجتمع بدون طبقات . فقد شرع في تصفية الطبقات المتسلطة منذ تشرين الاول بالقضاء على قوتها السياسية ، ثم قضى نزع الملكية قسراً على طبقـة الملاكين العقاريين والبورجوازية الكبرى ، واخيراً وجه الانتصار على مناهضي الثورة ، خلال الحرب الأهلية ، ضربة قاضية لكل ما تبقى منها . بيد ان تصفيتها لم تكن في السنة ١٩٢٨ لا كاملة ولا نهائية لان السياســـة الاقتصادية الجديدة اتاحت لبورجوازية جديدة من المحتكرين والكولاك ان تبرز الى الوجود بسرعة ، فلم يتبدل نظام المجتمع السوفياتي من ثم تبدلا نهائيـاً الا بفعل سياسة التخطيط . ففي السنة ١٩٢٨ كان العمال والمستخدمون يمثلون ١٧ بالمائة من المجتمع ، وفلاحو التعاونيات الزراعية ٣ بالمائة ، والمستثمرون الفرديون والصناعيون اليدويون غير المنتسبين الى التعاونيات ٧٣ بالمائة ، والعناصر البورجوازية (محتكرون وكولاك) ٥ بالمائة، وباقي السكان (الجيش والطلاب وذوو المرتبات ، الخ .) ٢ بالمائة . وبعد انقضاء عشر سنوات اصبح ٩٠ بالمائةمن السكان عمالاً ومستخدمين(٣٥ بالمائة)وفلاحين(٥٥ بالمائة)يشتغلون في قطاع الدولة الاشتراكيوفي التعاونيات الزراعية، ولم يمثل المستثمرون الفرديون والصناعيون اليدويون آنذاك سوى ٦ بالمائة ، وتلاشت الفئة البورجوازية ، وارتفعت نسبة العناصر المختلفـــة ، من

طلاب وجيش ، الخ. ، الى ٤ بالمائة. فالفئتان الاساسيتان من ثم هما العمال والفلاحون، ويجب ان يضاف اليهما فئة ثالثة هي فئة المثقفين . وقد خفت فوارق ما قبل الثورة بين هـذه الفئات الثلاث ، ولكن بعضها ما زال قائماً . وقد نجمت في الدرجة الأولى عن وجود شكلي ملكية : ملكية الدولة وملكية التعاونيات . فالعمال يشتغلون ، بصورة حصرية ، في اطـار مشاريع الدولة (مناجم ، معامل ، مصانع ، محطات الآلات والجرارات ، مزارع نموذجية كبرى ..)، ويكافأون على اتعابهم بشكل اجور ، بينما يقوم الفلاحون ببعض عملهم في اطـار ملكية التعاونيات الجماعية (التعاونيات الزراعية) وبالبعض الآخر في اطار الملكية التي يتمتعون بها شخصياً ، ويكافأون على اتعابهم باجور عينية او باجور نقدية توفرها لهم دخـول تعاونياتهم ، ويكملونها بالمواد الزراعية التي تنتجها اراضيهم الخـاصة . وكانت نتيجـة ذلك — بين العمال والفلاحين — اختلافات في العقلية وفي مستوى التقدم التقني والثقافي . فان العمال ، الذين اشتركوا منذ البدء في النضال الثوري ، وتنظموا نقابات منذ ابعد من ذلك ، قد استسهلوا النظام الاقتصادي الجديد ، بينما حافظ الفلاحون على مثالية وسيكولوجية صغار الملاكين . الا ان الفوارق خفت حدتها مع الاجيال الطالعة : فان العمل في التعاونية الزراعيـة قد خلق فيما بينها ذهنية مشتركة بين العمال والفلاحين ، واسهم اعتماد الآلات بصورة خاصة في تبديل مفهوم الفلاح تبديلا جذرياً ، اذ انه قد قرّب العمل الزراعي من العمل الصناعي بالتجهيزات التقنيـة المشابهة اكثر فاكثر للتجهيزات الصناعية ، وبادخال الاساليب والمعـارف العلمية . وفي السنة ١٩٤٠ كان اعتماد الآلات في العمل الزراعي قد احرز تقدماً عظيماً : فقد بلغت نسبة اعتماد الآلات في اعمال الحقول (حراثة ، اسلاف ...) ٦٦٫٦ بالمائة في زراعة الحبوب الربيعية ، و ٨٢٫١ بالمائة في الزراعات الخريفية، و ٥٢٫٤ بالمائة في البذر الربيعي و ٥٣٫٤ بالمائة في البذر الخريفي ، وفي هذا التاريخ ايضاً ، جمع ٤٢٫٦ بالمائة من الحبوب و ٧٧٫٦ بالمائة من الشمندر بواسطة الآلات . وكما يلاحظ ذلك « هنري اردان » ،

« يفرض ارتفاع المعدل العام لانتاج الحنطة ، من ٧ قناطير في الهكتار قبيل الحرب العالميـة الاولى الى قرابة ١٢ قنطاراً قبيل الثانية ، ارتفاع مستوى الفلاح التقني ارتفاعاً يلفت الانتباه » .

وهكـذا اصبح عدد كبير من الشبان الفلاحين فنيين مهرة فتمثلوا اكثر فأكثر بالعمال بفعل ثقافتهم وظروف عملهم . وأخذت تتلاشى الفوارق بين سكان القرية وسكان المدينة .

وتألفت الفئة الثالثة في المجتمع السوفياتي من العلماء والفنيين والاساتذة والاطباء والبياطرة، الخ . وقد أسهم التعليم الابتدائي الالزامي ، والمدرسة الوسيطة المؤلفة من ٧ الى ١٠ صفوف ، والتعليم العالي ، اسهاماً كبيراً في زيادة أفرادها ، كما ان دروساً قد القيت في المشاريع الكبرى والتعاونيات الزراعية بغية اتاحة الفرصة للعمال والفلاحين ، في اية فترة من حياتهم ، لتوسيـع معارفهم العلمية وتمكين كفاءتهم المهنية . فارتفع عدد الطلاب في التعليم العالي من ٠٠٠ ١١٢ في السنة ١٩١٤ الى ٠٠٠ ١٧٦ في السنة ١٩٢٩ و ٠٠٠ ٦٥٧ في السنة ١٩٤١ . واذا ما استندنا الى

الارقام الواردة في احصاء السنة ١٩٣٧ ، كان في الاتحاد آنذاك ١٧٥٠٠٠٠٠ رئيس للمشاريع والمؤسسات الادارية والمعاهد الثقافية ، الخ. بينهم ٣٥٠٠٠ مدير لمشاريع صناعية ، وكان هناك من جهة ثانية ٢٥٠ الف مهندس ومهندس معماري ، و ٨١٠ آلاف فني متوسط الاختصاص في الصناعة . كما كان هنالك ايضاً ٨٢٢ الف عالم اقتصادي واحصائي ، و ٥٨٢ الف رئيس تعاونية زراعية ومدير مزرعة لتربية المواشي في الحقل الزراعي ، و ١٩ ألف مدير مزرعة نموذجية ومحطة آلات وجرارات ، و ٨٠ ألف مهندس زراعي و ٩٦ الف فني متوسط الاختصاص في الزراعة ، فيكون المجموع زهاء ٥ ٪ من السكان المتعاطين عملاً من الاعمال .

ودون ان يكون هناك مجال للكلام عن قطاع ثالث ليس اقل اهمية منه في البلدان الاخرى ، فمن الثابت اطراد نمو فئة الفنيين والاداريين وكل من لا يأتي عملاً يدوياً . فهل يسعنا القول والحالة هذه اننا امام بورجوازية جديدة في طريق التكون ، او امام « طبقة حاكمة » تتألف من كافة المسؤولين عن ادارة الاقتصاد الذين قد يميلون الى جمع السلطة السياسية بين ايديهم ؟ ام اننا امام عناصر من الطبقة العمالية والقروية يقومون اليوم بوظائف اقصوا عنها في ظل العهد القديم ويحتفظون باتصال وثيق بالبيئة التي انحدروا منها ، وأنواع المعيشة نفسها وطرائق التفكير نفسها والمثل العليا نفسها ؟ كل ما يسعنا قوله ان الكثيرين من هؤلاء « المطوقين بطوق ابيض » ابعد من ان ينتسبوا الى الفئات التي تتقاضى الاجور المرتفعة وان تسلسل الاجور والتمييز بين الوظائف لا يبدوان منتهين الى استتباع تمييز بين مستويات المعيشة وارتفاع الحواجز المماثلة لها في البلدان الرأسمالية .

مستويات المعيشة

فالفرق في الاجور من ثم كبير جداً بين فئات العمال المختلفة ، وفاقاً لكفاءتهم ومنحة الانتاج والاقدمية التي يتقاضونها ، وبين الصناعات ، وبين المدن الكبرى والصغرى ، ولكن الفرق في المستويات ، كما يلاحظ ذلك « م. سوفي » اقل بروزاً بفعل وجود حركتي بضائع احداهما تتيح الحصول بأسعار معتدلة على الكميات التي تقابل الحد المعيشي الادنى ، والثانية التي لا يمكن الحصول فيها على البضائع نفسها الا بسعر اكثر ارتفاعاً الى حد بعيد ، وبفعل ندرة المنتجات « البذخية » ايضاً .

ونظراً الى نقص العقارات المبنية بسبب الدمار الذي تركته الحرب وتزايد سكان المدن ، كانت المساحة الموضوعة بتصرف العائلة الواحدة محدودة بنسب تختلف باختلاف المناطق والمهنة ، اي ١٢ م٢ للعامل العادي ، و ١٦ م٢ للعامل المحكم ، و ٣٠ م٢ للمهندس . واختلف السعر الاساسي للمتر المربع باختلاف الاجور بحيث لا يتجاوز ١٠ بالمائة لأفضل الاختصاصيين ، اي بين ٤ و٨ بالمائة على وجه متوسط . وتثبت مؤلفات « روموف » والموازنات النموذجية التي وضعها ان الكلفة ضئيلة نسبياً فيما خص الكراء والتدفئة والاضاءة والانتقال ، وان المواد الضرورية للتغذية تحافظ على مستوى متوسط ، ولكن الاسعار ، فيما خص المنتجات غير الضرورية ، ترتفع ارتفاعاً عظيماً ، اما الملابس فباهظة الاثمان . ونادراً ما يتناول العامل

وجبة الطعام المعول عليها خارج محلات بيع المأكولات في المشاريع ، وتختلف كلفتها باختلاف وضعه المادي . و « بمقدور العامل ان يعيش حياة محترمة اذا ما تقاضى ٦٠٠ روبية ، وحياة كريمة اذا ما تقاضى ٩٠٠ روبية » (ج. روموف) . وان المقـــارنات الجراة بين مستويات المعيشة السوفياتية والفرنسية تسمح بالاستنتاج (المقبول في السنة ١٩٥٣) ان مستوى معيشة عامل الصناعة السوفياتي ادنى بقليل من مستوى عامل الصناعة الفرنسي (١٠ بالمائة تقريباً) وانه يوافق العزّاب ولا يوافق العائلات ، ولكن المساعدات غير المباشرة المقـــدمة للعائلات الكثيرة الافراد تعيد التوازن الى حاله .

obeikandl.com

الفصل الرابع

النظام السياسي الجديد

منذ ثورة تشرين الاول حتى الحرب العالمية الثانية ، خضعت روسيا لثلاثة دساتير متعاقبة – ١٩١٨ ، ١٩٢٤ ، ١٩٣٦ – قلبت التنظيم القديم واقامت دولة جديدة ، اتحادية ، متعددة القوميات لاوحدوية ، ديموقراطية لا استبدادية ، ولكنها مبنية على مدلول للديموقراطية يختلف كل الاختلاف عن المدلول التقليدي .

ترد ميزات النظام ، في مرحلة الانتقال هذه نحو الشيوعية الكاملة ، الى الظروف التاريخية التي بني فيها وتوطد وفيا . فمنذ ان اوضح لينين في السنة ١٩١٧ وضع الاتحاد على حقيقته : « ان جمهورية الاتحاد السوفياتي حصن يحاصره الرأسمال العالمي .. لذلك كان من حقنا ومن واجبنا تعبئة كافة السكان لمواجهة حرب محتملة » ، اعتبر الاتحاد نفسه وكأنه يعيش تحت خطر الحرب الدائم . وهذا ما يفسر بعض مواقف حكوماته ، كالتخلي المؤقت عن بعض الاهداف ، والدكتاتورية وتطبيقها الواقعي على الظروف غير المرتقبة الناجمة عن اتفاق الظروف الاقتصادية او السياسية العالمية . فالمؤسسات المعتمدة هي من ثم اختلاط ابتكارات اوحتها المبادىء الماركسية اللينينية وتمهد الطريق لتحقيق الشيوعية ، ومؤسسات مؤقتة فرضتها الظروف ويجب ان تزول حين يُبلغ الهدف .

١ – الاطار السياسي

الدولة المتعددة القوميات

كان احد مواطن الضعف في الامبراطورية القديمة الجور الذي عانت منه القوميات غير الروسية الخضعة لنظام روسيا الكبرى المركزي ، مضطهد تقاليدها ولغاتها واديانها . لذلك اسهمت هذه القوميات اسهاماً ناشطاً في الازمة الثورية ، وقد اثار تردد الحكومة المؤقتة حركات انفصالية شجعها الاجانب تشجيعاً متفاوتاً ، الالمان اولا والحلفاء من بعدهم . فكانت مسألة القوميات من ثم غاية في الاهمية ، على الصعيد النظري والصعيد العملي على السواء . وكان لينين ، قبل الحرب بزمن بعيد ، قد دافع عن

مبدأ حق الشعوب بحرية تقرير مصيرها ، لان من شأن هذا الحق وحده ان يفضي الى « انصهار حر وطوعي » . ولكنه كان مقتنعاً بأن تحقيق الاشتراكية يستلزم دولة مركزية السلطة ، فلا يمكن من ثم ان يكون النظام الاتحادي سوى وسيلة لوقف موجة الانفصالية التي خلفتها الثورة ، او « احد اشكال الانتقال على طريق الوحدة » . ومنذ السنة ١٩٢١ ، اشار ستالين ، مفوض شؤون القوميات ، الى وجه حل المسألة :

« في الحقيقة تنحصر المسألة القومية ... في إزالة تأخر القوميات (اقتصادياً وسياسياً وثقافياً) الذي ورثناه عن الماضي بغية السماح للشعوب المتخلفة باللحاق بروسيا المركزية من الجهة الدولية والثقافية والاقتصادية » .

منذ نهـــاية ثورة تشرين الاول ، اذاع مجلس مفوضي الشعب « ميثاق امم روسيا » الذي اعترف بمساواة شعوب روسيا وسيادتها وحقهـــا في تقرير مصيرها ، بما فيه حق الانفصال ، وإبطال الامتيازات الممنوحة لبعضها ومبدأ حرية نمو الاقليات القومية والعنصرية . ومنذ هذا التاريخ اعار الحكم البلشفيكي الفئات الاسلامية انتباهاً خاصاً ، فوُجّه الى كافة مسلمي روسيا والشرق إعلام يطمئنهم الى ان معتقداتهم وعاداتهم و « مؤسساتهم ... القومية ... والثقافيـة هي بعد اليوم حرة ومصونة » . واتُّخذت في الحـــال تدابير تستهدف ازالة آثار الاستعمار ، فأقصي المهاجرون القوزاق المستعمرون عن مناطق اورنبورغ وسميرتشيه وقازاخستان واقليم الجمهورية التشتشينو – انغوشيه ، واعترف باللغات البلدية لغات رسميـــة في الجمهوريات المستقلة استقلالاً اداريا ، وتأسست جامعة عمال الشرق في موسكو ، كما تأسست فروع لها في اشكباد وطشقند وباكو . ثم كلما توطدت السلطة السوفياتية المركزية وتراجع التدخل الاجنبي ، تحولت القوميات التي كانت قد اعلنت استقلالها الى « جمهوريات اشتراكية سوفياتية » وانضمت الى « جمهورية مجالس السوفيات الروسية الاشتراكية الاتحـــادية » التي تأسست في السنة ١٩١٨ ، وارتبطت جمهوريتا اوكرانيا وروسيا البيضاء ، وجمهوريات اذربيجان وجيورجيـــا وارمينيا – التي اتحدت والفت جمهورية ما وراء القفقاس الاتحادية – الى الجمهورية الروسية لتؤلف معها ، في السنة ١٩٢٢ ، « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية » المنفتحة لكل دولة ترتدي طابع جمهورية اشتراكيـــة سوفياتية . والى هـــذه الجمهوريات الاربع انضمت جمهوريتـــا اوزبكستان وتركمانستان في السنة ١٩٢٤ وجمهورية تاجكستان في السنة ١٩٢٩ . وفي السنة ١٩٣٦ سيكون هنالك ١١ جمهورية متحدة بعد انضمام جمهوريات قازاخستان وكرغـيزيا وجمهوريات أتحـاد ما وراء القفقاس الثلاث (الذي حُلّ) و ٢٢ جمهورية و ٩ مناطق مستقلة استقلالاً اداريا و ١٢ اقليماً قومياً . فاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هو من ثم دولة اتحادية تألف من جمهوريات اتحادية تضم داخـــل اراضيها جمهوريات واقاليم مستقلة استقلالاً اداريا . وقد قامت فيها كلها المؤسسات نفسها ، وكان لكافة سكان الاتحاد ، الى اية منطقة انتسبوا ، الحقوق نفسها والواجبات عينها .

دولة اتحادية
ولكنها على كثير من المركزية

ان هذا الاتحاد ، المنشأ على النحو المذكور منذ السنة ١٩٢٤ والمحدد في دستور السنة ١٩٣٦ ، قد نُظّم على غرار كافة الدول الاتحادية في العالم : حكومة اتحادية تمسك بزمام السلطة في الشؤون المشتركة التي يتولاها مفوضون (ثم وزراء) للشؤون الخارجية والتجارة الخارجية ، والحرب والبحرية ، والنقل ، والبرق والبريد ، وادارة الدولة السياسية ، والخطط الخمسية بما فيها اعداد الخطة والاشراف على تنفيذها . وبقي في ايدي الحكومات المحلية : القضاء والادارة الداخلية ، والتعليم العام ، والصحة والخدمات الاجتماعية ، وكلها شؤون قد تصدر بها للحكومات المذكورة توجيهات عامة من الاتحاد .

اجهزة الحكم هي : مؤتمر سوفيات الاتحاد الذي ينعقد اقله مرة كل سنتين ، لجنة الاتحاد المركزية التنفيذية (تسيك) وقد اصبحت مجلس السوفيات الاعلى ، التي ينتخبها المؤتمر وتجتمع مرتين في السنة وتتألف من مجلسين متساويين في الحقوق ، مجلس سوفيات الاتحاد (المنتخب بنسبة سكان كل جمهورية او اقليم) ومجلس سوفيات القوميات الذي يمثل – بعدد متساو من النواب – الجمهوريات المتحدة (٥ نواب ثم ٢٥ لكل منها) والجمهوريات المستقلة استقلالاً اداريا (١ ثم ٥ لكل اقليم) ، على اساس مجلس لكل جمهورية او اقليم ، مما جعل العنصر السلافي اقلية . وينتخب المجلسان رئاسة مجلس السوفيات الاعلى المؤلف من ٢٧ عضواً (مكتبا المجلسين و ٩ اعضاء آخرين ينتخبهم المجلسان) ، وهي اشبه برئاسة دولة بجمعية تمارس بالفعل الوظائف الحكومية بتفويض صلاحيات مجلس السوفيات اليها تفويضاً دائماً خلال الفترات التي تفصل بين دورة وأخرى وتشبه امتيازاتها امتيازات رئيس الولايات المتحدة . اما مجلس مفوضي الشعب ، او « سوفنارکون » ، فمرتبط برئاسة مجلس السوفيات الاعلى وبمجلس السوفيات الاعلى .

فالنظام الاتحادي السوفياتي ، من ثم ، « يتعلق بالاجهزة اكثر من الاختصاصات » اذ ان صلاحيات الحكومة الاتحادية واسعة جداً وصلاحيات السلطات المحلية محدودة . وان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هو في الواقع دولة يغلب فيها طابع المركزية على الرغم من ان لكل دولة دستورها واجهزتها الخاصة .

ان هذا النظام الاتحادي المحدود اتاح للقوميات المحافظة على لغتها وتقاليدها الثقافية ، ومكن من اجراء الاختبارات المحلية في الحقل الاجتماعي ودرجات التعليم الثلاث التي ارتبطت (باستثناء التعليم العالي) بالجمهوريات . وبفضل اتساع الاراضي وكثرة المهام الملقاة على عاتق السلطات العامة ، تمتعت الاجهزة المحلية بحرية عمل كبرى . ولذلك فان النظام الاتحادي « يرتبط بسياسة متلاحمة وحاذقة ، وحازمة اذا اقتضى الامر ، انطوت على احترام القوميات وتنميتها » (ر . بنتو) .

انطلاقة القوميات

حيال هؤلاء السكان انتهج النظام الاستعماري القيصري ، تسانده الاقلية المستأثرة بالاراضي ، اما سياسة تمثيل حيث استقر المستعمرون السلافيون بأعداد كبرى ، واما سياسة لامبالاة واهمال حين يكون هؤلاء السكان منعزلين .

منذ الايام الاولى وجد النظام الجديد حلا للمسألة الزراعية – وهي شغل الجماهير الشاغل – وعمل كذلك على ازالة التفاوت في التطور الفكري والاقتصادي ، وضمان تطور السكان الفكري في اطار كل ثقافة من الثقافات القومية ، والمحافظة على لغتهم وعاداتهم المحلية ، بينما سعى على الصعيد الاقتصادي لانهاض الاقاليم المتخلفة . وقد اعلن ستالين في السنة ١٩٢٥ مايلي:

« بروليتارية في مضمونها وقومية في شكلها ، تلك هي الثقافة الانسانية الشاملة التي تسير نحوها الاشتراكية . فالثقافة البروليتارية لا تلاشي الثقافة القومية بل تقدم لها مضمونها » .

ولذلك فقد شجع تطور القوميات الثقافي بتأسيس المدارس والصحف وبطبع الكتب باللغة الام ؛ وبمقدار بلوغها درجات معينة من الوعي ، ترقى الى مرتبة الاقليم المستقل اداريا (هذه هي حال الشركس في السنة ١٩٢٨) او الجمهورية المستقلة استقلالاً اداريا (« الـ موردف ») او الجمهورية الاتحادية (تاجكستان) . وحين يسمح المستوى الفكري بذلك « تبلشد » الاقاليم ، فتحل اللغة المحلية محل الروسية في الادارة والقضاء والمدرسة ، ويزداد عدد البلديين في الوظائف الادارية تزايداً مطرداً . وتلقن الدروس ، التي كانت تلقن من قبل باللغة الروسية في الجامعات ، بلغة روسيا الصغرى ولغة روسيا البيضاء واللغة الجيورجية في كييف ومنسك وتفليس . وتحل الاسماء التاريخية القديمة او القومية محل الاسماء الروسية : فـ «ايكاترينوغراد» تصبح ماركستادت عند المان الفولغا وتحمل عاصمة تركانستان اسم اشكباد القديم . وتبتكر كتابة وابجدية عند اكثر القوميات تخلفاً وبعداً ، التي لم تكن لغاتها سوى لهجات لفظية . وتوضع قواميس واجروميات لاستعمال الكاريليين الذين لم يكن لهم لغة مكتوبة . وللمرة الاولى في التاريخ تنشر كتب باللغة البوريانية ، واللغة الراكاسية (لغة اتراك التاي) . وتجمع المؤلفات الشعبية المنقولة في كتب وتترجم الى اللغة الروسية كما تترجم الى اللغات القومية مؤلفات الادب العالمي الكبرى ، وتولد آداب قومية عند هذه الشعوب التي لم تعرف الكتابة نفسها حتى ذاك التاريخ والتي تنتج مؤلفات تستحق الاعتبار ، كسيرة جانسي كيمونكو ، المكتوبة بقلمه «على ضفاف السوكباي» حيث يصف المؤلف معيشة اخوانه ، الـ « اوديغه الرحل » ، القناصين والصيادين في اقصى سيبيريا الشمالية الشرقية . وتنشأ المسارح باعداد كبرى وتشجع الفنون البلدية . وهكذا تنطلق الآداب السوفياتية غير الروسية انطلاقة كبرى ، الادب الارمني بفضل اسحاقيان ، والأدب القازاخستاني بفضل « اوازوف » و « جمبول جابابيف » ، والادب الجيورجي بفضل « لوردكيبانيدزه » ، والادب اللسغي بفضل « سليمان ستالسكي » ، والادب الكاراكلباكي بفضل « كوربانباي » ، والادب الاوزبكي بفضل « نافوي » ... ووضعت كتب مدرسية في السنة ١٩٣٦ باللغات البلدية الثلاثة عشر لاستعمال القوميات الثلاثة عشر في المناطق المتجمدة الشمالية .

واسست في هذه المناطق مراكز ثقافية تضم مـــدارس ومستشفى وفرع طب بيطري .. كما اعتمد فيها تعليم متنقل لمرافقة البدو الرحل ، « الاخبية الحمراء » .

وفي اذربيجان ، حيث لم يوجد سوى ١٨ مدرسة قبل السنة ١٩١٣ ، احصي ٢٠٠٠ مدرسة في السنة ١٩٤٠ ، واصبح هناك ٦٦ معهداً للابحاث العلمية واكاديمية علوم في باكو ، واصبح عدد تلامذة المدارس في جيورجيا ٨٠٠ الف بعد ان كان ١٥٧ الفا ، واصبح عدد المدارس في جمهورية اجيرستان (باتوم) المستقلة استقلالاً ادارياً ٢٥٠ مدرسة لـ ١٦٠ الف نسمة . وفي اوزبكستان تدنت نسبة الاميـــين من ٩٧ – ٩٨٪ الى ٣٢٫٢٪ في السنة ١٩٣٩ . وكانت لكل من طشقند وسمرقند جامعتها التي ضمت ١٢ معهداً و ٤ كليات في الاولى ، و ٥ معاهد و ٥ كليات في الثانية ، وارتفع عدد التلامذة في الجمهورية من ١٧ الفا الى اكثر من مليون ؛ وفي كيرغيزيا كذلك ، تدنى عدد الاميين بين السنة ١٩١٤ والسنة ١٩٤٠ من ٩٨٪ الى ٣٠ ٪ . وارتفع عـــدد التلامذة من ٨ آلاف الى ٣٢٧ الفا ، وتأسست جامعـــة في « فرونزيه » . واصبح في قازاخستان ٦٠ الف طالب وزهاء ٢٥٠ صحيفة باللغة القازاخستانية مقابل صحيفة واحدة في السنة ١٩١٣ .

كانت نهضة الحضارات القومية وسيلة لمكافحة الأمية ، ولكنها كانت كذلك وسيـلة لرفع مستوى الشعوب غير الروسية وتأمين المساواة في قلب الاتحاد تأميناً فعلياً .

حل المسألة الاستعمارية

يعود الفضل في الدرجة الأولى الى تنمية اقتصاد هذه الجمهوريات بتحويلها من مستعمرات الى جمهوريات متشاركة ترتكز المساواة في الحقوق فيها الى أساس اقتصادي متين بفضل سياسة اللاحصرية الصناعية التي تمشت عليهـــا الخطط ، ولا سيما الخطة الثالثة منها. فقد رافق المجهود الجبار الذي بذل لرفع المستوى الفكري والثقافي فيها تنمية اقتصادها التي هي شرط تحقيقه الاكبر .

وضع تأميم الأراضي حداً للحقد الذي تولد بين البلديين والمستعمرين الروس ؛ وكان للتصنيع كذلك دور اكثر فعالية بصهره السكان ، وبخلقه حاجة كبرى لليد العاملة ، وبدفعه البلديين الى التحصيل العلمي : هندسة ، ادارة ، فن ، وبتسهيله تقدم الرفاهية وارتفاع مستوى المعيشـــة . ولم تعد هذه الاقاليم مناطق استثمار استعماري لتزويد الوطن الام بالخامات ؛ فقد اخذت تحوّل منتجاتها اكثر فاكثر يوماً بعد يوم ، واتاحت لها الخطوط الحديدية الجديدة استثمار كافة مواردها. وكان نموها اسرع منه في اوروبا ، كما ان الاموال الموظفـــة فيها كانت اضخم منهـــا في الجزء الاوروبي من الاتحاد الى حد بعيد . ففي السنة ١٩٣١ ، لم تبلغ زيادة موازنة الجمهورية الروسية الا ٣١٪ بالنسبة للسنـــة ١٩٣٠ ، بينما ارتفعت موازنة اوزبكستان بنسبـــة ٦١٪ وموازنة تركمانستان بنسبة ٨٧٪ وموازنة تاجيكستان بنسبة ١٠٨٪ . لذلك عرفت كل هذه البلدان « تحولاً يسبب الدوار بسرعته » جعلها تدخل اقتصاد الاتحـــاد نهائياً على قـــدم المساواة . فاستطاع « ج. باراكلو » ان يكتب ما يلي : « اثبت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان مسألة القوميات قابلة الحل على صعيد المساواة الاقتصادية » ، واضاف الى ذلك قوله « انه ادى لسكان

المناطق المتجمدة الشمالية والقفقاس ، خلال ربع قرن ، خدمة اجـــل من تلك التي ادّاهـــا البريطانيون للهند اثناء احتلال دام قرابة قرنين » .

اذا تحققت المساواة بين الافراد ، فالواقع هو ان المساواة بين الثقافات واللغـــات كانت نظرية اكثر منها حقيقية لان العنصر الروسي قد حافظ ، في الحياة الاقتصادية والسياسية ، على تفوق عددي ودور قيادي امنا للغته مركزا مسيطراً ، هو مركز الثقافة العلميـــة والتقنية ؛ يضاف اليه انها كانت الرابطة اللازبة بين كافة القوميات ولغة التعليم الالزامية في المرتبة الثانيـــة بعد اللغة الام .

تطور النظام السياسي

انبثق التنظيم السياسي للاتحـاد السوفياتي من الفكر الماركسي واللينيني ، ولكن مصادره الايديولوجية اقدم عهداً ، نجدهـا عند جان جاك روسو في الدستور الجبلي (١٧٩٣) ، وعند سان — جوست وبابوف ، وعنـد كل اولئك الذين شدّدوا على الطابع الخادع الذي ترتديه المساواة النظرية في الحقوق التي تنادي بها الديموقراطية السياسية وانتهوا الى ان هذه المساواة لا يمكن ان تكون فعلية الا اذا انتقلت السلطة الاقتصادية من ايدي بعض الافراد الى ايدي الدولة ، اي الى ايـــدي الجميع . وهي الاشتراكية وحدها ما تستطيع تحقيق هذه المساواة فعلياً ، لانها « تبقي على كافـة الحريات السياسية ، ولكنها تزيل الحريات الاقتصادية المزعومة » التي ليست سوى « وسائل سيطرة في ايدي اقليات مقتدرة » . «وهي تضمن حرية الجميع بحماية الضعفاء ، وتضمن المساواة بتأمينها للجميع المساواة في الامكانات على الاقل » .

كيف تحقق الاشتراكية وشرطها اللازب ، المجتمع بدون طبقات ؟ لقد اشار لينـين الى ذلك في كتـابه « الدولة والثورة » الذي وضعه في ايام ثورة تشرين الاول وعرض فيـــه بقوة المبادىء التي ستطبق . على البروليتاريا ان تقوم بثورة عنيفة وتستولي بنتيجتهـا على آلة الدولة (جيش ، شرطة ، وظائف ادارية) وتتحول الى طبقة مسيطرة ، اي تفرض دكتاتوريتها ، وليست هذه الاخيرة غاية في حد ذاتها بل وسيلة فقط يتوقف عملها حين تزول الطبقات القـديمة صاحبة الامتيازات وحين تتوطد الاسس الاقتصادية للاشتراكية . هذا هو النظام الذي أقره ، في عهد شيوعية الحرب ، دستور السنة ١٩١٨ ، دستور النضال الذي وضع اسس الاقـــتراع العام ، ولكنه حرم الطبقات الحاكمة القديمة ومؤيديها من حق الانتخاب ، واعطى بروليتاريا المدن ، وهي دعامة النظام الرئيسية ، تمثيلاً اوفر عدداً من التمثيل الذي اعطاه سكان الارياف . وتنتخب مجالس المندوبين (المدنية) على درجتين ومجالس المندوبين الريفية على ثـلاث درجات مجلس مندوبي كافة المناطق الروسية الذي يعين بدوره اللجنـــة المركزية التنفيذية ، التي تؤلف الـ « سوفنار كون » . وبعـــد الانتصار ، وحين تأمن انضمام السكان غير الروس ، اسس دستور السنة ١٩٢٤ دولة اتحادية لها مجلسها الاعلى المؤلف من مجلسي القوميات والاتحاد ولجنتهـا المركزية الادارية ورئاسة مجلسها الاعلى ، ولكنه أبقى على النظام الانتخابي غـير المتساوي .

ومرد ذلك الى ان الأهمية العددية والاقتصادية لجماهير الفلاحين الذين وقفوا موقفاً حذراً من التأميم ، وعزلة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المحاط ببلدان معادية قد فرضتا على النظام عدم الثقة بكل من لم يعلن اخلاصه الصريح له . وبصورة خاصة كان التصنيع السريع المشروع فيه ، بالنسبة للنظام ، مسألة حياة او موت ، ولا يمكن تحقيقه الا بتضحيات كبرى يفرض بذلها على الشعب بكليته وتستلزم سلطة مركزية حازمة .. وقد احسن « هارولد لاسكي » إظهار منطق الطريقة المتبعة التي افضت الى الابقاء على الدكتاتورية وتعزيزها :

« كان من الواجب ، في هذه البلاد الواسعة الآهلة بأكثرية قروية امية ، ان يفرض على السكان نظام تستطيع الدكتاتورية وحدها تأمينه ... وربما كان الاغضاء عن استمرار وجود طبقة كبرى من الكولاك المعادين للتدابير التقنينية التي استلزمتها سياسة التصنيع خطراً كبيراً محتوماً على هذه السياسة . وكل من يتذكر الثمن الباهظ الذي دفعته اوروبا الغربية لثورتها الصناعية وقراً ما اثارته من اعتراضات عنيفة يستطيع تكوين فكرة عن طابع الجسامة الذي ارتدته محاولة الزعماء السوفيات . ولست اعتقد ان تحقيقها كان ممكناً ، بعد اقرارها ، بوسائل ديموقراطية . فان حكومة ترضى بالخضوع لانتخاب شعبي ثان على اساس التضحيات التي فرضها البلشفيك ، ستقضي كلياً ، بدون اي ريب ، عن السلطة ؛ وبالنظر الى الهدف المطلوب تحقيقه ، كان الحفل الداخلي ، بصرف النظر عن غيره ، يستلزم اعتماد الدكتاتورية » .

وليس من باب الاتفاق من ثم ان تصادف الخطط الخمسية في الزمن دكتاتورية ستالين والحزب الشيوعي .

بعد مرور اثنتي عشرة سنة ، ارسخ نجاح الخطط ، وتصفية الكولاك والمقاومات الرأسمالية الاخيرة ، اركان النظام ارساخاً نهائياً ، واتاحا له ادخال نصوص جديدة في دستور السنة ١٩٣٦ : اصبح الاقتراع شاملاً بالفعل ومتساوياً للرجال والنساء بعد سن الثامنة عشرة ، دون اي استثناء لاي شخص ، وتماثلت الحقوق الانتخابية في المدن والارياف ، وبات الاقتراع سرياً ومباشراً لانتخاب نائب عن ٣٠٠ الف نسمة لمدة ٤ سنوات ، واعطي الناخب حق طلب عزل النائب « خادم الشعب » ، اذا لم يسلك بمقتضى وكالة ناخبيه . وقدمت الترشيحات على لائحة واحدة تضم « الشيوعيين وغير الحزبيين » « المنظمات الاجتماعية وجمعيات العمال » .

عدد الدستور اخيراً الحقوق الاساسية المعترف بها للمواطنين وواجباتهم : الحق في العمل ، الحق في الاستراحة ، الحق في الضمان المادي في سن الشيخوخة وفي حالة المرض والعجز عن العمل ، الحق في التعليم ، مساواة المرأة ، مساواة المواطنين دون تمييز في القومية او العرق ؛ حرية المعتقد ، وكافة الحريات السياسية ، حرية التعبير عن الرأي ، وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع . اما الواجبات فهي احترام الدستور وقانون العمل و « الواجب الاجتماعي » و « نظام الحياة في المجتمع الاشتراكي » ، وحماية الملكية الاجتماعية وارساء قواعدها ، والخدمة العسكرية للدفاع عن البلاد .

الحزب الشيوعي

نحن في الحقيقة امام « مجتمع ديموقراطي تحكمه دكتاتورية » ، هي دكتاتورية الحزب الشيوعي . فان المادة ١٢٦ من دستور السنة ١٩٣٦ حين تعدد المنظمات الاجتماعية التي يحق للمواطنين السوفيات تأسيسها او تنميتها بحرية : النقابات المهنية ، الاتحادات التعاونية ، الجمعيات الثقافية ، المنظمات الرياضية ، الخ. ، انما تكرس امتياز الحزب باعلانها ان « اكثر المواطنين وعياً في الطبقة العمالية وطبقات الفعلة الاخرى تتحد في الحزب الشيوعي الذي هو طليعة العمال » . وتوافق « دكتاتورية البروليتاريا » التي يمارسها الحزب الواحد المذهب الماركسي الذي ليست الاحزاب السياسية في نظره التعبير عن نزعات ايديولوجية ومفاهيم عقلية ، بل عن نزعات جماعات ذات صوالح اقتصادية هي الطبقات ؛ وان زوال هذه الاخيرة ، الذي يجر وراءه زوال كل خصومة اجتماعية ، يجعل من الناقل قيام احزاب متميزة . وتبررها كذلك متطلبات مرحلة الانتقال الراهنة نحو الاشتراكية : فطالما لم يبن المجتمع بدون طبقات ، اي طالما يوجد هناك خطر انبعاث الطبقة البورجوازية ، فان الطبقة العمالية التي استولت على السلطة لا تستطيع الاحتفاظ بها ، ما لم تنتزع — بسلطة مستبدة — من الطبقات صاحبة الامتيازات وسائل العمل الكثيرة التي توفرت لها منذ قرون وقرون .

فما هي وظيفة الحزب ؟ انها في الدرجة الاولى اختيار الخاصة الجديدة التي سوف تؤول اليها زعامة الامة ، واعدادها لوظيفتها القيادية . وهي في الدرجة الثانية رقابة اجهزة الدولة وبعث نشاطها واستثبات ولائها . وهو الحزب اخيراً ما يبقي المسؤولين على اتصال دائم بالجماهير : فبواسطة خلاياه وفروعه الكثيرة يطلعهم على حالة الرأي العام وردود فعله ويتحاشى بذلك ان يبتعد النظام عن الشعب . اضف الى ذلك انه يؤمن ، في كل وسط من اوساط الشعب ، تعميم التوجيهات الصادرة عن المراجع العليا ويشرح معناها وضرورتها للجماهير .

اختيار اعضائه

الحزب الشيوعي هو من ثم « العنصر الاساسي الاول في قاعدة النظام السياسي الروسي » . وقد تميزت نجاحاته بتعاقب ارتفاع وتدني عدد اعضائه تعاقباً دورياً ، بفعل حرص رؤسائه المسؤولين على ان يقصوا عنه ، بين حين وآخر ، العناصر غير المرغوب فيها التي تمكنت من التسلل اليه . ففي السنة ١٩١٧ ، حين خرج من الخفاء ، كان عدد اعضائه ٨٠ الفاً ، وفي شهر آب من السنة نفسها ارتفع هذا العدد الى ٢٤٠ الفاً وبعد ثورة تشرين الاول ، اطرد ارتفاع هذا العدد الى ان بلغ ٢٧٠ الفاً في شهر آذار من السنة ١٩١٨ ، ولكن مؤتمره الثامن المنعقد في شهر آذار من السنة ١٩١٩ اوجب « اعادة تسجيل » الاعضاء ، فكان ذلك بمثابة عملية تطهير اولى ؛ ثم نُظّم في آخر السنة « اسبوع الحزب » اي اسبوع اختيار فاشط رفع عدد الاعضاء الى ٣٠٠ الف في شهر آذار من السنة ١٩٢٠ ، والى ٧٣٢٥٢١ في شهر آذار من السنة ١٩٢١ بينهم ٤١٪ من العمال ، و ٢٨٫٢٪ من الفلاحين ، و ٣٠٫٨٪ من المستخدمين . واندس بين الاعضاء « بعض صغار البورجوازيين وسواهم ممن لا يؤمنون بالروح الشيوعية » ، و « الوصوليين » ، و « العناصر البيروقراطية » من عادمي

الاستقامة ، والمترددين ، والمنشقيك ، والمقنعين ، والمخاتلين » ؛ وفي السنة ١٩٢١ اجريت عملية تطهير جديدة خفضت العدد بنسبة ٢٥ بالمائة تقريباً ، وحدد المؤتمر الحادي عشر للحزب ، في شهر آذار من السنة ١٩٢٢ ، شروط الانتماء التي ميزت بين الصناعيين اليدويين والفلاحين الذين لا يستثمرون عمل الغير ، وبين الجنود والعمال المنتسبين الى اوساط الفلاحين والعمال، وبين غيرهم من المواطنين . ففيما يعني الفئتين الاوليين يقتضي توصية من ثلاثة اعضاء من الحزب وتدرج ثلاث سنوات ، وفيما يعني الفئة الثالثة ، توصية من خمسة اعضاء وتدرج خمس سنوات . وبعد وفاة لينين حدثت حركة انتماءات هامة جداً ؛ فارتفعت نسبة العمال في السنة ١٩٢٥ الى ٥٧,٩ بالمائة وارتفع عدد كافة الاعضاء الى اكثر من ٨٠٠ الف . وقد عدّلت آنذاك شروط انتماء العمال الصناعيين المتعاطين عملاً جسمانياً مأجوراً : فاكتفي بتوصية من عضوين من الحزب وبتدرج سنة واحدة ، كما اكتفي لانتماء العمال غير الصناعيين ، والجنود المنتسبين الى اوساط العمال والفلاحين بثلاث توصيات وتدرج ثلاث سنوات . وفي السنة ١٩٢٧ ضم الحزب ١١٤٧٠٧٤ شخصاً ، وفي السنة ١٩٢٩ ، مليونا و٥٠٠ الف ، وفي السنة ١٩٣٠ ، مليونا و٦٧٧ الفا ، وفي السنة ١٩٣٣ ، مليونين و ٥٥٥ الفا ، وبلغت نسبة العمال آنذاك ٦٨,٢ بالمائة . وارتفع كذلك عدد النساء : ٨,٢ بالمائة في السنة ١٩٢٤ و ١٥,٩ بالمائة في السنة ١٩٣٢ ، كما ارتفع كذلك عدد المواطنين من غير الروس . ثم اجريت عملية تطهير جديدة في السنة ١٩٣٤ والسنة ١٩٣٥ ، ولا سيما بعد مقتل كيروف ، فتدنى عدد الاعضاء الى ٢٣٥٨٠٠٠ في السنة ١٩٣٥ ، والى مليون و ١٩٢ الفا في السنة ١٩٣٨ ، ثم ارتفع الى مليونين و ٣٠٦ الاف في السنة ١٩٣٩، والى ٣ ملايين و ٤٠٠ الف تقريباً في السنة ١٩٤٠ . وفي السنة ١٩٣٩ عدل المؤتمر الثالث عشر للحزب شروط الانتساب مرة اخرى : فقد اتاح توطد اركان النظام وزوال الطبقات الحاكمة القديمة اعتمادنظام واحد للانتماء حل محل التمييز بين الفئات بحسب وضع المرشحين الاجتماعي : بتوصية من ثلاثة اعضاء مضت عليهم ثلاث سنوات في الحزب ويعرفون المرشح في مركز عمل مشترك منذ سنة على الاقل ، وتدرج سنة واحدة . وبالنظر الى زوال خطر تسلل « عناصر الافساد » ويقظة العناصر القديمة ، حظرت منذئذ التطهيرات الجماهيرية وتولت منظمات الحزب عملية اختيار المرشحين .

يتميز المرشحون المختارون تميزاً يلفت الانتباه بفتوتهم ؛ فبحسب احصاء السنة ١٩٢٧ كان عمر ٢٥,٣ بالمائة من الاعضاء دون الـ ٢٥ سنة ، وعمر ٨٥,٨ بالمائة دون الـ ٤٠ . ولذلك فقد نيطت مسؤوليات كبرى بالشبيبة ؛ والدليل على ذلك ان ٥٦ شخصاً من اصل ١٢١ انتخبهم المؤتمر الخامس عشر للحزب اعضاء في اللجنة المركزية ، اي ٤٦,٣ بالمائة ، كانوا دون الـ ٤٠ سنة ، و ٩٠ ، اي ٧٤,٤ بالمائة ، كانوا دون الـ ٤٥ ، و ١٠٥ اي ٨٦,٨ بالمائة ، كانوا دون الـ ٥٠ . وبعد عملية التطهير الكبرى في ١٩٣٦ – ٣٨ التي تناولت عدداً كبيراً من قدماء الحزب ، سدّت الفراغات بالجيل الجديد ، ثم ارتفعت نسبة الشباب في مؤتمر السنة ١٩٣٩ ،

اذ ان ٤٩٫٥ بالمائة من المندوبين كانوا دون الـ ٣٥ سنة ، و ٨١٫٥ بالمائة دون الـ ٤٠ و ٩٧ بالمائة دون الخمسين ؛ وتولى الوظائف القيادية عدد كبير من موظفي الحزب الذين انخرطوا فيه بعد موت لينين . وهو جيل ما بعد الثورة هذا ما ارسخ نفوذ ستالين .

اما المستوى الثقافي فقد ارتفع تدريجياً . ففي السنة ١٩٢٧ ، كان في الحزب ٠٫٨ بالمائة فقط ممن تابعوا دروسهم العليا ، و ٦٢٫٨ بالمائة ممن تابعوا دروسهم الثانوية ، و ٢٦٫١ بالمائة ممن تلقوا دروساً خاصة ، و ٢٫٤ بالمائة من الاميين . وقد تعذر آنذاك وجود عدد كاف من الاعضاء القادرين على تولي مهام ادارية او قيادية ، في حين زادت الحاجة اليهم بسبب التصنيع . ففي السنة ١٩٢٨ كان ٨٩ بالمائة من مدراء مشاريع الدولة اعضاء في الحزب ، ولكن ٢٫٨ بالمائة فقط من بينهم كانوا قد تلقوا تعليماً عالياً ، و ٧٨٫٦ بالمائة تعليماً ابتدائياً عالياً . وكان ٧٠ بالمائة منهم عمالاً رفعوا الى مراكز قيادية . وفي السنة ١٩٣٩ عدّل نظام الحزب تعديلاً ملحوظاً ؛ فاستقبل الحزب بأعداد كبرى افراد طبقة المثقفين الجديدة ، اي الفنيين والمهندسين والعلماء الكثيرين الذين افتقر اليهم تحقيق الخطط الخمسية ، فارتفع مستوى المسؤولين الثقافي ارتفاعا كبيراً .

تنظيمه

ابتداء من السنة ١٩٢٥ ، وكلما توطد نفوذ ستالين ، امين سر الحزب منذ السنة ١٩٢٢ ، اتضح التنظيم وتعزز . فمنذ السنة ١٩٢٥ ، ضمّ الحزب عدداً من الاجهزة لا يقل موظفوها عن الخمسة والعشرين الفاً ؛ وفي المقدمة الـ « بوليتبورو » (المكتب السياسي) المؤلف من ٩ ، ثم من ٢٥ عضواً تنتخبهم اللجنة المركزية المؤلفة من عدة فروع اهمها الـ « اورغراسبرد » اي فرع التنظيم الذي يعنى بتعيين ورقابة مختلف مسؤولي الحزب ، والمفوضيات ، والنقابات ، والتعاونيات ؛ ويعد كذلك التوجيهات في كافة المسائل المتعلقة بنظام الحزب ، وتعنى فروع اخرى بالدعاوة (اجيتبروب) ، والصحافة ، والنساء ، الخ . وتحت تأثير الاحداث : تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، ثم انطلاقة الاقتصاد بفضل نجاحات التصنيع والتأميم ، واخيراً الحاجة الى اصحاب الكفاءات بعد عملية التطهير الكبرى التي عقبت موت كيروف ، أعيد التنظيم تكراراً بحيث تعاقب اقرار اللاحصرية وما تستتبعه من انشاء فروع ذات اختصاص يوافق كل منها قطاعاً خاصاً من الحياة الاقتصادية (١٩٣٠ ، ١٩٣٤ ، ١٩٤٨) واقرار العودة الى التوحيد والمركزية (١٩٣٩) .

ان تنظيم الحزب ـ على غرار تنظيم الحكم ـ اشبه بهرم ذي ٤ او ٥ درجات مختلفة . فتحت تنظيم الاتحاد العام تقوم تنظيمات كل من الجمهوريات ، وتنقسم هذه بدورها الى وحدات اقليمية (اوبلاستي) . اما الجمهورية الروسية ، وهي اوسعها طراً ، فتنقسم الى ٨ تنظيمات اقليمية (كراي) تضم وحدات اقليمية ودوائر (اوكروغ) . وتقسم كل وحدة اقليمية الى وحدات صغرى (على اساس المدن والنواحي) ، وتتألف المدن الكبرى بدورها من عدة وحدات صغرى . وفي ادنى درجات الهرم تقوم التنظيمات الابتدائية للمصانع (٣٥٠٠٠٠ تقريباً) ، ومحطات الآلات والجرارات ، والمزارع النموذجية ، والمزارع التعاونية ، والوحدات

العسكرية ، الخ. ، التي يبلغ متوسط اعضاء كل منها اقل من عشرين . اما التنظيم العام فواحد من اعلى الى اسفل : مؤتمرات ، لجان ، امانات سر . وكما ان ارفع جهاز في الحزب هو المؤتمر الروسي الشامل ، كذلك لكل من الجمهوريات مؤتمرها ولجنتها المركزية وامانة سرها ، المنظمة على غرار اللجنة المركزية في موسكو ، وللوحدات الاقليمية مؤتمر حزبها ولجنتها وامانة سرها ، وللمدن والنواحي مؤتمر ولجنة وامانة سر تنتخب موظفي مكتبها . والمهام واحدة في اطار الدائرة الانتخابية : تقديم وتثبيت مسؤولي الدرجات الدنيا ، رقابة تنفيذ مقررات الحزب ، دعاوة ، اعداد المنتمين الجدد .

يرتكز الحزب الى « المركزية الديموقراطية » التي يحددها نظامه كما يلي : « انتخاب كافة اجهزة الحزب القيادية ، من ادناها مرتبة الى اعلاها ، علائق منتظمة بين هذه الاجهزة وتنظيمات الحزب ، انضباط كلي وخضوع الاقلية للأكثرية ، إلزامية مقررات الاجهزة العليا بالنسبة للأجهزة الدنيا » .

فهو يضم من ثم اكثر المواطنين نشاطاً الذين يطلب منهم اخلاص مطلق ويقظ دائم ، ويفرض عليهم ان يكونوا في كافة الحقول مرشدين لمواطنيهم . فدوره في حياة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية دور رئيسي لأنه هو ما يؤلف العنصر الجوهري لوحدة الاتحاد ، انه يلاشي النزعات الى الابتعاد عن المركز الناجمة عن التنظيم الاتحادي وتجزئة السلطة بين مئات آلاف الدوائر الاقليمية والمهنية التي قد تؤلف كل منها ، مع مجلسها المنتخب ، جمهورية صغرى منعزلة . واخيراً يتولى شطراً هاماً من الوظائف الادارية والحكومية اعضاء من الحزب ، بحيث ان الحزب ، « بفضل وحدته ومركزيته ، قد يستطيع ابدا ترجيح وجهات نظره على آراء لا يمكن ان تكون الا آراء محصورة » (دوفرجيه) . وتؤلف الـ « كومسومول » المؤسسة الرئيسية لاعداد اعضاء الحزب .

الكومسومول والرواد

على غرار كافة الاحزاب الثورية ، علق الحزب البلشفيكي آماله على الشباب الذي له المستقبل . وحين انعقد ، في تشرين الاول من السنة ١٩١٨ ، المؤتمر الاول لجمعية الشباب الشيوعية (كومسومول) ، كان عدد اعضاء هذه الجمعية ٢٢٥٠٠ ، وفي تشرين الاول من السنة ١٩١٩ ، تمثل في المؤتمر الثاني ٩٦ الف شاب اشترك عدد كبير منهم في الحرب الاهلية في فرق الاصطدام ، وفي السنة ١٩٢٠ ، ارتدت الحركة طابع حركة جماهيرية حين بلغ اعضاؤها ٤٨٠ الف عضو تقريباً حدد لهم لينين مهمتهم : « بناء المجتمع الشيوعي » . الا ان انتهاج السياسة الاقتصادية الجديدة ، التي بدت للعديد من الشبان وكأنها استسلام الاشتراكية ، والبطالة ، وصعوبات الحياة المادية ، ولّدت خيبات امل كانت نتيجتها تدني عدد اعضاء الحزب الى ٢٤٧ الفا في السنة ١٩٢٢ ؛ ثم ادى تحسين ظروف المعيشة والتدابير المتخذة لمصلحة العمال الشبان وتنظيم مدارس المصانع الى رفع العدد الى مليون في كانون الثاني من السنة ١٩٢٥ ، والى مليونين في السنة ١٩٢٧ قبيل الخطة الخمسية الاولى . ثم

ولدت هذه الاخيرة ، بفعل ضخامة المشروع والدعوة الى التضحية ، موجة حماس وحمية في صفوف هؤلاء الشبان. فهم من قدموا الوف العمال الذين حققوا «الجبابرة» : مصانع الجرارات في ستالينغراد ، وسد دنيبروغ ، والمصانع الجديدة في الاورال وسيبيريا ، وهم من انموا استخراج الفحم الحجري من مناجم الـ « دونتز » حين كادت الحاجة تمس اليه ، وهم من توجهوا بالآلاف الى الارياف للاسهام في عملية التأميم وتصفية الكولاك ولتأسيس التعاونيات الزراعية واعداد موظفي ادارات محطات الآلات والجرارات ، وهم من الفوا فصائل الاصطدام التي تنافست في خدمة الاشتراكية وقدمت معظم منظمي العمل من العمال . وهم من توافدوا على مؤسسات التعليم التقني الحديثة واصبحوا مسؤولي الصناعة الجديدة والدولة الجديدة . وفي السنة ١٩٣١ جاوز عدد الكومسومول المليون الثالث ، وفي السنة ١٩٣٦ المليون الرابع . حينذاك وسعت المنظمة اطار الاختيار ، فاستقبلت الشبان دونما نظر الى منشأهم ، فاصبح عدد اعضائها تسعة ملايين في السنة ١٩٣٩ و ١٦ مليوناً في السنة ١٩٥١ .

اختير الكومسومول من بين « الرواد الشبان » (بين ٩ و ١٥ سنة) وخضعوا لتنظيم مماثل لتنظيم الحزب . فنحن هنا ايضاً امام هرم تقوم في اسفله منظمات المصنع ، والمزرعة الجماعية ، ومؤسسة التعليم ، والناحية ، والمدينة ، والاقليم ، والجمهورية ، والاتحاد . اما نشاط المنظمة فهو في الدرجة الاولى تثقيف الاعضاء والشبان غير المنتمين تثقيفاً سياسياً ، والرياضة ، والاعداد العسكري ، والاسهام في تنفيذ اوامر الحكومة ، والتربية الاجتماعية والثقافية . فعلى الكومسومول ان يكون في كل مكان قدوة ومثلاً للشبان الآخرين ، وان يذهب الى حيث ترسله منظمته . وعليه ، في المدرسة او المصنع ، ان يكون عاملاً ممتازاً ومدرباً لرفاقه ومساعداً لرؤسائه . وعليه ان يتثقف حتى يصبح انساناً كاملاً ، وان يكون في الحياة المدنية والحياة العسكرية على السواء مثلاً مشعاً بالتفاني والانضباط .

٢ – «الانسان اعز رأسمال»

ان احد الاهداف الاولية التي سعى وراءها النظام الجديد هو رفع مستوى السكان مادياً وثقافياً ، فبذل النظام البلشفيكي من ثم نشاطاً عظيماً في حقول الصحة والتربية الشعبية والثقافية المتأخرة .

الصحة العامة

تناول مجهود تجهيز البلاد بالمؤسسات الصحيـــة تأسيس المستوصفات ودور التوليد والمستشفيات ومستشفيات التدريب ... التي اتاحت ، بالاضافة الى مجانية الخدمات الطبية ، تخفيض نسبة الوفيات بسرعة الى ١٥ ٪ اي الى نسبتها في فرنسا ، وتناولت كذلك تأسيس المصحات ودور المعالجة والراحة للشيوخ والعجزة والنقّه . وكانت الطفولة موضوع عناية خاصة : ملاجىء للاطفال ، ابتشارات طبية للحبالى والرضـــع ،

واجازات للحبالى لمدة ٣٥ يوماً قبل الوضع و ٢٨ يوماً بعده في مؤسسات الدولة ومشاريعها ، ولمدة شهر قبل الوضع وشهر بعده لنساء التعاونيات الزراعيـــة ، ادت كلها الى تخفيض نسبة الوفيات بين الاطفال ، وساعدت حدائق الأطفال وتشجيع الالعاب الرياضية ، وانشاء الملاعب الرياضية الكثيرة على تنمية متناسقة .

العائلة وتحرر المرأة

بموازاة هذه التدابير التي لم تفضل من حيث النوعية خير ما اتخذ منهـــا في اكثر الدول الغربية تقدماً ، كما يقـــول لاسكي ، وانما « ما تحقق يصعب تصوره في اي مجتمع رأسمالي » ، قامت العائلة على اسس جديدة . فمنـذ الثورة ، نرى العائلة التقليدية ، المبنية على دونية المرأة وعلى طابع الزواج الديني الممتنع الانفساخ وسلطة الاب المطلقة ، تنهار بفعل علمنة الزواج وزوال سلطة الزوج المطلقة . وقد حددت ، حيال الاولاد، حقوق الرعاية والتمثيل ، وواجبات العناية والتربية والتعليم . وبرز مفهوم جديد للعلائق بين الزوجين التي بنيت على المساواة الكلية بينهما ، وشرعية الزواج الواقع المعفى من كل تسجيل والطلاق برضى الطرفين او بناء على رغبة احدهما المعلنة ، وابطال التمييز بين الاولاد الشرعيين والاولاد غير الشرعيين . واستهدف قانون صدر في السنة ١٩٢٠ حـــول « حماية صحة المرأة » منع الاجهاض في الخفاء باجازة الاجهاض تحت شروط معينة . وهكذا تحررت المرأة والاولاد من وضعهم القانوني الدوني ، بينما خففت ملاجىء الاطفال ، وحدائق الاطفال ، ومحلات البيع من العمال في المشاريع ، والمطاعم النقابيـــة والتعاونية ، وتبييض الانسجة الصناعية ، الخ . ، من اعباء ام العائلة وحررتها من عبوديات الحياة المنزلية ، وذلـــك نتيجة لسعي المسؤولين وراء تحقيق المساواة المطلقة بين الجنسين التي ينص عليها القانون . وهـــذا ما اتاح للامهات تمثيل نسبة كبرى – اكثرية احياناً – في الصناعة (حتى الثقيلة منها حيث بلغت هذه النسبة ٥٠ ٪) ، والعمل في مهن تعتبر في البلدان الاخرى محصورة في الرجال (ميكانيكي القاطرة الحديدية مثلا) ، وممارسة وظائف قيادية في المزارع التعاونية (٢٠ ٪ من وظائف المدراء اسندت الى النساء) او المصانع او المجالس على مختلف مستوياتها . وفي البلدان الآسيوية بصورة خاصة ، كان تحرر المرأة ، « المظلومة على ايدي المظلومين » ، كما قال لينين، ثورة وضعت حدا لعزلتها ولارتداء الحجاب ، وفتحت امامها ابواب المدارس والجامعات والمصانع والحياة العامة . لا بل ان التدابير الكثيرة التي حسنت وضع المرأة الحبلى او ام العـــائلة ، واستقرار المجتمع عند تنفيذ الخطط الخمسية الذي استلزم يدا عاملة نسائية وفيرة وزيادة الطاقة البشرية ، قد استوجبت اتباع سياسة تشجيع الولادات والعائلات التي برزت منذ السنة ١٩٣٦ بمنـــع الاجهاض الا تحت شروط معينة ، وبتدابير استهدفت ارساخ وثاق الزواج بالحد من عـــدد الطلاقات وتكررها (تُمنيع الطلاق بناء على رغبة زوج واحد وارتفعت نفقات الاجراءات) ، وبفرض عقوبات صارمة على من يتخلى عـــن عائلته او يمتنع عن دفع النفقة المترتبة للام والاولاد .

التعليم

بذلت الجهود لزيادة عدد السكان ولخلق شبيبة قوية ونشيطة ، كما بذلت الجهود لتعليمها ايضاً . في السنة ١٩١٣ ، كانت نسبة الاميين بين ٧٥ و٨٠٪ ، وحتى ٩٧٪ بين شعوب آسيا غير الروسية ؛ ومنذ السنة ١٩٤٠ ، اختلف الى المدارس الابتدائية والثانوية ٣٢ مليون تلميذ ، فهبطت نسبة الاميين الى ثلاثين بالمائة في اكثر المناطق تخلفاً . وقد هدفت المؤسسات الدراسية « لخلق الظروف البشرية الضرورية لقيام المجتمع الشيوعي » ، إذ ان على المدرسة ضمان « تحقيقات الثورة السياسية والاجتماعية » ، ولا يجوز لها ان تكون « لا خارج الحياة ولا خارج السياسة » . وان في هذه الصيغ لدليلاً على الاهمية المعترف لها بها والاهتمام الذي اعاره النظام المسائل التربوية ، « الجبهة الثالثة » ، « الجبهة التربوية » ، التي كانت موضوع احدى قصائد « مايا كوفسكي » . وارتبطت التربية ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع الذي اوجدته الثورة ؛ فالانسان ليس لا صالحاً ولا شريراً عند ولادته ؛ وهو المجتمع ما يكوّنه ويكون مسؤولاً في النهاية عما ينتهي اليه . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان تفاوت الاجور ، التي هي نسبية لكمية ونوعية العمل المؤدى ، لا يمكن الاعاضة منها الا اذا كانت هنالك « المساواة عند نقطة الانطلاق » ، اي الا اذا تمكن كافة الاولاد من تنمية معارفهم واستعداداتهم على قدم المساواة . ولذلك اعلن الدستور ان « لمواطني اتحاد الجمهوريات الاشتراكية الروسية الحق في التعليم » ؛ لهم الحق في ان يتعلموا بلغتهم الام ، وهي الوسيلة الوحيدة لتأمين المساواة الفعلية للقوميات ، ولاتاحة بروز الكفاءات ، ولتوزيع التعليم في اسرع وقت ممكن دونما اضطرار لتعلّم لغة اجنبية .

تؤمن المساواة عند نقطة الانطلاق مدارس كثيرة جداً وسهولة دخول الجميع ، في اي وقت ، الى التعليم العالي . فابواب المدرسة مفتوحة في كافة درجات التعليم ، وتتوفر تسهيلات عديدة — ولا سيما التعليم بالمراسلة الذي استفاد منه ٦ ملايين شخص في السنة ١٩٤٠ — للوصول الى المعاهد والكليات بأعداد كبرى عن غير طريق المدارس . فتقوم وحدة التعليم من ثم في روح البرامج والكتب المدرسية الواحدة في كافة انحاء الاتحاد المستوحاة من التعليم الماركسي-اللينيني في تفسيرها للعالم والعلائق البشرية .

من بين اكثر النظريات التربوية بياناً ولفتاً للانتباه تلك التي طلع بها « ما كارفكو » : كان مديراً لاصلاحيتي احداث مجرمين ، فاستخلص من خبرته مذهباً تعليمياً في مؤلّفه المشهور « القصيدة التربوية » . لقد اقتنع ما كارفكو بان للبيئة الحسنة التنظيم تأثيراً فاعلاً قوياً على الفرد ، فـ « يبوسة طينة الولد كلام محال » ، وليس من اولاد مطبوعين على الجريمة ، واولاد يستحيل اصلاحهم ، وهي الجماعة التي يكون منخرطاً فيها ما تكيّفه بالمنافسة التي تثيرها والرقابة التي تمارسها ، وهذا يفسر اهمية الجو العائلي الذي يصنع الولد على صورته . فالتربية تستهدف تدريب الاولاد على ان يحلوا بانفسهم المسائل التي تواجههم في الحياة اليومية ، وان يوافقوا بين الحرية الفردية والتقيد الضروري بموجبات الجماعة . ويشدّد ما كارفكو من ثم على الصلة التي

يجب ان تقوم بين التربية والحياة . فعلى العائلة والمدرسة ومنظمات الشبيبة ان تضع نصب اعينها تحقيق تفتح الفرد ، اذ ان الوالدين لن يستطيعا الى ذلك سبيلا الا اذا فكروا ابداً بتأثير مثلهما على ولدهما . وعلى المربي ان يكون متطلباً جداً ، على ان يوفق في الوقت نفسه بين متطلباته وامكانات الولد . وكلما طلب من الولد بذل مجهود جديد ، شعر الولد بتعاظم الثقة الموضوعة فيه.

فنحن من ثم امام تربية تتنكر للنظام التقليدي الصارم ، لكنها تربية لا يعتريهـــا وهن ، « تتطلب ابداً اقصى ما يستطيع الولد اعطاءه ، ولكنها لا تضن بالابتهاجات التي غالباً ما يسع الولد اعدادهـا بنفسه » ، وتؤول الى « اقامه بفرح يسيطر على كافة مستويات وجوده» (ه. فالون) .

التعليم نظري وعملي ويشمل علوماً وفنوناً شتى، ويجمع بين العمل الفكري والعمل اليدوي. وهو علماني تتولاه الدولة التي تحدد التوجيهات العامة ، والزامي ومجاني في مـــدرسة السنوات السبع (التعليم الابتـدائي و٣ سنوات من التعليم الالزامي) بين سن السابعة (بعد حديقـــة الاطفال) والرابعة عشرة . ويُلقن باللغة القومية ، على ان تعليم اللغة الروسيـة الزامي . وتليه اما ٣ سنوات دراسة تنهي التعليم الوسيط الكامـــل في مدارس العشر سنوات ، واما التعليم المهني . ويقود كلا التعليمين ، بعد التقدم الى امتحان ، الى تعليم الدرجـــة الثالثة ، جامعات ومعاهد . وبعد ذلك يلتحق الراغبون في البحث العلمي او التعليم بدروس « المرشحين » (في السنة ١٩٤٠ بلغ عدد الطلاب في التعليم العالي ستماية وعشرين الف طالب) .

الثقافة الجديدة : الواقعية الاشتراكية

كانت الثورة قد تسببت في هجرة عدد من الكتاب والفنانين والعلماء ، ولكن الكثيرين الذين لم يهاجروا اسهموا في تجدّد الحياة الفكرية بعد الحرب الاهلية . فقد اتجه مجهود النظام الجديد ، منذ البدء ، الى انزال الثقافة الى مستوى الشعب بمكافحة الامية والجهل ، وبتعميم التعليم على كافـــة الطبقات ، وبتأسيس كليات عمل (رابفاك) تستقبل العمال وتوزع عليهم تعليماً سريعاً ، وبالاكثار من دور الكتب واعادة طبع المؤلفات الكلاسيكية الكبرى . وكانت النتيجة ان شغف المعرفة العظيم الذي سيطر على العمال وانتشار التعليم هذا لم يلبثا ان خلقا جمهوراً وفيراً اختلفت متطلباته كل الاختلاف عن متطلبات جمهور النظام القديم . وطالما بقيت الحكومة على الحياد بين النزعـات المختلفة والفئات الفنية والادبية التي تقاسمت الكتاب والفنانين . وكان معظم هؤلاء اتباعـــاً لمدرسة الرمزية او مدرسة المستقبل ، وانضم بعضهم ، من امثال مایاکوفسکي والرسام بونين ، بصراحة الى البلشفيكية ، ولكن كثيرين غيرهم بقوا منعزلين عن هـــذا الجمهور الجديد بفعل مناشئهم ونزعاتهم الادبيـة ولغتهم المقفلة وفرديتهم . امـــا الـ (بروليتكولت) ، او الثقافة الشعبية ، فقد استقطبت كتابا ماركسيين حاولوا خلق ادب بروليتاري .

في السنة ١٩٢٩ ، دعي الكتاب ، الاعضاء في الجمعية الروسية للكتاب البروليتاريين ، الى الاشتراك في معركة التخطيط ، وفي السنة ١٩٣٢ ، انضموا كلهم الى جمعية الكتاب السوفيات التي اسندت اليها مهمة « دعم قاعـــدة السلطة السوفياتية » والاشتراك في الصراع الى جانب

البروليتاريا بغية اعداد ادب اشتراكي .

بينما شدّد في التعليم على الماركسية والمادية الجدلية ، وبقي بعض المستقلين من امثال «فيدين» على وفائهم للأدب السيكولوجي ، اخذ الادب الجديد على عاتقه ، بحسب امنية لينين ، ان يصبح « مرآة وعي الامة » . وهكذا صدرت مؤلفات تأثرت تأثراً بعيداً بـ « غوركي » ، وانتسبت الى ما عرف بعد السنة ١٩٣٢ بـ « الواقعية الاشتراكية » التي ألفت مذهباً رسمياً حقيقياً . فأمام عظمة تطور المجتمع والانسان الذي شاهده الكاتب ، توجب على هذا الاخير تحليل الواقع وإظهار الانسان في حزبه وعمله ، وطرح المسائل الانسانية الناجمة عن كل ذلك ومساعدة القراء على حلها والتخلص مما يحملونه في انفسهم لمجاراة العالم المادي الآخذ في التطور. والادب الجديد واقعي لأنه يغوص في الواقع ويصف « الانسان من حيث هو عضو في المجتمع »، بعيدا عن عبادة الذات ، وعن « عذابات رجال الفكر المترددين » ، ولذلك فانه يلاقي ابتذال الحياة اليومية ويمجد البطل الفرد ، وبطولة الجماهير المغفلة التي تصارع وتقدم نفسها ضحية للدفاع عن الوطن او لبناء عالم جديد ، وكل من تتحول حياتهم الى معركة ضارية يشتركون فيها بكليتهم من اجل تحقيق الاشتراكية . هذه هي حال « فورمالوف » الذي يصف بطولة « تشاباييف » (١٩٢٣) المغوار ، وحال « الكسي تولستوي » في « الف وتسعماية وثمانية عشر» وحال « سيرافيموفيتش » في « السيل الحديدي » ، وحال « فادياف » في « الهزيمة » (١٩٢٧)، وحال ايفانوف (« الانصار » ، « القطار المصفح رقم ١٤ – ٦٩ ») ، وحال «مايا كوفسكي» الذي اصبح بفضل قصائده النضالية («مائة وخمسون مليوناً»)وشعره الغنائي، «الشاعر الحامي عن حقوق الشعب » بالذات. وهذه حال « نقولا اوستروفسكي » الذي تظهر رواية سيرة حياته بخط يده ، « وسُقِيَ الفولاذ » (١٩٣٢) ، ما هي حياة التضحية التي يعيشها احد اعضاء الحزب . وتبرز مأساة انحلال المجتمع القديم ونشأة اخلاق جديدة في المصنع والعمل ، في كتاب « الاسمنت » (١٩٢٥) لـ « غلادكوف » ، ومأساة ملاشاة الكولاك وتأميم الاراضي في « الاراضي العذراء » (١٩٣٦) لـ« شولوكوف » الذي وصف كذلك الحزب الاهلية عند قوزاق الـ « دون » في « الدون الهادي » . ووصف كاتاييف تأسيس وحدة ماغنيتوغورسك الصناعية .

هو الاهتمام باعطاء الجماهير الشغفة بالمعرفة والتعليم فناً وادباً يسهل تمثلها ولا يبتعدان عن التقاليد القديمة ما يفسر كذلك المجادلات الكتابية المتكررة التي تناولت الادب المقفل والفن المجرد والموسيقى العسيرة : مهاجمة طابع التمسك المفرط بالشكليات في فن « بيكاسو » او فن « ماتيس » ، ومهاجمة بعض مؤلفات « بروكوفياف » و« شوستاكوفيتش » ، ثم التخلي ، بعد السنة ١٩٣٨ ، عن قوانين هندسة العمارة العصرية التي حظيت بمزيد من التقدير والعطف في السنوات الأولى للثورة، والعودة الى نمط كلاسيكي– جديد عادم الرشاقة وعلى شيء من الابتذال.

انما انتج الفن الجديد اشهر روائعه في الموسيقى والسينما بفضل « سرج بروكوفياف » و« ديتري شوستاكوفيتش » و« ارام خاتشادوريان » و« ديتري قبلفسكي » .

كان لينين قد كتب ما يلي : « السينما ، اعظم الفنون شأناً في نظرنا » ؛ فقد بذل الاختصاصيون مجهوداً كبيراً لكي يجعلوا منها الفن الشعبي بالذات . فحرصوا في الدرجة الاولى على ان يبعدوا عنها كل ما ليس طبيعياً ، فكانت مدرسة الـ « كينو غلاز » (السينما العين) التي رفضت كل اخراج وابتغت ، قبل اي شيء آخر ، تصوير الحياة على حين غرة ، « مباغتة الانسان في وسطه الاجتماعي وفي حياته » . وكان لهذه النظرية تأثير كبير على كافة العاملين في حقل السينما بلفتها الانتباه الى اهمية اختيار وجمع المشاهد واستنادها الى الواقع . وقد تميز في هذه السينما غير الناطقة اربعة مبتكرين عظام : « ايزنستاين » الذي حقق الرائعة السينمائية السوفياتية الاولى في « المدرعة بوتمكين » ، وبودوفكين الذي انتج « الام » المقتبسة عن رواية غوركي ، « نهاية سان بطرسبرغ » ، و« عاصفة على آسيا » ، الفيلمين الاجتماعيين اللذين يتوصل فيهما الابطال شيئاً فشيئاً الى « رؤية واجبات الطبقة التي ينتسبون اليها رؤية واضحة » ، و« دوفجنكو » في « الارض » ، و« فرتوف » الذي انتج ، في اوائل عهد السينما الناطقة ، رائعته « اغاني لينين الثلاث » . وبعد هذه الفترة الاولى التي سيطرت فيها السينما السوفياتية على كافة السينمات الاخرى ، كانت السنوات الاولى للسينما الناطقة سنوات جمود وجدب ، الى ان حدثت في السنة ١٩٣٤ ، بفضل المبتكرين الاخوين فاسيلياف ، مخرجي « تشاباييف » ، فيلم الحرب الاهلية ، نهضة غاية في التألق كرسما انتاج الافلام التاريخية : « بطرس الاكبر » لـ « بتروف » ، و« اسكندر نوسكي » لايزنستاين .

القضاء

ان المبادىء نفسها التي استوحيت في التعليم استوحيت في ادارة القضاء (باستثناء الجرائم السياسية) الذي يسمو عليه الى حد بعيد في الدول الاخرى بمفهومه الواقعي والانساني .

فقد اظهرت الدراسة التي قام بها « هارولد ج. برمان » حول القرارات المتخذة في المحاكم السوفياتية ، طابع الابوة والحماية الذي يرتديه القانون السوفياتي. وقد يشبه جو محاكمة جنائية سوفياتية – بحسب المؤلف الذي هو اميركي – جو محاكم الاحداث الاميركية ، كما قد يشبه جو محكمة مدنية جو محاكم المصالحة العائلية . ومرد ذلك الى ان القانون يعتبر الجريمة وكأنها صورة البيئة الاقتصادية التي حدثت فيها: فالمجرم من ثم ضحية المجتمع اكثر منه عدوه ، والسجن يجب ان يكون مكان تربية جديدة لا مكان عقاب . وهذه الاراء ، التي لم تكن خاصة بالحقوقيين السوفيات والتي بشّر بها القاضي براندس في الولايات المتحدة ، هي ما عمل بها في نظام المحاكم الجزائية والاصلاحيات . والمقصود في الدرجة الاولى هو اعادة تربية المحكوم عليهم ، و« تبديل طبيعتهم ، بحسب تعبير غوركي ، وتنمية الخصال التي تتسم بقيمة اجتماعية عند الافراد » . وتتحقق اعادة التربية هذه بفضل اسهام المحكوم عليهم اسهاماً ناشطاً في الاعمال المفيدة اجتماعياً ولا سيما اعمال الانتاج الوفير التي تساعدهم من جهة على فهم الاساليب الاشتراكية في تنظيم العمل (المنافسة الاشتراكية ، الدعاوة التقنية ، النقاش حول الانتاج)

وتوفر لهم من جهة ثانية تربية مهنية تعدهم لاحتلال مركز مفيد في المجتمع بعد الخروج من السجن.

يذكر القانون الجزائي ثلاثة اشكال « للعمل الاصلاحي» (حل هذا التعبير محل تعبير العمل الشاق في السنة ١٩٣٣) : عمل دون حرمان الحرية ، عمل مع تحديد الاقامة ، عمل مع حرمان الحرية في معسكرات العمل . وتنطبق العقوبة الاولى على الاحكام التي لا تتعدى السنة وتنفذ على العموم في مكان العمل العادي او في دائرة محددة الشعاع بالنسبة لمركز الاقامة . وتنفذ عقوبة الاحكام المتراوحة بين سنة وثلاث سنوات في « مراكز الاعتقال العادية » او في معسكرات العمل ، والعقوبة التي تتعدى ثلاث سنوات في معسكر عمل اصلاحي يقوم في منطقة بعيدة من مناطق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛ وهناك اخيراً « تحديد اقامة مع عمل اصلاحي » لعزل المحكوم عليه عن بيئته السابقة . ويتقاضى المحكوم عليهم الاجر نفسه الذي يتقاضاه العمال المتعاقدون المساوون لهم جدارة وكفاءة وانما يحتفظ لهم بنسبة ٥ الى ١٥٪ من هذا الاجر ، ويخضعون لشروط العمل نفسها .

٣ – الديموقراطية الحرة والديموقراطية السوفياتية

الرأي الحر والنظام السوفياتي

كان من نتيجة انقسام العالم الى معسكرين انقسام الرأي ايضاً بحيث لم يبق على الحياد سوى نزر قليل من الناس امام المؤسسات السوفياتية والنظام السوفياتي ؛ وغمضت المجادلات ما قد نتوصل اليه من معرفة بها وما قد نعطيه من تفسير لها ، الا ان مؤلفات علماء الاقتصاد والحقوقيين واصحاب النظريات في العلوم السياسية ، على اختلاف اتجاهاتهم ، تتيح استخلاص مميزاتها النوعية الاساسية .

هو مفهوم « الحرية » ما تدور حوله الانتقادات الموجهة للنظام السوفياتي .

بتأسيسه الحزب الواحد ، الذي يسيطر عليه رجل واحد لا يتميز عن الدولة التي يمسك هو بمراكزها الحساسة ، ويستحيل انتقاد سياسته العامة ، وينحصر فيه حق تقديم المرشحين لانتخابات قد يعتبر الامتناع عن التصويت فيها اعلان معارضة ، ويحتكر كافة وسائل التعبير والدعاوة ، وتؤول فيه المجالس الى مجرد مجالس للتسجيل ، لم يترك النظام السوفياتي لمواطنيه سوى حرية ظاهرية وصورية ، بحيث ان الديموقراطية ليست سوى خديعة . وليست الحرية الفكرية والادبية ما قضي عليها من ثم فحسب ، بل الحياة المادية نفسها التي تعرضت للخطر بفعل ملء سلطة الدولة السوفياتية ، المالكة الوحيدة والمنتجة الوحيدة والموزعة الوحيدة للمواد الاستهلاكية . وبالفعل زادت اشتراكية وسائل الانتاج من قوة الدولة زيادة عظمى ، وجعل منها تخطيط الاقتصاد سيدة حياة كافة سكان الاتحاد . وحتى في الحقل الزراعي ، الذي ابقي فيه على « قطاع حر » ، وانعم فيه على المزارع الجماعية « بالتمتع تمتعاً دائماً » بالارض التي تستثمرها ، توفرت للدولة وسيلة تأثير غير مباشرة وحاسمة على الفلاحين ، لان الجرارات

والمعدات الآلية الضرورية الاخرى بقيت ملكاً لها ، وكانت هي التي تحدّد شروط استعمالها في التعاونيات الزراعية . وجملة القول ان «كسب المعيشة منوط بالرأي المستقيم» . لا بل ان أهمية دور الشرطة ، وقوتها ووسائل عملها ، وتمثيل كل معارض بـ « عدو الشعب » ، قد خلقت هلعاً حقيقياً ، شبيهاً به في البلدان الفاشستية ، يضع النظام السوفياتي في عداد الانظمة الاستبدادية . فالمواطن ليس حراً ، وكرامته تمتهن في كل وقت لانه اصبح آلة في ايدي سلطة تضحي به دونما اية مراعاة للروح الانسانية الاولية ، ولا يتمتع باية حرية من الحريات المعتبرة ضرورية ، ولا سيما حرية الاجتماع والصحافة والقول ، الخ .

النظـــام السوفياتي والفاشـتية

ان تمثيل النظام السوفياتي بالانظمة الفاشستية على هـذه الصورة يعارضه العديد من اصحاب النظريات في العلوم السياسية . ففي الدرجة الأولى ، كما اثبت ذلك « دوفرجيه » ، تختلف مصادر وحيها الفلسفي اختلافاً اساسياً . فالماركسية تبدو وكأنها مذهب عقلي وعلمي يرتبط بفلسفة الانوار والايمان بالتقدم . وهي تعلم ان الانسان ، اذا هو لا يولد لا صالحاً ولا شريراً ، يستطيع ان يتحسن بزوال النظام الرأسمالي ، وان الغد سوف يصبح ، بفضل قيام الاشتراكية ، افضل من اليوم ، ولا سيما افضل من الامس . وفلسفتها متلاحمة الاجزاء ، تعطي « تفسيراً شاملاً ومتناسقاً للكون » يحمل على التفاؤل حقاً . اما فلسفة الفاشستية فتشاؤمية . العصر الذهبي قـــد ولى ، والانسان المطبوع على الشر يجب ان يخضع لرؤساء لا يطلب منهم تأدية حساب للجماهير المحتقرة والعاجزة ، التي يتوجب عليها الامتثال للمقررات المتخذة دون ارادتها. فامام التعاليم الفاشستية التي تستند الى الابتغاءات الغريزية المخالفة الصواب التي هي ارستوقراطية في جوهرها ، نرى ان النظام الشيوعي صوابي ومحب للمساواة في مبادئه وفي اهدافه .

اما تركيب الحزب الواحـــد فينطوي على خلافات جوهرية . فاذا استعانت الاحزاب الفاشستية بالطبقات الشعبية ، خلال فترة الاستيلاء على السلطة ، واذا هي افلحت في ضم جماهير عمالية وقروية هامة ، فان سياستها تكون محافظة بعد استلام زمـــام السلطة ، وقد استندت اكثر فاكثر ، في الدرجة الاولى ، الى الطبقات المتوسطة والغنية . ثم ان انتخاب المسؤولين ، في حياة الحزب الداخلية ، قاعدة قانونية في الحزب الشيوعي ، بينما يعين المسؤولون في الاحزاب الفاشستية من قبل السلطة العليا . اما دور خلايا الحزب ، فبينما هو ازداد شأناً في الاتحـــاد السوفياتي الى جانب الدولة وفي داخلها ، وازداد النقاش فيها حدّة ، نرى ان تأثير الجماعات الحزبية المنظمة في ايطاليا والمانيا قد تضاءل بسرعة كلية .

ونرى أخيراً ان الاختلاف عظيم جداً في اختيار اعضاء الحزب ايضاً . فقد وقفت الاحزاب الفاشستية موقفاً حذراً من اللامبالين والعادمي النشاط الذين لم يلتحقوا بها قبل استلام السلطة ، ورفضت كل طلب انضواء جديد (في السنة ١٩٢٥ في ايطاليا ، وبعد السنة ١٩٣٣ في المانيا) ، باستثناء انضواء الشبان الذين كانت تعدّهم في جماعات الـ «باليلا» والطلائع والـ «هتلر جوجند» .

اما الحزب الشيوعي السوفياتي فقد محض المواطنين ثقته وفتح ذراعيه لا للكومسومول فحسب، بل لكل مواطن تتوفر فيه شروط تقديم الطلب والتمرس التي خففت تخفيفاً مستمراً، لا سيما في السنة ١٩٣٩. لذلك ابتعدت الاحزاب الفاشستية عن الامة والفت طبقة مقفلة ذات امتيازات، بينما وسع الحزب الشيوعي يوماً بعد يوم عملية اختيار خاصته. ويرد ذلك الى ان دور الحزب قد نُظر اليه نظرة مختلفة في كل من النظامين. ففي البلدان الفاشستية، تسلم النظام السلطة بفضل ردة فعل الطبقات المتوسطة والبورجوازية امام خطر البروليتاريا. وعلى الرغم من ان الكلام تناول «الثورة المستمرة» احياناً، فان وظيفته كانت وظيفة محافظة حقاً. والغاية المنشودة هي تمكين التركيب الاقتصادي والاجتماعي الراهن، والابقاء عليه بعد اصلاحه. وعلى الحزب ان يراعي المصالح الكبرى والجيش الذي تنخرط فيه جماهيره المنظمة والمسلحة. ويفسر هذا التطور الرجعي سرعة التنفيذ، وطرد او تقتيل العناصر البروليتارية وانصار «ثورة ثانية» محتملة. اما في الاتحاد السوفياتي فوظيفة الحزب هي المساعدة على تطوير المجتمع والاقتصاد والحؤول دون التوقف والجمود بشحذ العزائم ومقاومة التبارد واللامبالاة وشرح الحاجة الى الاصلاحات والتضحيات. وعلى الرغم من ان الدستور السوفياتي لم يخص الحزب الشيوعي بمركز كبير فان دوره قد تعاظم يوماً بعد يوم، والانتماء اليه قد سهّل تسهيلاً مستمراً.

يفسر هذا الاختلاف كذلك طابع السياسة الخارجية في كل من النظامين. فبينما رفض الحزب الفاشستي تحقيق تطور داخلي ووجه الطاقات القومية شطر الفتوحات الخارجية ولم يحافظ على النظام الا بسياسة نفوذ لحمتها الاستفزازات وسداها اعمال القوة، استخدم النظام السوفياتي كافة موارده وطاقاته في تطوير المجتمع والاقتصاد وانتهج سياسة مسالمة لأنه كان بحاجة الى الهدوء لتحقيق هذا التطوير. اضف الى ذلك اخيراً ان الدكتاتورية السوفياتية لم تظهر يوماً بمظهر نظام سياسي نهائي يحل، «لمدة الف سنة»، محل الديموقراطية الفاسدة. فهي وسيلة لا غاية، وقد صرحت بانها انتقالية ومعدة للتواري حين تزول الاخطار الداخلية والخارجية، وحين ينهي النظام مرحلة الاشتراكية الحالية التي هي «طور الشيوعية الادنى» ويدخل «طوره الاعلى» الذي تتلاشى فيه الدولة وتنتهي الى الزوال.

الديموقراطية السوفياتية

هل ان النظام السوفياتي «مثال الديموقراطية الحقة» ام انه دكتاتورية لا وجود للحرية فيها «في الحقول الهامة»؟ ان السيد «فيديل»، بعد تحليله المستفيض لحجج الخصوم والانصار قد خلص الى القول:

«من العبث البحث في مفهوم الديموقراطية بالذات عن المقياس الذي يتيح اصدار الحكم في الرأيين المتقابلين. فكلاهما صحيح من وجهة نظر الديموقراطية فقط. وكلاهما يتولد عن الاندفاع نحو الحرية الذي هو المعنى العميق لكل ابتغاء ديموقراطي».

واضاف الى ذلك قوله:

«ان ثنويتها وتضادهما يعزيان كلياً الى ثنوية مفاهيم العالم التي تنكسران عبرها ... وان مقياس صحتها او

بطلانهما ... يفتح الباب امام فلسفة اساسية ومذهب يتناولان الكون » .

يمكن ان نجد ايضاح المعنى السوفياتي لكلمة الديموقراطية في شرح ستالين لدستور السنة ١٩٣٦ :

« ما هي الديموقراطية ؟ ان الديموقراطية في البلدان الرأسمالية ، حيث توجد طبقات متخاصمة ، هي بالاختصار ديموقراطية الاقوياء ، وديموقراطية الاقلية الحاكمة . اما في الاتحاد السوفياتي فالديموقراطية هي ديموقراطية العمال ، اي ديموقراطية الجميع » .

وفي شرح احد الحقوقيين السوفيات :

« ان البلاد التي يبطل فيها استثمار الانسان للانسان ، والتي تتوفر فيها المساواة السياسية ، والاقتصادية ايضاً ، لكافة المواطنين ، والتي لا تعلن فيها الحريات الديموقراطية رسمياً او قانوناً فحسب ، بل تؤمن عملياً بالظروف المادية للحياة الاجتماعية ، والتي ليست مساواة الشعوب فيها كلمة كاذبة ولا تزول فيها صداقتها ، ان هذه البلاد قد قطعت لعمري شوطاً بعيداً على طريق الديموقراطية . فالديموقراطية قبل ان تكون مبدأ سياسياً من مبادىء الحكم هي نظام اقتصادي اجتماعي يحدد واقع النظام السياسي ، ولا يمكن ان تتحيز الديموقراطية الا في مجتمع خال من الطبقات يوجد وحده ظروف تفتح الفرد » .

تظهر هذه النصوص ان الاتحاد السوفياتي يشدد على « الشروط الموضوعية للحرية » . ويلقي بعض الضوء عليها الحديث الذي نقله « وندل ولكي » المنافس الجمهوري الفاشل لـ « ف. د. روزفلت » . فهو قد لفت في السنة ١٩٤١ نظر رئيس مصلحة في احد المصانع السوفياتية الى انه لا يمكن ان يكون حراً حقاً ما دام يعترف بانه لا يستطيع لا التعبير ولا الدفاع عن آراء غير آراء الحكومة ، فسمع منه الجواب التالي :

« انك لا تفهم معنى ، ايها السيد ولكي . انا اتمتع بحرية لم يعرفها ابي وجدي قط . فلم يسمح لهما بتعلم القراءة والكتابة . وكانا عبدين مرتبطين بالارض . وحين كانا يصابان بمرض لم يكن هناك مستشفى للاعتناء بهما . انا اول شخص في سلسلة جدودي الطويلة استطاع التعلم والتقدم والوصول الى نتيجة ما . هذه هي حريتي . ولعلك لن تعترف بأنها الحرية . ولكن يجب ألا تنسى اننا ما زلنا في اول عهد نظامنا . فسوف يأتي يوم نتمتع فيه نحن ايضاً بالحرية السياسية » .

وكما يلاحظ « م. س. ستلنغ – ميشو » ، الذي ننقل عنه هذه النصوص ، ان « الحرية » ، في نظر السوفيات ، تقوم في جوهرها في الانعتاق الاقتصادي والاجتماعي ، في « التحرر من الاستثمار » . وهكذا فان المعسكرين يقصدان خدمة حرية الانسان ولكنهما ينفذان قصدهما بطريقتين مختلفتين . فبزوال الطبقات زال مبرر تعدد الاحزاب ، اذ ان زوال كل مصلحة طبقية يستتبع آلياً زوال الخلافات السياسية . ولذلك لا تشمل حرية تأسيس الشركات الاحزاب السياسية ولا تتعلق الا بالمؤسسات الاجتماعية . وكذلك فان حرية الرأي واقع راهن ، ولكنها لا تبرز بقيام الاحزاب السياسية . ان المناقشة حامية في داخل الحزب وحول المسائل التي يواجهها نشاط الحزب . وانما تُنتقد ادارة الحكام والموظفين في خلايا المشاريع والنقابات والصحف ، وطبيعي في النهاية ان تنصاع الاقلية لقرار الاكثرية كما هي الحال في كافة

الديموقراطيات الاخرى . اضف الى ذلك من جهة ثانية ان الديموقراطية موجودة هنا في نطاق هي غريبة عنه في البلاد الرأسمالية : في التعاونيات الزراعية ، في المصنع ، حيث لا يتولى ادارة المشروع مالك واحد حر التصرف في عمله وقادر على ايقاف استثماره وحتى اقفاله اذا استصوب ذلك . والرقابة العمالية هنا رقابة فعلية وتمارس في كل آن ، لا سيما وان انتفاء مفهوم الكسب يسهّل البحث عن الخير العام ؛ فيصبح الاضراب في مثل هذا التنظيم امراً غير وارد لا يمكن تصوره . وهو هذا المبدأ نفسه ما وضع في ايدي الدولة كل اجهزة الدعاوة : التعليم ، والكتب ، والصحافة ، والسينما ، والاذاعة ، التي تشرف عليها ، في البلدان الرأسمالية ، الصوالح الخاصة سيدة الاقتصاد .

فهل ان النظام السوفياتي كما كتب « هـ. لاسكي » ، ليس سوى مجتمع ديموقراطي تحكمه دكتاتورية ؟ على هذا السؤال يجيب انصاره ان الدكتاتورية كانت ولا تزال حاجة ملحة . افلا يعترف فلاسفة الديموقراطية باستحالة تجنب فترة تكون فيها الدكتاتورية امراً ضرورياً ؟ وقد شدد « جون مولتون موري » على :

« ان اشتراكية مصادرة الاملاك الشاملة والحكومة البرلمانية ... امران متناقضان لسبب بسيط هو ان التبدلات في النظام الاجتماعي ترتدي طابعاً من الصرامة لا نستطيع معه ، من الوجهة البشرية ، توقع تسليم الاكثرية بها ، حتى اذا جمعت مثل هذه الاشتراكية حولها اكثرية برلمانية » .

ويلاحظ « ف. غوغيل » :

« ان الديموقراطية لم تقم في اي مكان ... حتى في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة، بدون منازعات وبدون اقصاء بعض الفئات الاجتماعية عن الحياة السياسية اقصاء مؤقتاً على الاقل » .

كان من شأن حرية النقابات والاضراب من اجل تحسين الاجور كلما تزايد الانتاج ان يعرضها للخطر تنفيذ الخطط الخمسية ، ولا سيما تقديم الصناعة الثقيلة على المواد الاستهلاكية ، اي المستقبل كله .

النظام « متلاحم ومتماسك منطقياً انطلاقاً من المقدمات الماركسية » ، كما يلاحظ ذلك حقوقي آخر ، هو « مارسيل والين » ، الذي يضيف الى ذلك قوله: « من الصعب عدم الاعتراف بان الماركسي قد يكون حسن النية عندما يدعي بانه ديموقراطي » . فالمسألة تتناول في النهاية مفهوم العالم في نظرنا ، والماركسية تقترح ، في وجه المذاهب الحرة ، مذهباً كاملاً يستطيع ، كما يعتقد ممثلوها ، حل « كافة المناقضات بين كل شخص والاشخاص الآخرين، بين الفرد والمجتمع، ويكون اتحاداً في الحق والسعادة » .

« قد تنفي الديموقراطية الماركسية عن نفسها صفة احتكار السلطة، لان احتكار السلطة هو استعباد الانسان للاهواء والصوالح الخاصة . ولكن المجتمع الماركسي احتكاري حقاً لان شيئاً مما هو انساني ليس غريباً عنه . انه تفسير كامل وحي للانسان والعالم » . (ج. فيدبل) .

٤ – قوة النظام والمعارضة

تحقق تدعيم النظام بفضل احراز الاقتصاد الجديد نجاحات شاملة اتاحت تحسن مستوى معيشة المواطنين تحسناً تدريجياً ، وبفضل جمع كافة السلطات في ايدي الحزب الواحد والحكومة التي لا يتميز الحزب عنها والتي توفرت لها كافة الوسائل اللازمة لمراقبة كل نشاط عدائي وقمعه بصرامة . وتحقق كذلك بفضل انتهاج سياسة كريمة حيال القوميات ازالت كافة آثار النظام القديم الاستعماري بتأمينها المساواة الفعلية بين الحاكمين القدماء والمحكومين القدماء . ولكن هذه العوامل ما كانت لتخلق امة سوفياتية وتضمن المستقبل لو لم تشترك معها عوامل اخرى ، وبخاصة التوجيه الماركسي اللينيني في التعليم والصحافة والاذاعة والسينما ، ودأب هذه الاجهزة على استمالة السكان الى النظام وعلى اقناعهم بانهم يعيشون في ظل نظام اكثر موافقة من النظام القديم ، مهما كانت الاخطاء وخيبات الامل الناجمة عنها ، وعلى حملهم على الدفاع عنه ضد الهجمات الداخلية والخارجية ووعدهم بمستقبل افضل اكيد .

الانسان الجديد

ابتدع النظام البلشفيكي انساناً جديداً . فعلى غرار الثورة الفرنسية من ذي قبل ، فتحت الثورة الروسية ، بتوسيعها قواعد المجتمع ، حقل عمل فسيحاً وغير مُؤمّل امام المواهب والقابليات. وحررت الطاقات الجديدة ، المهملة والمكبوتة حتى ذاك التاريخ ، الكامنة في شعب يجاوز المائة مليون نسمة عدداً ، والمؤلفة احتياطياً كبيراً من « الاهليات لكافة المهام الممكنة » . فليس زعماء الثورة ، لينين وتروتسكي وستالين ومولوتوف ... وحدهم من كان مقدراً لهم بدونها ان يبقوا « منفيين حزانى » او « متآمرين مغمورين » ، ومن كشفت الظروف كفاءاتهم القيادية ، او قادة الجيش والضباط الادنون وصفوف الضباط والجنود العاديون والعمال ، الذين اصبحوا في وقت قصير قادة الجيش الاحمر الشبان ، بل عدد كبير من الافراد الموزعين على كافة انحاء البلاد الذين « اكتشفوا قدرتهم على النشاط الخلاق الذي لم تسمح الظروف السابقة بافتراض وجوده ... فمنذ السنة ١٩١٧ ، ربما لم توجد قرية واحدة في الاتحاد السوفياتي لم تنتج ، في اطار حاجاتها الخاصة ، احد امثال «هامبدن» القادرين على الاهابة بها الى بذل جهود لم تكن تتصور قدرتها عليها من ذي قبل» (ه. لاسكي) .

ان الانسان السوفياتي الجديد ، المختلف كل الاختلاف عن الفلاح الروسي القديم ، قد تكوّن في اثناء معارك الحرب الاهلية والتدخل الاجنبي ، وخلال سنوات الجهود الطويلة التي فرضتها اعادة اعمار البلاد وتحقق الخطط الخمسية . واتجهت التربية التي اكتسبها بفضل المدرسة والكومسومول والجيش الاحمر والصحافة والسينما والاذاعة والادب الى تنمية الشعور فيه بان « المجتمع الجديد لا يمكن ان يبنى الا باتحاد كافة طاقات الشعب الحية » ، وبان «نعمى الانسان

الشخصية مرتبطة بالازدهار الاجتماعي ، وبان الشخص لا يستطيع الافادة افادة كلية من قابلياته المختلفة الا في المجتمع فقط » .

منذ السنة ١٩٣٦ ، تألفت اكثرية الشعب السوفياتي من اناس لم يعرفوا قط النظام القديم أو لم يحفظوا عنه سوى ذكرى بعيدة ، وترعرعت في هذا الجو الحماسي الذي خلقتـــه الثورة ، مقتنعة بان الحياة الجديدة لن تكون الا اكثر جمالاً يوماً بعد يوم واوفر ارضاء يوماً بعد يوم ، ولم يثر المستقبل مخاوفها ، ولا سيما من زيادة الانتاج ، لانها على يقـــين بان المستقبل سوف يكون افضل سنة بعد سنة . وسيظهر الاثر العميق للتربية الاخلاقية السوفياتية هـــذه في الحرب ضد المانيا وفي سنوات اعادة بناء البلاد الصعبة .

الجيش الأحمر

بغية مواجهة الحرب الأهلية والتدخل الاجنبي ، توجب على النظـــام الجديد انشاء جيش مخلص وقوي . وكان عليه ، في هـذه المهمة ، ان يتغلب على الصعوبات نفسها التي قامت في وجـــه الثورة الفرنسية . ففي شهر تشرين الاول من السنة ١٩١٧ ، حلّ محـل الجيش القديم ، السائر بخطى سريعـــة في طريق الانحلال ، جيش اشتراكي اختير افراده عـن طريق التطوع : « جيش العمال والفلاحـــين الاحمر » المؤلف من « عناصر الطبقات المجدّة والمنظمة ، المتأثرة اكثر من غيرها بالروح الطبقية » . فجاءت النتائج مخيبة للآمال ، ان لجهة عدد المتطوعين (اقل من ٣٠٠ ٠٠٠ في شهر ايار من السنـة ١٩١٨) ، وان لجهة الانضباط . لذلك ادخل تروتسكي اصلاحات حازمة منذ شهر اذار من السنة ١٩١٨ : انشاء سلطة عسكرية مركزية ، خدمة عسكرية الزامية وقيد اسماء الشبان البالغين سن الخدمة العسكرية ما بين السنة ١٩٢١ والسنة ١٩٢٥ في المناطق الغربية الـتي يهددها الجيش الابيض . وأبطل انتخاب الضباط منذ صيف السنة ١٩١٨ ، وانزلت عقوبات صارمة بالفارين والمتمردين. واخيراً بذلت جهود كبرى لاستخدام قادة الجيش القيصري القديم ريـــثما يتوفر للجيش الاحمر اعداد ضباط يمحضهم ثقته الكاملة . الا ان الحكومة ، التي لم تفتر دقيقة واحدة باخلاص هؤلاء الضباط ، عينت في مختلف الوحدات مفوضين يمثلون النظام رغبة منهـــا في استدراك الخيانات واعمال التخريب ، وتربية المجندين الجدد تربية سياسية . واسندت ادارة العمليات الحربيـــة للقيادة ؛ ولكن الاوامر والتقارير يجب ان تحمـــل توقيع المفوض . واستدعي كذلك صفوف ضباط الجيش القديم (٢١٥٠٠٠) الذين رفعوا الى رتب ضباط ، وانشئت مراكز تدريب تعلم، خلال اشهر معدودة ، ضباط الغد المنحدرين من عائلات عمالية قروية. فارتفعت نسبة الشيوعيين بين الضباط من ٥٤ ٪ في السنة ١٩١٩ الى ٦٥٪ في السنة ١٩٢١ . وضمت الى الوحـــدات ، ولا سيما وحدات الاصطدام ، فرق جديدة هامة من المجندين الشيوعيين . وهي هـذه الوحدات، مع المفوضين والضباط الشيوعيين ، ما الفت ، بحسب تعبير تروتسكي ، « طائفة شيوعية جديدة من الساموراي عرفت ، بدون اي امتياز طبقي ، كيف تموت وعلمت الآخرين كيف يموتون من اجل قضية الطبقة العمالية » . وحـــين قضى البلشفيك ، في ربيع السنة ١٩٢١ ، على الجيوش

البيضاء وارغموا الحلفاء على الانسحاب ، كان قد برز جيل جديد من القادة العسكريين المحنكين ضم ضباطاً قدماء (شابو شنيكوف ، كامنيف ، توكاتشفسكي) او صفوف ضباط قدمـــاء (فوروشيلوف ، تيموشنكو ، بلوشر ، بوديّنتي ، ايجوروف) ، او مدنيين (فرونزيه) . اما الضباط المنحدرون من اصل قروي وعمالي ، الذين اتوا اعمالاً بطولية خلال الحرب الأهلية ، فقد حصلوا في الاكاديميات العسكرية الدروس التي اتاحت لهم بلوغ الرتب العليا ، ولم يبق في الخدمة ، في السنة ١٩٣٠ ، سوى عدة مئات من ضباط الجيش القديم (١٠٪ من الضباط مقابل ٧٨٪ في السنة ١٩١٨) ؛ وفي السنة ١٩٣١ كان ٥١٪ من الضباط اعضاء في الحزب الشيوعي . وارتفعت هذه النسبة الى ٦٨،٣٪ في السنة ١٩٣٤ . ومنـذ السنة ١٩٢٨ ، كانت هـــذه حال ٥٣،٦٪ من قادة الفرق ، و ٧١،٩٪ من قادة الفيالق و ١٠٠٪ من قادة الجيوش . وقـد قلل تزايد العنصر الامين هذا في المراتب العليا من شأن دور المفوضين الذي انحصر في تربية المجندين السياسية والمعنوية . ولكن سلطتهم توسعت مجدداً في اعقاب عملية تطهير كبار الضباط ، التي اجريت في السنـــة ١٩٣٧ ، ورفـع في الوقت نفسه ضباط الصف الثـــاني ، الاوفياء للحزب والواقفون على التقنيات العصرية ، الذين احتلوا المراكز الشاغرة الهامة .

الشرطـــة والقضاء السياسي

كانت الحكومة السوفياتية ، وهي حكومة ثورية تحدق بهـا الاخطار من الداخل والخارج على السواء ، اعجز من ان تستمر وتنتصر بدون دكتاتورية ، وكانت هذه اعجز من ان تقوم بعمل مجد بدون مساعدة شرطة ناشطة تمارس رقابتها في كافة الاوساط وفي كافة انحاء البلاد . وهو ستالين من شرح هذا الوضع ، في السنة ١٩٢٧ ، لوفد من العمال الاجانب :

« نحن بلاد تحيط بها الدول الرأسمالية . واعـــداء ثورتنا في الداخل هم عملاء رأسماليي كافة البلدان ... ، بحاربتهم نحارب العناصر الرجعية في كافة البلدان ... ، وما دام هنـــاك تطويق رأسمالي ، فسوف يكون هناك مخربون ومنفذو اعمال جانبية وجواسيس وارهابيون آتون من وراء حدود الاتحاد السوفياتي لخدمة دوائر التجسس في الدول الأجنبية ... لا ، ايهـــا الرفاق ، يجب الا نرتكب الاخطاء التي ارتكبها الثوار الباريسيون في السنة ١٨٧١ . ان جهاز الشرطة السياسية في الدولة ضروري للثورة وسوف نبقي عليه لارهاب اعداء البروليتاريا » .

نظم جهاز الشرطة السياسية (*G.P.U.* ، ثم *O.G.P.U.* ، ثم *N.K.V.D.* — اي مفوضية الشعب للشؤون الخارجية — في السنة ١٩٣٤) في السنة ١٩٢٢ في اعقاب الثورة الاهلية ، ومارس نشاطه في اثناء السياسة الاقتصادية الجديدة ضد انصار النظام القديم وممثلي الطبقات الحاكمـــة القديمة ، وضد « السياسيين » : المنشفيك ، والاشتراكيون الثوريون ، والفوضويون . وعند البدء بتنفيذ الخطط الخمسية ، تناول نشاطه المحتكرين والكولاك وكافة مقيمي العقبـــات في طريق التصنيع والمنسوب اليهم « تخريب » الانتـــاج : كاختصاصيي الصناعات الغذائية الـ ٤٨ الذين ادينوا في خريف سنة ١٩٣٠ ، ومهندسي « الحزب الصناعي » في موسكو الذين حـــوكموا في شهر كانون الاول وعفي عنهم في السنة التاليـــة . وحتى اوائل السنة ١٩٣٥ انزلت العقوبات

الصارمة : كالحكم بالموت الذي ابقي عليه في الشؤون السياسية ، والنفي الى معسكرات المناطق المتجمدة وسيبيريا ، بناهضي الثورة من محتكرين وكولاك بصورة خاصة ؛ امـــا المعارضون الخارجون من صفوف الحزب فقد استفادوا من قانون غير صارم شبيه بالقانون « السياسي » في السجون الغربية ، ولكن هذه المعاملة زالت بعد مقتل كيروف الذي يبدو انه زاد من حـــذر ستالين .

المعارضة

كان النظام مقتنعاً بان الرأسمالية مصممة منـذ السنة ١٩١٧ على تقويض الدولة الاشتراكية الجديدة ، ثم ايد مخاوفه هذه التدخل الاجنبي والمساعـدة المقدمة للمهاجرين ومشاريعهم من قبل الحكومات الاجنبية وتهديدات الصحافة والعديد من الشخصيات العسكرية والمدنية الاجنبية ، فرأى طبعاً في كافة مظاهر المعارضة والمؤامرات و« اعمـــال التخريب » اثر التدخل الاجنبي . فاتهم كل معارض بانه متواطىء مع الاجنبي واداة في يديه ، وهذا ما يفسر ضراوة المنازعات والقمع الذي لم يعرف للرحمة معنى .

ان زوال معظم الطبقات الحاكمة القديمة لم يقض على كل معارضة . فان بعض ممثليها ممن بقوا في الارض السوفياتية قد ظهروا علانية مرة اخرى خلال سنوات السياسة الاقتصادية الجديدة ، ولكنهم ما لبثوا ان تواروا امام المحتكرين . اما معارضة الكولاك والمقاومة الريفية في اوائل عهد التأميم فكانتا اعظم شأناً الى حد بعيد . وقد تحيزتا بثورات مسلحة قمعت دونما صعوبة بتدابير التوقيف والنفي ، وبمقاومة انشاء التعاونيات الزراعية (كما يصفها شولوكوف في روايته « الاراضي المحياة ») في العلن او في الخفاء ، وبتخفيض مساحة اراضي زراعـة الحبوب ، ولا سيما بمجزرة المواشي التي ربما قضت بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٣٣ عـــلى نصف الخيول و٣٠ مليون ماشية كبرى و١٠٠ مليون خروف ، مما سيستلزم عشر سنوات لبلوغ ارقام السنة ١٩٢٩ مرة اخرى .

المعارضة في داخل الحزب

وقامت هناك معارضة اخرى ، شديدة الخطر على النظام ، هي التي تكونت في داخل الحزب اثناء مرض لينين في اصعب ايام السياسة الاقتصادية الجديدة. فان الخلاف الذي طالما نشب منذ السنة ١٩١٧ بين تروتسكي ولينين قـــد اتسع خرقه حين هاجم تروتسكي السياسة الاقتصادية الجديدة وكأنها استسلام امام الرأسماليين، ثم بعد وفاة لينين حين تجابه الرأيان المتناقضان حول توجيه سياسة الاتحاد : الرأي التروتسكي القائل بالثورة المستمرة ، والرأي القائل بالثورة الاشتراكية في بلاد واحـدة ، الذي دافع عنه ستالين . وخلال خمس سنوات قاوم ستالين « ثالوث » تروتسكي وزينوفياف وكامنيف ؛ فتجابه الجناحان في اجهزة الحزب المختلفة والصحافـــة والمؤتمرات الى ان قرّر النصر الستاليني تحقيق الاشتراكية في بلاد واحدة ، ومن ثم ، التخلي عن السياسة الاقتصادية الجديـــدة ، وتأميم الارياف ، والتصنيع بواسطة الخطط الخمسية . فنفي تروتسكي الى « الماآتا » واقصي اخيراً عن الاتحاد السوفياتي في شهر كانون الثاني من السنة ١٩٢٩ . وفي السنة ١٩٣٠ قضي كذلك

على معارضة بوخارين اليمينية المعادية لتأميم الارياف . ومنذ ذاك التاريخ لم تبرز المعارضة الا بأعمال التخريب وسلبية الاختصاصيين الذين كانوا يتحسرون على النظام القديم ، والذين بقوا على اتصال باوساط الهجرة .

المقاومة الدينية والقومية

في حقلين آخرين – تشدهما الروابط في اغلب الاحيان – اصطدم النظام بين آن وآخر بمعارضة عنيفة جداً : الحقل الديني وحقل القوميات . لقد كانت الكنيسة الارثوذكسية حليفة السلطة المطلقة ، فقدت بسبب الثورة امتيازات فخرية ومادية كثيرة ؛ واذا هي استعادت حقها في اختيار بطريرك ، فانها قد فقدت ممتلكاتها ودورها السياسي وخشيت خطر حكم ينادي بالالحاد رسمياً ؛ فاستهلت ، في اثناء ولاية البطريرك تيخون ، صراعاً عنيداً ضد النظام الجديد ، وحرمت الزعماء الشيوعيين وحاربت سياستهم بعزم وقوة . فأجاب النظام بفصل الكنيسة عن الدولة فصلاً مطلقاً ، وبعدد من التدابير التي زادت اكثر فأكثر من عزلة الكنيسة وأفقدتها عن كل حياة سياسية : اقرار الحالة المدنية ، وحرمان الكهنة من الحقوق المدنية ، وفي السنة ١٩٢١ ، حظر تعليم الشبيبة تعليماً دينياً ، الا بصفة خاصة ، وتعليم مضاد للدين في المدارس والكتب المدرسية ، والغاء كل ادب ديني ، واقفال مراكز التعليم الكنسي ، ومصادرة ادوات العبادة ... ولم يسمح عملياً الا بالاحتفالات الدينية . فقد طورد الرهبان والكهنة والقي القبض عليهم ، بحجة مخالفة منع التعليم في اغلب الاحيان . وفي السنة ١٩٢٥ ، تأسست « عصبة الملحدين المناضلين » التي استهدفت دعاوتها الناشطة نشر احتقار الدين وتقويض سلطة الكنيسة التسلسلية . وتولت بعض المتاحف اللادينية ، والصحافة ، والاعلان ، مهاجمة الظلامية والخرافات الدينية ، ونشر التعاليم المادية . وعلى غرار ما حدث اثناء الثورة الفرنسية ، قاطع شطر من الاكليروس كافة القوى المناهضة للثورة وأسس « الكنيسة الحية » التي سمح لها بعقد ثلاثة مجامع . وفي السنة ١٩٢٧ اخيراً ، أوصى رئيس الاساقفة سرجيوس رعاياه بالوقوف موقفاً مخلصاً من الدولة وأمر باقامة الصلوات من اجل البلاد والحكومة . فأتاحت هذه المصالحة للكنيسة ان تعيش كمؤسسة خاصة في ظل حرية الضمير التي ينادي بها الدستور . اجل لقد استمرت الدعاوة المضادة للدين ، ولكن قوتها تضاءلت كلما تضاءل الخطر على الثورة وكلما اعربت الاجيال الجديدة المؤمنة عن موالاتها ؛ ثم اعاد دستور السنة ١٩٣٦ الحقوق المدنية للاكليروس ؛ ويشير احصاء يعود الى السنة ١٩٤١ الى وجود ٣٠٠٠٠ جمعية دينية مختلفة ، و ٨٣٣٨ مكان عبادة مسموحاً بها منها ٤٢٢٥ كنيسة ارثوذكسية (مقابل ٤٦٤٥٧ في السنة ١٩١٧)، و ٨٧٦٥ كاهناً ارثوذكسياً وشماساً (مقابل ٦٦١٧٠) ، و ٣٨ ديراً (مقابل ١٠٢٦) .

بينما كان السبب الرئيسي للنزاع مع الكنيسة الارثوذكسية تحالف الكنيسة مع الطبقات الحاكمة القديمة ، كان السبب الرئيسي للنزاع بين الحكومة السوفياتية والسكان المسلمين التحالف الوثيق بين المسلمين والحركات القومية المحلية ، وتناول الاصلاحات العصرية التقاليد الدينية

بصورة حتمية بسبب ارتباط الحياة المدنية والحياة الدينية ارتباطاً وثيقاً . فعولج الوضع في البدء بمزيد من المداراة، وتأخرت العلمنة عنها في اوروبا ، وبقي التعليم القرآني مسموحاً به حتى السنة ١٩٢٨ : لم تؤمم الممتلكات الوقفية الا في هذا التاريخ . وكانت نتيجة المقاومة التي جمعت بين القوميين الانفصاليين من ذوي النزعات الطورانية الشاملة وبين العناصر الدينية في جمعيات مناهضة للثورة تحت الستار الديني (شورى الاسلام) اثارة نزاع على جانب كبير من الخطورة، فردّت الحكومة بقوة بتشجيعها الدعاوة المضادة للدين : سخر المسرح والسينما من اولياء الاسلام ومن الاعياد الدينية ، ثم ابدت عصبة « الله – زيسلاف » ، وهي احد فروع عصبة الملحدين التي تأسست في السنة ١٩٢٥ ، نشاطاً كبيراً وواسعاً جداً ، فاقفل ٨٠٠٠ جامع والمدارس القرآنية في الجمهوريتين التترية والبشكيرية ، و ٥٠٠ جامع في مناطق القفقاس الشمالية ؛ وطورد الخاتنون . وفي السنة ١٩٣٨ ، بدت الحركة الطورانية الشاملة مشلولة ، وماشى الدين الروح العصرية وبات اكثر مرونة ، وسلّم على ما يبدو بمنع تعدد الزوجات وزواج القصّر ، وبحرية النساء في الخروج من منازلهن ؛ فتوقفت من ثم الحملة الهادفة الى محاربة الدين الاسلامي ، والدعاوة المضادة للدين . الا ان التقاليد والعادات الموروثة عرفت البقاء بالرغم من القانون واستفادت من حلم سلطات محلية كثيرة : فما زال تعدّد الزوجات ، وارغام القاصرات على الزواج ، وارتداء الحجاب ، واقامة النساء في الحرم ، اموراً غير نادرة ، بينما استمرت الروح القومية .

الدعاوى الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٨)

ان المعارضة السياسية او القومية – اقله في اوروبا – لم تظهر قط بعد السنة ١٩٣٠ (تاريخ دعوى الانفصاليين الاوكرانيين في كييف) ، على الرغم من استمرار وجود الفئات المنظمة في داخل الحزب حتى السنة ١٩٣٤ . ولكن ذلك لا يعني زوالها ، كما تؤيد ذلك عمليات التطهير المتكررة التي لم تقص الفاترين والفاسدين والعجزة فحسب ، بل اعداء الفريق الحاكم ايضاً .

كان مقتل كيروف الذي صادف في الزمن فترة تأزم دولي على جانب كبير من الخطورة ، مثاراً لسلسلة من الدعاوى امام المحاكم العسكرية رفعت على زينوفياف وكامنيف من « مركز لينغراد » في السنة ١٩٣٦ ، ثم على راديك وأحد عشر معارضاً آخر في شهر كانون الثاني من السنة ١٩٣٧ ، ثم على سبعة قواد والمارشال توكاتشفسكي في تموز، واخيراً على بوخارين وريكوف وياغودا في شهر آذار من السنة ١٩٣٨ . وقد اتهموا كلهم ، بدرجات مختلفة ، بانهم عملوا بالاتفاق مع عملاء الاجنبي اما على اغتيال ستالين وكبار الزعماء الآخرين ، واما على تمهيد الطريق لهجوم مسلح على الاتحاد السوفياتي ، واما على اعداد انقلاب عسكري . فأجريت خلال هاتين السنتين عملية تطهير عام تناول عدداً كبيراً جداً من المسؤولين وكبار الموظفين ، ولا سيما في الهيئة الدبلوماسية والادارة الاقتصادية والجيش ومحاكم الحزب ؛ وقد احدثت

الأحكام الصادرة بالطرد من الحزب والتوقيف والاعـدام جواً رهيباً من الضعضعة والقنوط ، وفوضى خطيرة في كافة الادارات والمصالح ؛ وبعـــد عزل « اياجوف » اعتمدت تدابير تهدئة اصلحت الاخطاء والظلامات المرتكبة ، فأخـــلي سبيل اكـــثر من ٦٠٠٠ ضابط ومهندس وموظف ، أو اعيد لهم اعتبارهم .

obeikandl.com

الخلاصة

هكذا قام في الاتحاد السوفياتي ، خلال سنوات ما بين الحربين ، عالم جديد يختلف عن باقي الانسانية . ففي ظروف مادية غاية في الصعوبة ، وفي وسط كون معاد كان يرتقب ويرجو كل يوم نهاية النظام ، بنى البلشفيك – دون اية مساعدة خارجية – دولة اقتصادية من المرتبة الاولى . فكان الهدف المعين للشعب السوفياتي تعويض خسارة الوقت والتساوي بأعظم الدول: الولايات المتحدة ؛ اجل ما زالت المسافة كبيرة ، في السنة ١٩٣٩ ، بين الجبارين ، ولكن سرعة النمو بعثت اعظم الآمال لمستقبل قريب . فأوجه الشبه بين البلدين كثيرة : الثروة نفسها وتنوع الموارد الطبيعية نفسه ، وتدني نسبة كثافة السكان نفسه ، وحضارة جماهيرية واحدة يحركها الايمان بالتقدم العلمي والتقنية المبنية على العقل ، و ثقة غير محدودة واحدة في فاعلية تأثير الانسان على البيئة » .

وهو هذا التقدم غير الاعتيادي ما يفسر نفوذ الاتحاد السوفياتي في العالم اجمع على الرغم من الحصار الذي فرض عليه ، وعلى الرغم من عزلته وانكماشه على نفسه ؛ وهو ما جعل منه نظيراً للولايات المتحدة التي اصبحت زعيمة الدول المتمسكة بالرأسمالية والحرية السياسية .

ان المبادىء التي يعمل بوحيها وبنشها ليست جديدة ما دامت ترقى في معظمها الى كارل ماركس ، ولكن الاتحاد السوفياتي هو ما اخرجها من حقل النظرية ليجعل منها قوّة سياسية ، وما جعل تفسير الكون الوارد في الفكرة الماركسية والحلول التي تقترحها امام متناقضات العالم الرأسمالي تنتشر انتشاراً جديداً .

منذ السنة ١٩١٧ ، لم يعد نقد الديموقراطية الحرة نقداً ايديولوجياً امراً يستهان به ، بعد ان انتزع قناعة عقول كثيرة ومصلحين كثيرين . فان مفهوم الاقتصاد المخطط ، الذي اعتبر خيالياً لفترة طويلة ، قد فرض نفسه على علماء الاقتصاد والسياسيين . وهكذا طرحت المبادىء والامثلة مسائل جديدة وادخلت على انظمة الدول الحرة تعديلات عميقة . وفي العلائق الدولية لم يكن تأثير الاتحاد السوفياتي اقل شأناً . فان استخدام الدعاوة الرسمية ، واحتكار التجارة الخارجية ، قد ارغما الدول المتقابلة على اعتماد وسائل مماثلة او تعديل طرائقها التقليدية .

ولم يكن اقل شأناً كذلك تأثير الاحزاب الشيوعية الوطنية التي بدّل نشاطها ظروف حياة الدول الغربية وتطورها السياسي تبديلاً عميقاً احياناً . وكان هذا التأثير مباشراً وغير مباشر .

افلم يلاحظ ان حركة فاشستية كانت تولد ابداً في كل بلاد يوجد فيها حزب شيوعي قوي ؟ اولم تعزز الخشية من الاتحاد السوفياتي ، في بعض الاوساط ، الوعي الرأسمالي ؟ اولم تدفع هـذه الاوساط الى الوقوف موقفاً متساهلاً من الحركات الفاشستية ؟

في الواقع تطور العالمان المختلفان كل على حدة دونما تخالط تقريباً . فمن جهة ، اشمئزاز ووجوم ودهشة لرؤية قيام واستمرار ونمو نظام اقتصادي وسياسي مبني على مبادىء تعتبر متنافية والنظام الطبيعي ، وخاطئة ، وحتى غير معقولة ؛ وجزع امام هذا الاستقرار وهـذه القوة المتزايدة النمو من جانب الدول الرأسمالية . ومن جهة ثانية ، قناعة في الاتحاد السوفياتي بأن انحطاط الرأسمالية المحتوم تستعجله الازمات ، وبان اشتداد هذه المتناقضات وتزايد عدم القرار يولدان الاضطرابات ويهددان السلم تهديداً اكثر خطورة يوماً بعد يوم . وجاءت عملية التطهير الكبرى (١٩٣٦ – ١٩٣٨) ، التي تناولت بصورة خاصة القادة العسكريين والمدنيين المعروفة اسماؤهم واشكالهم خارج الاتحاد السوفياتي ، تعزز فقدان الثقة بدولة بغيضة وتحدث انطباعاً بان الاتحاد السوفياتي اقل قوة وركانة مما يعتقد الناس . وهو الخطر المشترك وحـده ما سوف يزيل هذا الاختلاف جزئياً بعد السنة ١٩٤١ .